

ما شاء الله لا قوة الا بالله

بتوفیق دانای ضمیرات خواطر و بنای مستترات ضمائر



باهتمام عاجز محمد عبدالرحمن بن حاجی محمد روشن خان منصور

در مطبع نظامی واقع کاینطبع کرد

مَنْ شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

فرمانش خدایا و محمد و آله و انبیا و اوصیای خود را بر من و تو و هر که از خلق است



بانهامی خضران محمد و آله و انبیا و اوصیای خود را بر من و تو و هر که از خلق است

مطبع انظار و کتابخانه مطبوعه

[illegible]

استخرج لكان يري على قوله الغم والمهنة على تقدير ان يكون التقيد عبارة عن التسليم ان لا يكون الا ان يورد ان

[illegible]

قوله واخبرناهم بجمع صاحب كطاهر واصطلاحه وجمع محبة يسكون الحاء كتحبوا
او محبة بكرة كتحبوا واخبرناهم بجمع صاحب بناء على ما قيل من ان فاعلا للجمع
على افعال قوله المتأديين بادابه الادب نكاهها داشتن حد هر چیزی ای الذين
فيما بينهم للتاديب بادابه ولا نصباغ بصغره لغناهم في ذاتصل الله عليه وسلم
قوله هذه اي ماستلي عليك قوله لو انك جمع فائدة من الفيد يعني انهم كونه
وداده شود ازدانش ومال قوله بجمع مشكلات الكافية للمشكل من الاشكال بمعنى الاشياء
وانما سمي الحق الخفي مشكلا لانه يشبه الباطل والتأني في الكافية للبالغه والنقل والثناء
باعتبار الرسالة قوله للعامة تأوه للبالغه وليرطلق على الله سبحانه نعم انه الجدير
بذلك لثوهم التائيت قوله في المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض كما في
قوله تعالى رب المشارق والمغارب وتوجيه الجمع ان الشمس من اول السرطان الى
اول الجدي في كل يوم مطلعها وهي مائة واثنان وثمانون ثم تعود الى مطلعها كذلك
وكذا حال المغارب وقد وقع تشبيه المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض كما في
قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين والتشبيه بناء على ارادة مشرق الذهباب
والعوا المتعاولين لكل وكذلك المغربين قوله الشيخ خواجہ قوله تعذر الله قال
قدس سره في الحاشية التعذر المستر انتهى يعني ستر الله ما كان منه بغفرانه الاثام
بجنابه او الناشي من محض فضله من غير سابقية عمل ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة
اي احاطة الله بغفرانه وجعله شاملا له قال في الساج التعذر كناية بوشيدن فلا بد حينئذ
فان سرالوات بانظر لان يبرز ان يكون محاطا لا سرزفون بخلاف ما اذا اصل معنى السر مطلعا فاندر لا يحتاج في معركته الى مؤنة

قوله واخبرناهم بجمع صاحب كطاهر واصطلاحه وجمع محبة يسكون الحاء كتحبوا
او محبة بكرة كتحبوا واخبرناهم بجمع صاحب بناء على ما قيل من ان فاعلا للجمع
على افعال قوله المتأديين بادابه الادب نكاهها داشتن حد هر چیزی ای الذين
فيما بينهم للتاديب بادابه ولا نصباغ بصغره لغناهم في ذاتصل الله عليه وسلم
قوله هذه اي ماستلي عليك قوله لو انك جمع فائدة من الفيد يعني انهم كونه
وداده شود ازدانش ومال قوله بجمع مشكلات الكافية للمشكل من الاشكال بمعنى الاشياء
وانما سمي الحق الخفي مشكلا لانه يشبه الباطل والتأني في الكافية للبالغه والنقل والثناء
باعتبار الرسالة قوله للعامة تأوه للبالغه وليرطلق على الله سبحانه نعم انه الجدير
بذلك لثوهم التائيت قوله في المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض كما في
قوله تعالى رب المشارق والمغارب وتوجيه الجمع ان الشمس من اول السرطان الى
اول الجدي في كل يوم مطلعها وهي مائة واثنان وثمانون ثم تعود الى مطلعها كذلك
وكذا حال المغارب وقد وقع تشبيه المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض كما في
قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين والتشبيه بناء على ارادة مشرق الذهباب
والعوا المتعاولين لكل وكذلك المغربين قوله الشيخ خواجہ قوله تعذر الله قال
قدس سره في الحاشية التعذر المستر انتهى يعني ستر الله ما كان منه بغفرانه الاثام
بجنابه او الناشي من محض فضله من غير سابقية عمل ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة
اي احاطة الله بغفرانه وجعله شاملا له قال في الساج التعذر كناية بوشيدن فلا بد حينئذ
فان سرالوات بانظر لان يبرز ان يكون محاطا لا سرزفون بخلاف ما اذا اصل معنى السر مطلعا فاندر لا يحتاج في معركته الى مؤنة

قوله واخبرناهم بجمع صاحب كطاهر واصطلاحه وجمع محبة يسكون الحاء كتحبوا
او محبة بكرة كتحبوا واخبرناهم بجمع صاحب بناء على ما قيل من ان فاعلا للجمع
على افعال قوله المتأديين بادابه الادب نكاهها داشتن حد هر چیزی ای الذين
فيما بينهم للتاديب بادابه ولا نصباغ بصغره لغناهم في ذاتصل الله عليه وسلم
قوله هذه اي ماستلي عليك قوله لو انك جمع فائدة من الفيد يعني انهم كونه
وداده شود ازدانش ومال قوله بجمع مشكلات الكافية للمشكل من الاشكال بمعنى الاشياء
وانما سمي الحق الخفي مشكلا لانه يشبه الباطل والتأني في الكافية للبالغه والنقل والثناء
باعتبار الرسالة قوله للعامة تأوه للبالغه وليرطلق على الله سبحانه نعم انه الجدير
بذلك لثوهم التائيت قوله في المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض كما في
قوله تعالى رب المشارق والمغارب وتوجيه الجمع ان الشمس من اول السرطان الى
اول الجدي في كل يوم مطلعها وهي مائة واثنان وثمانون ثم تعود الى مطلعها كذلك
وكذا حال المغارب وقد وقع تشبيه المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض كما في
قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين والتشبيه بناء على ارادة مشرق الذهباب
والعوا المتعاولين لكل وكذلك المغربين قوله الشيخ خواجہ قوله تعذر الله قال
قدس سره في الحاشية التعذر المستر انتهى يعني ستر الله ما كان منه بغفرانه الاثام
بجنابه او الناشي من محض فضله من غير سابقية عمل ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة
اي احاطة الله بغفرانه وجعله شاملا له قال في الساج التعذر كناية بوشيدن فلا بد حينئذ
فان سرالوات بانظر لان يبرز ان يكون محاطا لا سرزفون بخلاف ما اذا اصل معنى السر مطلعا فاندر لا يحتاج في معركته الى مؤنة

قوله واخبرناهم بجمع صاحب كطاهر واصطلاحه وجمع محبة يسكون الحاء كتحبوا
او محبة بكرة كتحبوا واخبرناهم بجمع صاحب بناء على ما قيل من ان فاعلا للجمع
على افعال قوله المتأديين بادابه الادب نكاهها داشتن حد هر چیزی ای الذين
فيما بينهم للتاديب بادابه ولا نصباغ بصغره لغناهم في ذاتصل الله عليه وسلم
قوله هذه اي ماستلي عليك قوله لو انك جمع فائدة من الفيد يعني انهم كونه
وداده شود ازدانش ومال قوله بجمع مشكلات الكافية للمشكل من الاشكال بمعنى الاشياء
وانما سمي الحق الخفي مشكلا لانه يشبه الباطل والتأني في الكافية للبالغه والنقل والثناء
باعتبار الرسالة قوله للعامة تأوه للبالغه وليرطلق على الله سبحانه نعم انه الجدير
بذلك لثوهم التائيت قوله في المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض كما في
قوله تعالى رب المشارق والمغارب وتوجيه الجمع ان الشمس من اول السرطان الى
اول الجدي في كل يوم مطلعها وهي مائة واثنان وثمانون ثم تعود الى مطلعها كذلك
وكذا حال المغارب وقد وقع تشبيه المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض كما في
قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين والتشبيه بناء على ارادة مشرق الذهباب
والعوا المتعاولين لكل وكذلك المغربين قوله الشيخ خواجہ قوله تعذر الله قال
قدس سره في الحاشية التعذر المستر انتهى يعني ستر الله ما كان منه بغفرانه الاثام
بجنابه او الناشي من محض فضله من غير سابقية عمل ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة
اي احاطة الله بغفرانه وجعله شاملا له قال في الساج التعذر كناية بوشيدن فلا بد حينئذ
فان سرالوات بانظر لان يبرز ان يكون محاطا لا سرزفون بخلاف ما اذا اصل معنى السر مطلعا فاندر لا يحتاج في معركته الى مؤنة

7.

1

استقامت در عمل علی ان التائب کثیر
من جازای القوم و فی الجمله هیچ بادرستی استحقاق
زود دارد و اگر استقامت در خیر باشد آنست که از استقامت در دفع عیوب و تقصیرات
المشایبه و اخذ کار مخصوص منقطع گردد

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible][illegible][illegible]

الاولى متوجه الى قوله لولد العزيز ثم ان قوله فبه ان كان

ان اشاره الى قوله اعلم الى آخر الكتاب يترجم خروج الخطبة
ابوالمسلم الى ما نقل عن باب دينه في القواعد السطوية في بيان
فائدة القواعد في باب القواعد السطوية في بيان
البراد السطوية في باب القواعد السطوية في بيان
البراد السطوية في باب القواعد السطوية في بيان

التي هي عبارة عن خليط من
الزيت والشمع والمواد
التي تسمى بالزيت
التي تسمى بالزيت
التي تسمى بالزيت
التي تسمى بالزيت

[illegible]

لا يلزم من حصول ان المامور به هو اللفظ سواء كان معدا للكتابة او لا ولا يلزم من ترك
 الاول ترك الثاني **قوله** وبدا بتعريف الكلمة والكلام وبدا بتقسيمهما ايضا
 لانه من تمام تعريفهما او لتحصيل الاقسام المبحوث عنها **قوله** لانه يبحث في هذا
 الكتاب عن اجوالهما أي عن احوال منسوبة اليهما من حيث انها منسوبة
 اليهما سواء اثبتت لانفسهما او لا قسامهما من حيث انها اقسامهما وفيه إشارة
 الى انهما موضوعا للصور **قوله** اعلی من قال موضوعه الكلمة او الكلام لعدم اختصاص
 البحث بواحد منهما وجعل البحث عن احدهما راجعا الى الآخر **قوله** تكلف
 قسیتی لم یبر فای لم یصلو الم یصح البحث عن الاحوال المنسوبة اليهما من حيث
 انها منسوبة اليهما واثبت وجوب تصورهما عرفا لتحصيل ما هو الواجب
 ان قبل الواجب حاصل قبل التعريف لتوقف تعريف كل شیء على تصور **قوله** اجیب بان
 ذلك التوقف بالقياس الى المعلم المفكر لا بالقياس الى المتعلم ان قيل المتعلم ايضا عالم بالمع
 قبل تعريفه لان لام التعريف يشير الى ما يعلمه المخاطب قلنا لا يلزم من لزوم علم المخاطب
 لزوم علم المتعلم يجوز ان يكون المتعلم سامعا غير مخاطب فاذا ن التعريف بالقياس اليه
 يفيد اصل المعرفة وبالقياس الى المخاطب زيادة المعرفة **قوله** وقدم الكلام ليكون افرادها
 جزءا من افراد الكلام اي سواء نظر الى افرادها او الى مفهوما **قوله** وجهه التقدم
 في جانب الكلمة ولا يخفى ان المتقدم بحسب الوجود الخارجی اذا قدم في الكتابة
قوله اتفقت في التقدم الوجودات الاربعة لعنى المكتبي واللفظي والذهني

[illegible][illegible]

[illegible]

سورة المنحة محمد بن محمد
والخارجي وان المتقدم بحسب الوجود الذهني اذا قدم في الكتابة توافقت في
التقدم الوجودات ماعدا الخارجي **قوله** قيل هي الكلام مشتقان من
الكلمة الاشتقاق ان تجد بين اللفظين تشابها في احد المذلولات الثلاثة
واشتراكا في جميع الحروف الاصلية مرتبا او غير مرتب كجذب من الجذب واشتركا
في اكثر الحروف الاصلية مع تقارب ما بقي في الخروج كغق من نهق وقد اشار
الى بعد هذا الاشتقاق بقوله قليل وذلك لان التأثير المناسب لان يشبه
بالجرح تأثير يصحبه الا لو ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة عن الفهوه غير
لازمة مع ان المناسب ان يقال ان تأثير انفسها بفتح الهمزة وفتح الصاد
في الاذهان وتأثيرت عليهما من الافعال والانفعالات على اي وجه كانت مستتعا
القوة التي هي مدلول الكان واللام والمير فان تقالبت كلها لا يخلو عن قوة وشدة
فالكلمة والكلام والكلمة متساوية الاقدام في تأثيرها بالقوة المفهوم متمم جوهر تلك
الحروف **قوله** وهو الجرح الجرح بفتح الجيم خسته كرددن **قوله** وقد عبط
الشعراء يعني ان ذلك التشبيه علاقة معتبرة **قوله** جراحات السنان جمع جراحة
بكسر الجيم خسته كلسان سر نيرة وعصا وتيزى هر چيزى الا لتيام فراه آمين
قوله جنس واليه ذهب الجهور لكن لم يستعمل الا في ما فوق الاثنين **قوله** يدل **قوله**
اليه يصعد الكلم الطيب فانه لو كان جمعا لوجب التانيث وبديل انه ليس من لوازم
الحرف **قوله** قليل نعم واليه ذهب صاحب الصحاح واللباب **قوله** والكلم الطيب مؤول

[illegible]

لا اله الا الله محمد رسول الله
والله اعلم بالصواب

من فلا يفرق بينه وبين واحد بالثبوت ولا في
 معنى ليس بغير واحد ولا في معنى واحد
 من فلا يفرق بينه وبين واحد بالثبوت ولا في
 معنى ليس بغير واحد ولا في معنى واحد

بعض الكل وان الصاعد الى محل العرض ليس الالبعض الكل وهو الطيب كلمة التوبة
لا الخبيث فجاء ان يعبر عنها بعض الكل فتاويله كما ويل الرحمة بلا احسان في
قوله نعم ان رحمة الله قريب من المحسنين **قوله** واللام فيها الجنس هذا الوجه هو
الحق لان المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه لا تعريف الفرد النوعي للمعنى اللغوي
او كما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صولة لام العهد الخبيثي ولا بيان الطرد حتى
يكون اللام للاستعراق والتعريف ليس الالطبيعية من حيث هي فاللام للجنس
والطبيعة **قوله** والتاء للوحدة وتقال ان يمنع ذلك في المعنى العرفي
خصوصا عند من عدل في تعريف الكلمة عن اللفظة الى اللفظ وقال الوحدة
غير مرادة ولئن سلم فيجوز القول بتجريد هاعن معنى الوحدة كما تجرد في
مقام التعريف اسماء الاجناس عن الوحدة على تقدير وضعها للفرد المنتشر
وليس التاء نصا في الوحدة حتى تنعم التجريد بدليل كلمتين وتترتين **قوله** ولا
منافاة بينهما هذا جواب على تقدير التزل وتسلية ما صنعناه **قوله** لجواز انصاف
الجنس بالوحدة طبيعية كانت او صناعية او غير ذلك وفيه نظر لان هذه الوحدة صغيرة
للوحدة التي هي مدلول لتاء وانها فردية لا جنسية ويمكن الاحتجاج عنه بان الكلمة
اللغوية اذا نصت بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التي في الكلمة اللغوية وحدة
جنسية وتبين من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة لاصطلاحية الى الحكم كنسبة تارة الى **قوله**
والواحد بالجنسية يعني ان الجنس الواحد تضاد فليجوز ان يجعل الجنس اصلا والواحد

قوله فان الصاعد الى محل العرض ليس الالبعض الكل وهو الطيب كلمة التوبة
قوله نعم ان رحمة الله قريب من المحسنين
قوله واللام فيها الجنس هذا الوجه هو
قوله والتاء للوحدة وتقال ان يمنع ذلك في المعنى العرفي
قوله لجواز انصاف الجنس بالوحدة طبيعية كانت او صناعية او غير ذلك وفيه نظر لان هذه الوحدة صغيرة
قوله والواحد بالجنسية يعني ان الجنس الواحد تضاد فليجوز ان يجعل الجنس اصلا والواحد

قوله نعم ان رحمة الله قريب من المحسنين
قوله واللام فيها الجنس هذا الوجه هو
قوله والتاء للوحدة وتقال ان يمنع ذلك في المعنى العرفي
قوله لجواز انصاف الجنس بالوحدة طبيعية كانت او صناعية او غير ذلك وفيه نظر لان هذه الوحدة صغيرة
قوله والواحد بالجنسية يعني ان الجنس الواحد تضاد فليجوز ان يجعل الجنس اصلا والواحد

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

باطل فكذا الملازم والجواب عنه ان تحقيق ان جزئ مفهوم لفعل النسبة الى فاعل معين كنسبة المصراع الى غيره غير

و اما در این کتاب که از کتب معتبره است و در آنجا که از کتب معتبره است

[illegible]

من قبل ذكر المزمور وادارة الامام بمثل الفريسي ايضا
 صيغة قوله اي حرف المشقة ان كان اضافته الى حرف
 لاني المداينة والى ان الجملة العلية الاسمي والى ان حرف
 الجاء متعلق عن المعنى الاضافي الى حرف المباني وهو حرف
 السطرن الى حرف السطراء حولان لور في حرف
 قال الشراح وجوب بقوله كمنى اذ الزاد وان كان حرف
 الون وضع في حرف المشقة في حرف المشقة في حرف المشقة
 انها حرف الجاء الموضع في حرف المشقة في حرف المشقة
 صيغة قوله اي حرف المشقة في حرف المشقة في حرف المشقة
 من الافاظ العامة فيكون في تارة قطعية فلهذا ورد السؤال
 بان في الوردية السؤال اعراض عن العموم المتكبر وورد السؤال
 لكان استوعب ان يتوهم من كثرة متبالية اللفظ المعنى في السؤال
 على غير اللفظ فلو كان السؤال اعراض عن العموم المتكبر وورد السؤال
 على ذلك التوهم وادام السمع بالفتح بان تلك الكلمة باقية على
 عمومها غير منضوية على قصرها عليه التوهم ان الشراح
 قد وضع بعض الافاظ على بعض الكلمات
 كما هو المناسب لان الذي ادى
 بهما صعدت الون في حرف المشقة في حرف المشقة في حرف المشقة

کے مرئی عاشقہ الفاضل المودر و لور و پلا تفتض
الامنی کلما یکنین نامہ نور و عظم
صراط قول بالافانوار الکلمات المفردة
تلقینہ الاعلانہ بناسن الضاد۱۱۰
کل وردہ الافانوار
بل ہمالا

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

قوله في انفراد المعنى قول الى انفراد اللفظ **قوله** او من المعنى ثم الشارحين في نحو الحال غير النكرة
قوله من غير اشتراط اسيد كذا يقال لو كان حالاً منه لتقدم عليه لان صاحب الحال كذا
قوله لا نقول هذا الخالم يكن صاحب الحال محمداً فان تقدم بها عليه مطلقاً فمتنع عند اكثر
قوله البصريين كما يفهم من كلام المصنف في الايضاح **قوله** فانه مفعول للفعل والام واسطة
قوله في كونه مفعولاً ومفعولاً لفعل عامل الحال صاحبها **قوله** لاخر المراكبة واللفاظ
قوله موضوعة بالوضع الوضوحي انشأه **قوله** فيخرج عن هذا الكلام مثل الرجل ومثل رجل ايضا فان
قوله لام التعريف والتنوير من حروف المعاني تقاوتاً وامانة التانيذ المتحركة والفاو وبالنسبة
قوله وعلامتا التثنية والجمع كسلمان ومسلمو فقد ذهب الشيخ الرضي وجماعة الى انها ايضا
قوله من حروف المعاني فذهب جماعة الى انها من حروف المباني وجعلوا جميع الصيغة
قوله دلالاً على المعنى المقصود الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحرف نسبت الدلالة
قوله اليها كما نسب الطلب الى سين الاستفعال والمطاوعة الى فواضع **قوله** واغرب اعراب
قوله واحد كان للمراجه لاجراب معنى يشمل الحركة الاعرابية والبناءية والحاصل انه
قوله لم يعتبر لكل من الجرايين حاله اللاتق بصفان الحرف الاخير في قائمة المستحق الاعراب بل
قوله البناء والمستحق الاعراب هو قائم بفعل المجمع كلمة واحدة فاعرب باعرابها
قوله ويحذف هذا ظاهر في قائمة وبصري وجعلوا عددون الرجل ورجل والمفتوح المجمع
قوله بالواو والينون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الثاني الجزء
قوله الاول وكذا في الاخيرين فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب بالمعقبة
قوله وفيه تامل **قوله** مع انه معرب باعرابين ان قلت ما توجيه الاعرابين
قوله كلمة واحدة وتعدد الاعراب ليس الا لتعدد المعنى ولا لتعدد اللفظ
قوله في كلمة واحدة في حلال واحد قلنا قد يعتبر في الاعلام الاحوال
قوله التي يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كمثلتان وقال

قوله في انفراد المعنى قول الى انفراد اللفظ **قوله** او من المعنى ثم الشارحين في نحو الحال غير النكرة
قوله من غير اشتراط اسيد كذا يقال لو كان حالاً منه لتقدم عليه لان صاحب الحال كذا
قوله لا نقول هذا الخالم يكن صاحب الحال محمداً فان تقدم بها عليه مطلقاً فمتنع عند اكثر
قوله البصريين كما يفهم من كلام المصنف في الايضاح **قوله** فانه مفعول للفعل والام واسطة
قوله في كونه مفعولاً ومفعولاً لفعل عامل الحال صاحبها **قوله** لاخر المراكبة واللفاظ
قوله موضوعة بالوضع الوضوحي انشأه **قوله** فيخرج عن هذا الكلام مثل الرجل ومثل رجل ايضا فان
قوله لام التعريف والتنوير من حروف المعاني تقاوتاً وامانة التانيذ المتحركة والفاو وبالنسبة
قوله وعلامتا التثنية والجمع كسلمان ومسلمو فقد ذهب الشيخ الرضي وجماعة الى انها ايضا
قوله من حروف المعاني فذهب جماعة الى انها من حروف المباني وجعلوا جميع الصيغة
قوله دلالاً على المعنى المقصود الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحرف نسبت الدلالة
قوله اليها كما نسب الطلب الى سين الاستفعال والمطاوعة الى فواضع **قوله** واغرب اعراب
قوله واحد كان للمراجه لاجراب معنى يشمل الحركة الاعرابية والبناءية والحاصل انه
قوله لم يعتبر لكل من الجرايين حاله اللاتق بصفان الحرف الاخير في قائمة المستحق الاعراب بل
قوله البناء والمستحق الاعراب هو قائم بفعل المجمع كلمة واحدة فاعرب باعرابها
قوله ويحذف هذا ظاهر في قائمة وبصري وجعلوا عددون الرجل ورجل والمفتوح المجمع
قوله بالواو والينون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الثاني الجزء
قوله الاول وكذا في الاخيرين فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب بالمعقبة
قوله وفيه تامل **قوله** مع انه معرب باعرابين ان قلت ما توجيه الاعرابين
قوله كلمة واحدة وتعدد الاعراب ليس الا لتعدد المعنى ولا لتعدد اللفظ
قوله في كلمة واحدة في حلال واحد قلنا قد يعتبر في الاعلام الاحوال
قوله التي يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كمثلتان وقال

قوله في انفراد المعنى قول الى انفراد اللفظ **قوله** او من المعنى ثم الشارحين في نحو الحال غير النكرة
قوله من غير اشتراط اسيد كذا يقال لو كان حالاً منه لتقدم عليه لان صاحب الحال كذا
قوله لا نقول هذا الخالم يكن صاحب الحال محمداً فان تقدم بها عليه مطلقاً فمتنع عند اكثر
قوله البصريين كما يفهم من كلام المصنف في الايضاح **قوله** فانه مفعول للفعل والام واسطة
قوله في كونه مفعولاً ومفعولاً لفعل عامل الحال صاحبها **قوله** لاخر المراكبة واللفاظ
قوله موضوعة بالوضع الوضوحي انشأه **قوله** فيخرج عن هذا الكلام مثل الرجل ومثل رجل ايضا فان
قوله لام التعريف والتنوير من حروف المعاني تقاوتاً وامانة التانيذ المتحركة والفاو وبالنسبة
قوله وعلامتا التثنية والجمع كسلمان ومسلمو فقد ذهب الشيخ الرضي وجماعة الى انها ايضا
قوله من حروف المعاني فذهب جماعة الى انها من حروف المباني وجعلوا جميع الصيغة
قوله دلالاً على المعنى المقصود الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحرف نسبت الدلالة
قوله اليها كما نسب الطلب الى سين الاستفعال والمطاوعة الى فواضع **قوله** واغرب اعراب
قوله واحد كان للمراجه لاجراب معنى يشمل الحركة الاعرابية والبناءية والحاصل انه
قوله لم يعتبر لكل من الجرايين حاله اللاتق بصفان الحرف الاخير في قائمة المستحق الاعراب بل
قوله البناء والمستحق الاعراب هو قائم بفعل المجمع كلمة واحدة فاعرب باعرابها
قوله ويحذف هذا ظاهر في قائمة وبصري وجعلوا عددون الرجل ورجل والمفتوح المجمع
قوله بالواو والينون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الثاني الجزء
قوله الاول وكذا في الاخيرين فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب بالمعقبة
قوله وفيه تامل **قوله** مع انه معرب باعرابين ان قلت ما توجيه الاعرابين
قوله كلمة واحدة وتعدد الاعراب ليس الا لتعدد المعنى ولا لتعدد اللفظ
قوله في كلمة واحدة في حلال واحد قلنا قد يعتبر في الاعلام الاحوال
قوله التي يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كمثلتان وقال

وفي قوله لا يشاء الله ان يضل الناس الى الضلال
وقوله لا يضل الله الناس الى الضلال
وقوله لا يضل الله الناس الى الضلال
وقوله لا يضل الله الناس الى الضلال

وقوله لا يضل الله الناس الى الضلال
وقوله لا يضل الله الناس الى الضلال
وقوله لا يضل الله الناس الى الضلال
وقوله لا يضل الله الناس الى الضلال

وقوله لا يضل الله الناس الى الضلال
وقوله لا يضل الله الناس الى الضلال
وقوله لا يضل الله الناس الى الضلال
وقوله لا يضل الله الناس الى الضلال

المنفعة ومنها ما هو
والوجوب لا ينفك عن
في جميع اسباب
والمعروف ان الوجوب
في الاشياء المذكورة
بما ان الوجوب لا ينفك
في الاشياء المذكورة
بما ان الوجوب لا ينفك
في الاشياء المذكورة

المنفعة ومنها ما هو
والوجوب لا ينفك عن
في جميع اسباب
والمعروف ان الوجوب
في الاشياء المذكورة
بما ان الوجوب لا ينفك
في الاشياء المذكورة
بما ان الوجوب لا ينفك

المنفعة ومنها ما هو
والوجوب لا ينفك عن
في جميع اسباب
والمعروف ان الوجوب
في الاشياء المذكورة
بما ان الوجوب لا ينفك
في الاشياء المذكورة
بما ان الوجوب لا ينفك

المنفعة ومنها ما هو
والوجوب لا ينفك عن
في جميع اسباب
والمعروف ان الوجوب
في الاشياء المذكورة
بما ان الوجوب لا ينفك
في الاشياء المذكورة
بما ان الوجوب لا ينفك

المنفعة ومنها ما هو
والوجوب لا ينفك عن
في جميع اسباب
والمعروف ان الوجوب
في الاشياء المذكورة
بما ان الوجوب لا ينفك
في الاشياء المذكورة
بما ان الوجوب لا ينفك

المنفعة ومنها ما هو
والوجوب لا ينفك عن
في جميع اسباب
والمعروف ان الوجوب
في الاشياء المذكورة
بما ان الوجوب لا ينفك
في الاشياء المذكورة
بما ان الوجوب لا ينفك

[illegible]

ولهذا قال في صحة عمل الشا في علي بن الحسين دون الراحل في بحث الامام الخو در احوالنا في نور محمد رحمه الله

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

55

وكلمة قيل أو جعلت الباء للاستعانة تليح إلى هذا التاويل لأن المتضمن بالضم مجموع
 الكلمتين ولا سناد والمتضمن مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتيج إلى أن يؤتى
 بأن يقال المتضمن بالفتح كل واحد من الأجزاء الثلاثة ولا يخفى أن هذا القول مبني
 على جعل الهمزة جزء الكلام ويلزم حينئذ أن لا يكون الكلام لفظاً حقيقة بل ساحة
 ولو لم تجعل جزء الكافي للشرح احتج إلى التاويل **قوله** فلا يلزم اتحادهما فيها إذ تركب
 الكلام من كلمتين فقط **قوله** أي تضمننا حاصل السبب اسناد يجوز أن يكون
 البناء للاصاق أي تضمننا ما لم يبق بالاسناد **قوله** ولا سناد نسبة أحد
 الكلمتين أي ضم إحدى الكلمتين أو نسبة مدلول أحدهما الكلمتين
قوله حقيقة أو حكماً الكلمة الحكمية ما يعم وقوع مفرد موقعه لا يقال
 يخرج عنه الاسناد الذي في الجملة الشرطية لأن الشرط قيد للجزاء
 على زعم المصنف وزعمهم ولذا قالوا أن الاسناد إليه من خواص الاسناد
 وقال ولا يتأتى ذلك إلا في اسمي ظرفي فعل واسم ولو جعل الرابطين الشرط والجزاء
 كحقيقة السيد قدس سره لا يخرج عنه قطعاً إذا يعم التعبد عن ظرفي الشرطية بمفرد

المقصود بالكلية أجزاء الثلاثة الحكيم والهيأة ودرن نرسون محمد.

۱۶۷

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

كل من غلبه حفظ الكلام على الجمع وحسنه كان يراى في تعريف الكلام قولا وخبرتين. ويجعل التعريف المذكور

[illegible][illegible][illegible]

وَقَدْ أَتَى الْبَيْتَ فِي يَوْمٍ كَثِيرٍ مِنْ قُرْبَانِهِ

[illegible]

كان في نفسه جملة صفة لغني سواء دمج ضمير والى ما اول معنى ولم يجعله
 ظرفا للاولى او احكاما من ضمير حتى يكون موصوفا على الاول ما دل بنفسه او
 في حد ذاته وعلى الثاني ما دل حال كونه معتبرا في حد ذاته كان في جعل في نفسه
 الباء خلاف المذهب الخوار وتجاء غير مشهود في التعريف وان الدلالة
 الوضعية غير ثابتة للفظ في حد ذاته بل هي ثابتة له بالقياس الى الوضع مع
 ان جملة تلك المعاني مبنية على تصور في دلالة الحروف ولا تصور له في معناه
 لاحتياجه تصور او التقاطع الى الغير وذلك لاحتياجه قبل الوضع السابق على الدلالة
 وبالوضع لم يثبت حاجة اخرى بالذات ولا يلزم من ذلك تصور في الدلالة فان كثيرا
 من المعاني الاسمية يتوقف على تصور الغير وكثير منها يحتاج في تفهيمها الى
 ضمية كقدم المرح في ضمير الغائب والخطاب والتكلم في ضمير المخاطب والمتكلم
 والاشارة في اسم الاشارة وغير ذلك وبالحجة توقف فهم المسمى على شرط لفظا كان
 او غيره لا يستلزم تصور في الدلالة كما لا يستلزم ذلك التصور توقف على القابل للفاعل
قوله ما دل على معنى باعتبار في نفسه اي يلحق في حد ذاته لا في ضمن غيره كما في
 مقابلة **قوله** فواك الدار في نفسه اي الدار المحوطة في حد ذاتها او المحوطة في حد
 ذاتها وينسب اليها الحكم في حد ذاتها لا باعتبار امر خارج عنها من كونها في وسط البلاد
 او قربها من بيت فلان اعترض عليه الشيخ الرضي بان قولهم في حد الحرف
 على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه وكيفال في مقابلة فواك قيمة

[illegible]

من غير ان يشرع حال الموقوف
 فانما هو ما زاد الان من سبيل الموقوف الى ما كان
 من قبله من سبيل الموقوف الى ما كان
 من قبله من سبيل الموقوف الى ما كان
 من قبله من سبيل الموقوف الى ما كان

۱۔ اعلیٰ درجہ کے محکمہ ہائے تعلیم کے سربراہان سے رابطہ قائم کرنا اور ان سے تعلیم کے مسائل پر تبادلہ خیال کرنا۔
 ۲۔ محکمہ ہائے تعلیم کے سربراہان سے تعلیم کے مسائل پر تبادلہ خیال کرنا اور ان سے تعلیم کے مسائل پر تبادلہ خیال کرنا۔
 ۳۔ محکمہ ہائے تعلیم کے سربراہان سے تعلیم کے مسائل پر تبادلہ خیال کرنا اور ان سے تعلیم کے مسائل پر تبادلہ خیال کرنا۔
 ۴۔ محکمہ ہائے تعلیم کے سربراہان سے تعلیم کے مسائل پر تبادلہ خیال کرنا اور ان سے تعلیم کے مسائل پر تبادلہ خیال کرنا۔
 ۵۔ محکمہ ہائے تعلیم کے سربراہان سے تعلیم کے مسائل پر تبادلہ خیال کرنا اور ان سے تعلیم کے مسائل پر تبادلہ خیال کرنا۔

الحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى من النعمان والبركات
والنعمان والبركات

الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها ويمكن ان
يجاب عنه بأنه ليس مقصوده ان من في في الموضوعين واحدا بل لا يتصور
ذلك لان كون المعنى ملحوظا في نفسه وملحوظا في غيره معقول بخلاف الدار
فانها غير قابلة لان تنسب الى الغير بقي مع كونه منشأ الحكم او كذا حكمها بل
المقصود التشبيه بينهما باعتبار الخارج نارة وعدم اعتبارها اخرى وان

امتاذا قوله كمان في الخارج موجود آه اي كمان الموجود الخارجي

قد يكون وصفًا له وقد لا يكون كذلك الموجز والذريع قد يكون تابعًا له
في الملاحظة وقد لا يكون وفيه تشبيه العقول بالحواس فيظهر منه وجه

أخر لاستعمال لفظة في وهو انه لما شبه المعنى المحرفي التابع لامر العرض القائم
بالجوهر التابع له صح ان ينسب الى ذلك الامر اللفظة في كما ينسب العرض الى عمله

بلفظة في والمعنى المستقل لما شبه الجوهر حين ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى
انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم

والله اعلم

[illegible][illegible]

بني القبيص في الكوفة ودم القبيص في كابل
بني القبيص في الكوفة ودم القبيص في كابل
بني القبيص في الكوفة ودم القبيص في كابل

[illegible][illegible][illegible]

٤٩
لَقَوْلِهِ وَلَكِنَّ الْبُلَادَ لِلَّذِينَ آمَنُوا
يُنْفِقُونَ فِيهَا مَالَهُمْ لِيُكَمِّلُوا عَمَلَهُمْ
وَلِيَنفَعُوا فِيهَا أَنْفُسَهُمْ وَالَّذِينَ آمَنُوا
أَمَّا الْأَرْضُ فَقَدْ أَفْرَجَتْ وَتُوِّجَتْ

١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

بخصوصها لا تصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر
المتعلق صريحا لكونه ملتبسا بالذات والعموم وضع من فان ما كان وضعه عاما لا يفيده
المخصوص بدون ضمنية وهي متفاوتة بحسب الموضوعات كقدم المراجع في ضمير
الغائب والتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في
الحرف بمنزلة الضمائر **قوله** ولفظه من موضوعه كالحرف من جريئاته لانها
لا تستعمل الا في الجريئات ويعلم الوضع بالاستعمال والقول بانها جريئة لا حقيقة له فلا ضرورة
فيه لثراظاهران تلك الجريئات اضافية لاحتمالية كاقيل لانها لخصص لمفهوم
الابتداء لو حطت تبعات واشتبات الافراد له فلا شاهد عليه والظن ايضا انها يجوز
تلاخط قصدا لكن لا يتفق في معنى حرفيا قيل ان معنى من ليس من جريئات الابتداء
بل الابتداء من لوازمه وانه في نفسه يالي عن الالتفات اليه قصد **قوله** واذا
عرفت هذا علمت وعلت ايضا ان كينونة المعنى في غيره من المعاني او في كلمة اخرى
عدم الاستقلال بالمفهومية **قوله** ظاهرة في المعنى الاخباري كون الصفة
ملحوظا في نفسه وذلك لقرب المرجع وشرذ العبارة الى ماهو المشهور و
حملها على ماهو ملاك امتياز الحرف عن اخويه **قوله** وهو ارجاء الضمير
الى المعنى اي لم يصرف عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما كما في عبارة
هذا الكتاب لعدم مسبقيتها **قوله** لان معانيها مفهومات كليته
مستقلة بالمفهومية لا يقال لو كان كذلك لصح الاخبار فوق وتحت وقدام وخلف
فانه لا يمتنع من ذلك **قوله** اي الحرف كما اشارة الى ان قوله مبرقعة بيان لعدم اللان لفظه بالمتعنى ما عدا

[illegible]

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

الحقوق الممنوعة المستثنى من هذه الحجة
موجود في حكمه بغير نظر في ذاته ولا في حكمه في ذلك
في مكان الخارج من غير ذلك
في كل ذلك

مفتی اعظم پاکستان
امام احمد رضا خان
رحمۃ اللہ علیہ

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء
القلوب ويهدي السبل

لقد تم في

الحامض الكافى نيك
مطلق و لو قال ببل قوله ولا
تقال والخصومة من الخصومة ملكى
نقطة الفرق ان ساقى

ووقت تم غیر متعلقہ دوسرے غیر متعلقہ

هذا هو المطلوب من كل واحد منكم

الاطلاق
سائر الاسماء المنصبة
منع فنيها الا ان توفد
يدون الغيرة في
الادب

والاخبار بها مع انها لازمة الظرفية ^{لا نأقول المفهوم المستقل} ^{أي لا تستعمل الا ظرفا مفعول} لا تقتضي صحة الحكم عليها وبه اذا اخذ في حد ذاته ولا يقتضح في استقلاله امتناء الحكم عليه وبه بما يعرضه سواء كان ذلك العارض جزءا المدلول ما يدل عليه كمتى او خارجا عنه كالظروف المذكورة فان معنى الظرفية داخل في الاول خارج عن الثاني **قوله** لكن لما جرت العادة باستعمالها الخ يعني ان العادة جرت بل يستعمل تلك الالفاظ في مفهوماتها الكلية وان يستفاد الخصوصية من الاضافة بخلاف الحروف فانه لا يجوز ان يكون مستعملا في مطلق وان يستفاد الخصوصية من ضمه مع التضمنية ^{أي} والاصح الاخبار عنه كما يصح الاخبار عن ابتداء سير الجورة وفيه تأمل **قوله** باعتبار معناه التضمني يعني انه اراد بالمعنى ما يشمل المعنى التضمني فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى خروجه بقوله غير مقترن ولو اراد المعنى المطابق لم يدخل فيه لانه

[illegible][illegible]

حاصل كان من غير ادراك في الحقيقة
والا فلو كان كذلك لم يكن مستلزما
لما هو مستلزما له من غير ادراك
في الحقيقة لان ما هو مستلزما له
من غير ادراك في الحقيقة هو مستلزما
له من غير ادراك في الحقيقة

حاصل كان من غير ادراك في الحقيقة
والا فلو كان كذلك لم يكن مستلزما
لما هو مستلزما له من غير ادراك
في الحقيقة لان ما هو مستلزما له
من غير ادراك في الحقيقة هو مستلزما
له من غير ادراك في الحقيقة

حاصل كان من غير ادراك في الحقيقة
والا فلو كان كذلك لم يكن مستلزما
لما هو مستلزما له من غير ادراك
في الحقيقة لان ما هو مستلزما له
من غير ادراك في الحقيقة هو مستلزما
له من غير ادراك في الحقيقة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

والله اعلم بالصواب
في هذا العلم الذي هو
مستلزما له من غير ادراك
في الحقيقة لان ما هو مستلزما
له من غير ادراك في الحقيقة
هو مستلزما له من غير ادراك
في الحقيقة

والله اعلم بالصواب
في هذا العلم الذي هو
مستلزما له من غير ادراك
في الحقيقة لان ما هو مستلزما
له من غير ادراك في الحقيقة
هو مستلزما له من غير ادراك
في الحقيقة

والله اعلم بالصواب
في هذا العلم الذي هو
مستلزما له من غير ادراك
في الحقيقة لان ما هو مستلزما
له من غير ادراك في الحقيقة
هو مستلزما له من غير ادراك
في الحقيقة

والله اعلم بالصواب
في هذا العلم الذي هو
مستلزما له من غير ادراك
في الحقيقة لان ما هو مستلزما
له من غير ادراك في الحقيقة
هو مستلزما له من غير ادراك
في الحقيقة

والله اعلم بالصواب
في هذا العلم الذي هو
مستلزما له من غير ادراك
في الحقيقة لان ما هو مستلزما
له من غير ادراك في الحقيقة
هو مستلزما له من غير ادراك
في الحقيقة

والله اعلم بالصواب
في هذا العلم الذي هو
مستلزما له من غير ادراك
في الحقيقة لان ما هو مستلزما
له من غير ادراك في الحقيقة
هو مستلزما له من غير ادراك
في الحقيقة

45

[illegible]

المعنى المطابق للفعل باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل فلم يخرج ان
يجز به بقوله غير مقترن قال باحدا لازمة الثلثة يعني زمانا انت فيه
وانا قبل وبعد وشبهة امرها كنه مؤنة التفسير قوله فهو صفة للفعل
او حال عنه وهو بعيد قوله ولم اجد عدم الاقتران أي المراد بعدم اقتران المعنى
المستقل ان يكون ذلك لعدم بحسب الوضع الاول اي الوضع الغير المسبوق
سواء كان ذلك الوضع وضع اسم او فعل او مركب اضافي فدخل فيه يزيد ويشكر
علين لان معانيهما المعلى غير مقترن باحدا لازمة في الفهم عنهما
بحسب الوضع الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا اسماء الافعال لان
معانيها المقترنة باحدا لازمة بحسب الوضع الثاني غير مقترن باحد
الازمة في الفهم عنها بحسب الوضع الاول وهو وضع اسم او مركب اضافي
او جار ومجرور كما سيظهر ونخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان لان
معانيها وهي منسلخة عن الزمان مقترنة باحدا لازمة في الوضع الاول
وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ انشائية وتلك المعاني الانشائية غير
مقترنة باحدا لازمة بحسب الوضع الاول ويمكن ان يدفع بالمراد لما كان
عدم اقتران المعنى المستقل خرجت عنه تلك الافعال لان المعنى المستقل في تلك
الافعال ليس الا ما تقارنه صفة الانشاء وهو بحسب الوضع الاول مقترن وتلك التي لم اجد
عدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل بحاصل الوضع فدخل فيه يزيد ويشكر على انهما

في قوله غير مقترن قال باحدا لازمة الثلثة يعني زمانا انت فيه

في قوله غير مقترن قال باحدا لازمة الثلثة يعني زمانا انت فيه

في قوله غير مقترن قال باحدا لازمة الثلثة يعني زمانا انت فيه

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وذلك بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد شيء من ذلك في اخويه واما الحسن
الوجه فمحول عليه طرد للباب **قوله** انما نضر الاضافة بكون الشيء مضافا اليه
شامل للضاف والضاف اليه جميعا وانما لم يجعل في مقابلة كون الشيء مضافا
اليه اذ لا دليل على تقدير اليه والعطف على الاسناد بعيد ولقوله
قدس سره فالاضافة بتقدير حوت البحر مطلقا لان المصنف رحمه الله رد عباد
المفضل بين هذين الاحتمالين حيث قل والاضافة كذلك يعني من الخواص
الا انه لم يرد بها الاضافة مطلقا فان اسماء الزمان تضاف الى الفعل وانما اراد
للمضاف او اراد الجميع من الاضافة لانه انما يضاف الى الفعل بتاويل
المصدر انتهى ان قلت كيف يعتمد اعادة الجميع من الاضافة قل لا شبهة
في اننا نجد بين المضافين حالة مقبسة تارة الى طرف وتارة الى آخر فلعله يدعى
انها يجوز ان تصور مجردة عن خصوصية الطرفين وان لفظة الاضافة مضمومة
لها او يدعى ان اطلاق الاضافة على قدر مشترك هي مجاز فيه ومحل الجميع علم ارادتهما
على سبيل البدل بعيد **قوله** لان الفعل والجملة اشارة الى اختلاف القوانين ذهب المصنف
الى الاول كما قلناه وذهب بعضهم الى الثاني قال الشيخ رضي الظاهر ان المضاف
اليه لفظا في نحو اتيك يوم قد مر في الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية
في قوله اتيك من الجملة ايدها بالضاف اليها واما مرجح المعنى المصدر فهو المضاف اليه لان
في الجملتين **قوله** وقد يقال هذا بتاويل المصدر ينبغي ان يكون هذا القول

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

قوله الذي هو قسم من الاسم يعني ان الاسم الدال على قيد القسم للعهد والاشارة الى القسم الذي هو الاسم للعرب وذلك لان ذلك احوال الاسم واقسامه **قوله** اي الاسم بقرينة المقام ويندفع به ما يقال من ان التعريف غير مطرد لا يصدق على مبنى الاصل انه مركب لم يشبهه مبنى الاصل وذلك لان الشيء لا يشبهه ولا يناسب نفسه وما يندفع به ذلك النقص ينفع بقوله تركيبا يتحقق معه العامل اذا عامل المبنى الاصل فذكر الاسم للتحقيق وقيل في دفعه اننا لا نسلم لزوم مشابهة الشيء لنفسه لان اقسامها ثلاثة يشبه بعضها بعضا وفيه مجاز وان يقال ان التشابه المنفي هي المشابهة المنفية للبناء وهذه المشابهة منفية عنه ولا كرم الدور ولزم ان يكون بناؤه بعارض المشابهة لا بنفسه **قوله** الذي لم يسم غير المركب يطلق على معنيين المضموم الى شيء ويستعمل بمعجم والمضمومين ويستعمل بمنزلة المركب بالمعنى الاول زيد في قام زيد وبالمعنى الثاني مجموع قام زيد كما يفرق لحد الخفين زوسر ولجوعهما زوسر واعترض عليه بان المتبادر من المركب هو المعنى الثاني والالفاظ والتعريفات محمولة على المتبادر فاطاها صدق التعريف على مثل بعلبك **قوله** تركيبا يتحقق معه عامل ولم يقل تركيبا مع العامل لئلا يخرج مع عامل معنوي ويتمكن ان ياد بتركيبه مع العامل انضمامه مع معنى تحقق العامل مع **قال** الذي لم يشبهه لم يناسبه فسر الاشياء الذي هو المشاركة في الكيفية بالنسبة التي هي اعم منها لان المعنوية وبذلك وذلك لان اللفظ الاخر هو الثاني لخصوص الاول ولذا قال المبنى باناس **قوله** مناسبة مؤثرة في منع الاعراب هي مبنية في بحث المبنى فلا يلزم في التعريف جهالة كما يلزم فيه اذا فسر المناسبة بالنسبة التي لها قوة ولم يتبين فان للقوة عرضا واسعا وليس بصومه مراد **قوله** اي المبنى الذي هو الاصل في البناء لم يقصر عما اصل البناء لانه بهذا المعنى لا ينحصر في الثلاثة لان اصل جميع افعال البناء وانما الاعراب فيها بعارض المشابهة بالاسم ولان فيه صرفا لعبارة عن الظاهر لان المتبادر من

قوله الذي هو قسم من الاسم يعني ان الاسم الدال على قيد القسم للعهد والاشارة الى القسم الذي هو الاسم للعرب وذلك لان ذلك احوال الاسم واقسامه **قوله** اي الاسم بقرينة المقام ويندفع به ما يقال من ان التعريف غير مطرد لا يصدق على مبنى الاصل انه مركب لم يشبهه مبنى الاصل وذلك لان الشيء لا يشبهه ولا يناسب نفسه وما يندفع به ذلك النقص ينفع بقوله تركيبا يتحقق معه العامل اذا عامل المبنى الاصل فذكر الاسم للتحقيق وقيل في دفعه اننا لا نسلم لزوم مشابهة الشيء لنفسه لان اقسامها ثلاثة يشبه بعضها بعضا وفيه مجاز وان يقال ان التشابه المنفي هي المشابهة المنفية للبناء وهذه المشابهة منفية عنه ولا كرم الدور ولزم ان يكون بناؤه بعارض المشابهة لا بنفسه **قوله** الذي لم يسم غير المركب يطلق على معنيين المضموم الى شيء ويستعمل بمعجم والمضمومين ويستعمل بمنزلة المركب بالمعنى الاول زيد في قام زيد وبالمعنى الثاني مجموع قام زيد كما يفرق لحد الخفين زوسر ولجوعهما زوسر واعترض عليه بان المتبادر من المركب هو المعنى الثاني والالفاظ والتعريفات محمولة على المتبادر فاطاها صدق التعريف على مثل بعلبك **قوله** تركيبا يتحقق معه عامل ولم يقل تركيبا مع العامل لئلا يخرج مع عامل معنوي ويتمكن ان ياد بتركيبه مع العامل انضمامه مع معنى تحقق العامل مع **قال** الذي لم يشبهه لم يناسبه فسر الاشياء الذي هو المشاركة في الكيفية بالنسبة التي هي اعم منها لان المعنوية وبذلك وذلك لان اللفظ الاخر هو الثاني لخصوص الاول ولذا قال المبنى باناس **قوله** مناسبة مؤثرة في منع الاعراب هي مبنية في بحث المبنى فلا يلزم في التعريف جهالة كما يلزم فيه اذا فسر المناسبة بالنسبة التي لها قوة ولم يتبين فان للقوة عرضا واسعا وليس بصومه مراد **قوله** اي المبنى الذي هو الاصل في البناء لم يقصر عما اصل البناء لانه بهذا المعنى لا ينحصر في الثلاثة لان اصل جميع افعال البناء وانما الاعراب فيها بعارض المشابهة بالاسم ولان فيه صرفا لعبارة عن الظاهر لان المتبادر من

م الاحوال انما عند البصريين خلافا للكوفيين فانهم قالوا المتعارف هو في الاعراب كالاسم لزوم الحارة عليه

قوله الذي هو قسم من الاسم يعني ان الاسم الدال على قيد القسم للعهد والاشارة الى القسم الذي هو الاسم للعرب وذلك لان ذلك احوال الاسم واقسامه **قوله** اي الاسم بقرينة المقام ويندفع به ما يقال من ان التعريف غير مطرد لا يصدق على مبنى الاصل انه مركب لم يشبهه مبنى الاصل وذلك لان الشيء لا يشبهه ولا يناسب نفسه وما يندفع به ذلك النقص ينفع بقوله تركيبا يتحقق معه العامل اذا عامل المبنى الاصل فذكر الاسم للتحقيق وقيل في دفعه اننا لا نسلم لزوم مشابهة الشيء لنفسه لان اقسامها ثلاثة يشبه بعضها بعضا وفيه مجاز وان يقال ان التشابه المنفي هي المشابهة المنفية للبناء وهذه المشابهة منفية عنه ولا كرم الدور ولزم ان يكون بناؤه بعارض المشابهة لا بنفسه **قوله** الذي لم يسم غير المركب يطلق على معنيين المضموم الى شيء ويستعمل بمعجم والمضمومين ويستعمل بمنزلة المركب بالمعنى الاول زيد في قام زيد وبالمعنى الثاني مجموع قام زيد كما يفرق لحد الخفين زوسر ولجوعهما زوسر واعترض عليه بان المتبادر من المركب هو المعنى الثاني والالفاظ والتعريفات محمولة على المتبادر فاطاها صدق التعريف على مثل بعلبك **قوله** تركيبا يتحقق معه عامل ولم يقل تركيبا مع العامل لئلا يخرج مع عامل معنوي ويتمكن ان ياد بتركيبه مع العامل انضمامه مع معنى تحقق العامل مع **قال** الذي لم يشبهه لم يناسبه فسر الاشياء الذي هو المشاركة في الكيفية بالنسبة التي هي اعم منها لان المعنوية وبذلك وذلك لان اللفظ الاخر هو الثاني لخصوص الاول ولذا قال المبنى باناس **قوله** مناسبة مؤثرة في منع الاعراب هي مبنية في بحث المبنى فلا يلزم في التعريف جهالة كما يلزم فيه اذا فسر المناسبة بالنسبة التي لها قوة ولم يتبين فان للقوة عرضا واسعا وليس بصومه مراد **قوله** اي المبنى الذي هو الاصل في البناء لم يقصر عما اصل البناء لانه بهذا المعنى لا ينحصر في الثلاثة لان اصل جميع افعال البناء وانما الاعراب فيها بعارض المشابهة بالاسم ولان فيه صرفا لعبارة عن الظاهر لان المتبادر من

أشارته إلى أن ليس في نفس التعريف فساد بل القصد من التعريف وبيان
أن المقصود من تعريف المربين أن يعلم العرب بوجه صليهم لأن يكون وسطا للحكماء
هذا وإن كان ما يختلف آخره باختلاف العوامل بأن يقال هذا معرب وكل معرب مما
يختلف آخره باختلاف العوامل فهذا ما يختلف آخره باختلاف العوامل ولا شبهة
في حصول الوجه الصالح من تعريف المربين أن يفهم في قام زيد معرب أي مركب
لم يشبهه بغيره لا أصل وكل معرب ما يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد ما يختلف آخره
باختلاف العوامل بخلاف تعريف الجموع فإن الوجه الحاصل منه غير صالح لأن يكون
وسطا للزوم تقدم الشيء على نفسه في ضمن الدار أو لا في ضمنه وذلك لأنك إذا
قلت زيد في المثال المذكور معرب أي ما يختلف آخره باختلاف العوامل وكل معرب ما
يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد ما يختلف آخره باختلاف العوامل لأن لم يكن
الصغرى عين النتيجة والصغرى متقدمة والنتيجة متأخرة عنها ابتداء أو
بواسطة الدليل فيلزم تقدم الشيء على نفسه وقد أشار إلى الصغرى بقوله
من معرفة المربين أي من معرفة أن هذا هو المربوب والنتيجة بقوله أن يعرف أنه

أن يفهم ذلك معرباً أشار إلى عدم ما على عبارة الشرح من أن كان زيدا والمربوب فهو لا يصح أن يكون غير زيدا وهو مقصود
النتيجة من الصغرى مبتدأ فان قلت قد يقال في ذلك أن قوله لا يفهم ذلك معرباً أشار إلى عدم ما على عبارة الشرح من أن كان زيدا والمربوب فهو لا يصح أن يكون غير زيدا وهو مقصود
النتيجة من الصغرى مبتدأ فان قلت قد يقال في ذلك أن قوله لا يفهم ذلك معرباً أشار إلى عدم ما على عبارة الشرح من أن كان زيدا والمربوب فهو لا يصح أن يكون غير زيدا وهو مقصود

فإن كان المربوب هو الذي يعرفه المربون فليس في ذلك تعارض بل القصد من التعريف وبيان
أن المقصود من تعريف المربين أن يعلم العرب بوجه صليهم لأن يكون وسطا للحكماء
هذا وإن كان ما يختلف آخره باختلاف العوامل بأن يقال هذا معرب وكل معرب مما
يختلف آخره باختلاف العوامل فهذا ما يختلف آخره باختلاف العوامل ولا شبهة
في حصول الوجه الصالح من تعريف المربين أن يفهم في قام زيد معرب أي مركب
لم يشبهه بغيره لا أصل وكل معرب ما يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد ما يختلف آخره
باختلاف العوامل بخلاف تعريف الجموع فإن الوجه الحاصل منه غير صالح لأن يكون
وسطا للزوم تقدم الشيء على نفسه في ضمن الدار أو لا في ضمنه وذلك لأنك إذا
قلت زيد في المثال المذكور معرب أي ما يختلف آخره باختلاف العوامل وكل معرب ما
يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد ما يختلف آخره باختلاف العوامل لأن لم يكن
الصغرى عين النتيجة والصغرى متقدمة والنتيجة متأخرة عنها ابتداء أو
بواسطة الدليل فيلزم تقدم الشيء على نفسه وقد أشار إلى الصغرى بقوله
من معرفة المربين أي من معرفة أن هذا هو المربوب والنتيجة بقوله أن يعرف أنه

[illegible][illegible][illegible]

أشار الحمد وم حيث قال في بحث سبيلنا في أصله ونقصه وحسن الثابت بما لا ينم أن نبأه ليس سبيلنا على القاصدة

١٠٢

[illegible]

حكم الآخر وأما قلنا في بعض الأوقات لأنه قد لا يكون بمنزلة التوفيق

ذلك في المثني والمجموع المعرفين باللام لا متناع اجتماع اللام والتنوين

قوله ذاتاوصفة اماختلاف الاخرائي قوله ذاتا فكم يتحول واوابول

الى الف باءك واما قوله صفة فكما يقول ممة زيد الى فتحه قوله لا يرد

العامل والمقضى وكذا اوصف كونه مع باقال قدس سره في الحاشية لكنه

شكا بما اذا كان العام ح. فاولا ح. كالباء الح. فاولا ح. ان تسند اخرا ح.

السلامة العامة في المجتمع.

ایں نامو اب ہوا کہ یبعل ابہدہ نہ یبعل سر

ايها المخرج العامل لان النسخة جملوه بتمرية العلة الموزنة وليس هذا سموها

وليس علة مؤثرة بالحقيقة لأن التأثير للتكم وهو علامة لتأثيره وما خروجه المقضي

لأنه الشيء سبب فيه والمقضي ليس كذلك ويحتمل أن قوله ليبدأ إلى آخره لو جعل

تمام الحديث حتى يخرج الكاظم الحسن لكن الصف لم يجعله من قوله خراج السببية

قِيلَ يَنْقُضُ الْعَرْشَ بِأَعْلَى التَّامَةِ لِاخْتِلَافِهَا سَبْعِينَ أَلْفَ لَيْلَةٍ وَأَلْفَ نَهْجٍ قِيلَ لَهَا لَيْسَ فِيهَا كُنُوزٌ مِثْلُ مَا فِي الْأَنْبِيَاءِ

بقدر ما ينبغي ان يستعمل في هذه الامور والامور التي لا بد منها في هذه الامور التي لا بد منها.

المراقبة
السيرة الكريمة في الرغبات
التي هي من الحروف والعلوم
التي هي من الحروف والعلوم
التي هي من الحروف والعلوم

نصيب نبيك عيسى بن مريم
عيسى بن مريم نبي الله ورسوله

والبعيد ليس
أقرب كالماء
وليس بعيد
والمدلول في
الخراج وما
الاجزاء فلا
اصلا على ما
هذه فنف عليه
والانتم

الجموع التي ترفع يديها للعلماء ومفتيها العليا والسببية ومن لها الجواز لتعلقها كما في زيارتها العامة في ١٢

[illegible]

106

[illegible]

واللوف المتقدم على الاختلاف اعرايا بطريق البصارة وعلى كون الحركة وحرف المقارن للاختلاف

[illegible]

له قوله وجازاً استعمال
اللفظ الموصوف على المتأخر في اللفظ المتأخر
اللفظ الموصوف على المتأخر في اللفظ المتأخر

منها ما وجد في قوله في اللفظ المتأخر
والاكتفاء في اللفظ المتأخر في اللفظ المتأخر
والاكتفاء في اللفظ المتأخر في اللفظ المتأخر

والاكتفاء في اللفظ المتأخر في اللفظ المتأخر
والاكتفاء في اللفظ المتأخر في اللفظ المتأخر
والاكتفاء في اللفظ المتأخر في اللفظ المتأخر

بالاسماء على سبيل المناوأة أو كذا هو سماع النواو قوله ولما جعل الاعراب في آخر
الاسم أي جعل الاعراب الذي هو الأصل كما في الآخر وجعل مطلق الاعراب في الآخر نحو
الحال في الحال كما في الاعراب بالحركة أو تحقق الحل في ضمن حركته كما في الاعراب بالحرف أو
جعل في جانب الآخر كيقال على التقدير الأول لم يعلم موضع الاعراب بالمعروف لانا نقول
إذا تعين موضع الأصل تعين موضع فوعه وهو جانب الأسفل بقدر الامكان والارم
تقديم الفرج وتأخير الأصل قوله والاعراب على صفته أي صفته السمي والمدلول وذلك
بناء على ان الفاعلية ومقابلتها صفات المدلول وقد جعلها الشيخ الرضوي صفات
الدال وهي كونه عمدة وفضيلة فقال جعل الاعراب في الآخر لان الدال على الوصف
بعد الموصوف قوله فالانساب ان يكون الدال عليها ايضاً متأخراً عن الدال عليه
ان قيل ان الحركات الاعرابية معاً لاواخر الحروف الاعرابية انفسها لاواخر فلم يتأخر
الدال عليها عن الدال عليه لايجب بان المراد بيان حال الاعراب بالحركة التي هو
الأصل والمراد بالتأخر التأخر الذي لا الزماني ولا شبهة في تأخرها الذي لانها
تابعة للحرف لانا نقول تأخرها الذي لازم لها ايما وضعت بل يجاب بان المقصود
بيان الاعراب بالحركة لما ذكره وهي متأخرة بحسب الزمان عن الحرف كما صرح
به الشيخ الرضي وقال ان الحركات البعاض حروف العلة فضم الحرف والتحقيق
ايتان بعدد بلا فصل ببعض الواو وقس عليه اخويه فالحركة اذن بعد
الحرف لكتفهم من فرط انصافها به يتوهم انها معه لا بعده واذا شجعتها
صارت حرف مد ويحتمل ان يجاب ايضاً بان المراد التأخر عن الدال
بقدر الامكان او التأخر عما عد الحرف الاخير فان التأخر عن الأكثر
في حكم التأخر عن الكل قوله ثلثة اشارة الى ان مجموع قوله رفع ونصب
وجوزية واحد ليصح الحمل على قوله وانواعه فيكون العطف مقدماً
ص من ان لا يكون الكل

لما دون الاعراب في اللفظ المتأخر في اللفظ المتأخر
لما دون الاعراب في اللفظ المتأخر في اللفظ المتأخر
لما دون الاعراب في اللفظ المتأخر في اللفظ المتأخر

من ان لا يكون الكل
من ان لا يكون الكل
من ان لا يكون الكل

۱۲۳
مجلس شورای اسلامی
کتابخانه

[illegible][illegible]

تقضى الاحتياط في الاحترار عند سلايقع الفعل محتمل خروجا بوقوع الغلط في غير المحصور فلهذا صرح

والمراد من قوله ان اليمين مؤثرة لا يقال في وقوعها في التعريف المتبع يعلم ما يردونه انه فيقولون ان
 من تدوين الفحو ويحل ما قيل في عدول المصنف عن تعريف الجحو للعرب لان العامل
 ما خوذ في تعريفه لا نأقول قد لقي ضبط المحدث وحصره العوامل مؤثرة التسبع ولا
 يخفى انه لو قال العامل ملحق بالمعنى المقضى للارباب لكن سلمنا عن الاعتراض الاول
 لانه نص في الآلة اعلم ان العامل قد يقال انه آلة وقد يقرب انه علامة لما يصدره المتكلم في
 اللفظ ويتفرع عليه ما قالوه من ان رتبة العامل لتقديره اما على الاول فلان الآلة تقدر
 بالذات على ما هو آلة له ومن حق المتقدم بالذات ان يتقدم تلفظ اليوافق الوضع
 واما على الثاني فلان حق العلامة من حيث هي علامة ان تقدم على ما هي علامة
 له لتعرف او لا تعرف ما هي علامة له ومن كونه علامة فيظهر ايضا ما يقال
 من ان حق العامل ان يكون لفظيا لا يقال هو آلة او علامة للارباب فحقه التقديم عليه
 لا على العرب لا نأقول تقدمه عليه لا يصور بدون تقدمه على العرب ولما
 ثبت ذلك ازم ان يمتنع انعقاد علامة العملية والمعمولية بين الشياطين بمعنى ان
 كلاهما عامل في الآخر ولا ازم ان يكون حق كل منهما التقدم على الآخر لا بمجهتين
 مختلفتين كما في كلمة الشرط والشرط فان كلاهما عامل في الآخر نحو قوله تعالى اياكما
 تدعونهما الاسماء الحسنى فان ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق
 في الفعل صار عملا لا يعمون من حيث وقوع الفعل عليه صار مفعولا لفعله تقدم مواتا
 بمجهتين مختلفتين قوله لا يحصل فسر التقوم بالحصول لا القيام بالغير كالتضحية
 اصل اللغة لاشتقاقه من القيام الذي هو قيام العرض بحمله وذلك لان المعنى
 المقضى ليس قائما بالعامل قوله اى معنى من المعاني المعنى المتعاقد المتعاقد المعنى
 به لان اقتضاء الاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه من المعاني المعقولة
 كما ذكرناه قوله اذ به حصل معنى الفاعلية لان له اسنادا لا اسنادا اليه قوله اذ به

قوله وان اليمين مؤثرة لا يقال في وقوعها في التعريف المتبع يعلم ما يردونه انه فيقولون ان
 من تدوين الفحو ويحل ما قيل في عدول المصنف عن تعريف الجحو للعرب لان العامل
 ما خوذ في تعريفه لا نأقول قد لقي ضبط المحدث وحصره العوامل مؤثرة التسبع ولا
 يخفى انه لو قال العامل ملحق بالمعنى المقضى للارباب لكن سلمنا عن الاعتراض الاول
 لانه نص في الآلة اعلم ان العامل قد يقال انه آلة وقد يقرب انه علامة لما يصدره المتكلم في
 اللفظ ويتفرع عليه ما قالوه من ان رتبة العامل لتقديره اما على الاول فلان الآلة تقدر
 بالذات على ما هو آلة له ومن حق المتقدم بالذات ان يتقدم تلفظ اليوافق الوضع
 واما على الثاني فلان حق العلامة من حيث هي علامة ان تقدم على ما هي علامة
 له لتعرف او لا تعرف ما هي علامة له ومن كونه علامة فيظهر ايضا ما يقال
 من ان حق العامل ان يكون لفظيا لا يقال هو آلة او علامة للارباب فحقه التقديم عليه
 لا على العرب لا نأقول تقدمه عليه لا يصور بدون تقدمه على العرب ولما
 ثبت ذلك ازم ان يمتنع انعقاد علامة العملية والمعمولية بين الشياطين بمعنى ان
 كلاهما عامل في الآخر ولا ازم ان يكون حق كل منهما التقدم على الآخر لا بمجهتين
 مختلفتين كما في كلمة الشرط والشرط فان كلاهما عامل في الآخر نحو قوله تعالى اياكما
 تدعونهما الاسماء الحسنى فان ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق
 في الفعل صار عملا لا يعمون من حيث وقوع الفعل عليه صار مفعولا لفعله تقدم مواتا
 بمجهتين مختلفتين قوله لا يحصل فسر التقوم بالحصول لا القيام بالغير كالتضحية
 اصل اللغة لاشتقاقه من القيام الذي هو قيام العرض بحمله وذلك لان المعنى
 المقضى ليس قائما بالعامل قوله اى معنى من المعاني المعنى المتعاقد المتعاقد المعنى
 به لان اقتضاء الاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه من المعاني المعقولة
 كما ذكرناه قوله اذ به حصل معنى الفاعلية لان له اسنادا لا اسنادا اليه قوله اذ به

[illegible][illegible][illegible]

بل يجاب بانها غير داخلية بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعرافها ان قيل بين
فما بعد اعراف المنص فكأن ينبغي ايضا ان يكفي بذلك ولا يصح بتقدير
الاضرار منها الاحتراز عنه لجلب بان تلك الالاء محصورة وغير المنص لا يكاد
ينحصر فاحتيط في الاحتراز عنه لئلا يقع غلط في امور كثيرة والكفى والاحتراز
عن المحصورة بادنى شئ اذ ليس الاعتناء بها كالاكتفاء بما لا ينحصر مع الاحتفاء
في العبارة مطلوب بل جدا **قال** الجمع للكسر المنص وانما لم يقل والمنص والجمع
المكسر فان كانه قصد نوع تلقيب ولانه يلزم الفصل بين الصفة وموصوفا
بما ليس صفة له وهو المكسر ولتوهم التعليل بما قيل وهو بعيد جدا
لان مقام الفرق بين المنص وغير المنص يابى عن ذلك ولو لم يابى عن
توهم التعليل يابى عن توهم تلك اكلة في المذكور فيكون مرقبيل قولنا
وساءت مرقبعا في مقابلة قوله تعالى وحسنت مرقبعا **قول** الا لازم يمكن بانه
الواحد فيه سالما الاضرار يقال الذي يمكن ملحقا بآخر واحد واوونون
لا الفوتاء لينظر خروج مثل سنون وضرات عنه ويظهر دخول ذلك جمعا
لذلك فيه **قوله** احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحوكة لخصا
ولا انها البعض للحروف وفيه انها ليست ابدا ضالما الا توها ولو لم تكن
تقتضى الاصاله بحسب الذات لا يكونها علامة **قال** والفتحة نصباً مل قدس
والحاشية هذا التركيب قبيل العطف على معقوله ما بين مختلفين لكن العمل بالقدم

[illegible][illegible]

[illegible]

بالفتح في الثغرة والكسر في الجمع حالي النصب والجو وماصل الدرع من الياض طارية للعرب والطارى

[illegible][illegible][illegible][illegible]

واما المكنون فممنوع في جميع الاماكن
 يمكن فيه اذ لم يمنع في جميع الاماكن
 تقع في القاصد مع ان يكون في الاماكن
 واما المكنون فممنوع في جميع الاماكن
 يمكن فيه اذ لم يمنع في جميع الاماكن
 تقع في القاصد مع ان يكون في الاماكن

ولهذا المبدأ بعيد المصهر لانه يصدر ديبان الاعراب اللفظي والتقديرى
الثابت للاسم في ذاته لا باعتبار اعراضه ^{وكان} الياء في مثل غلامى ومسلمى
شدة اقترابها بالكلمة ليست عارضة ^{فقلت} فلم الحريد في مع ان اعرابى ينبغي
ان يكون بالواو وتقديرى في حال الرفع كما في مسلمى ولما الحريد من التقديرى بطل ^{الواو}
واللفظى فيما حله اجيب عنه بانه جعل اخلا في باب غلامى نظر الى اخواته والى
اللغة الاخرى فيه وهى فمى ان كانت قليلة نعم بقى الاشكال في الاعلام التى تحكى
في لغة الحجاز نحو من زيد ومن زيد ومن زيد فانه معرب تعذر اعرابه وجوه الاشتغال
على حكمة الحكاية وكذا في المثني المحكى اذا جاوز الحكاية في قوله واكتفى بتعريفه
انما صير الاكتفاء به لانحصار المعرب عنه في المنصرف وغير المنصرف فاذا علم
غير المنصرف بانه ما فيه علتان الى آخره علم ان المنصرف ما لا يكون كذلك
ولهذا ومثل ما سبق في تعريف المعرب عدل عن تعريف النحاة للمنصرف
بانه الذى يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف بانه الذى
يسلب عنه الجرو والتنوين لشبهه الفعل ويحرك بالفتح وذلك ^{لانه}
لاستلزامه توقف الشئ على نفسه فيما هو المقصود من التعريف وعدم
انحصار المعرب في ما اخروجه ما عرّب بالحروف مثلاً عنهما قال غير المنصرف
المنصرف ما اخذ من الصرف وهو الفضل والزيادة وانما سمي المنصرف
به لاشتماله على زيادة على الاعراب اعنى علامته وهى التنوين او

[illegible][illegible]

لا تصافه بزيادة تمكن ولا يقال له لا يمكن وما عرى مقابلة عن تلك الزيادة سمي بغير
 المنصرف **قوله** أي لسم معرب جعل أو موصوفة أو موصولة لأن حق الخبر أن يكون
 نكرة ولذا لا يلزم تعريف الخبر وتكرار المبتدأ لأن خبره لا يكتب التعريف من المضاف إليه
 وقبحه أن المراد بغير المنصرف معناه العرفي وهو مفروق محصل الجواب لخطية معنى المغايرة
 ولأن يقول أنه بهذا المعنى أيضاً نكرة لأن الظاهر أنه اسم جنس لا علم جنس لأنه مفروق
 ولا ضرورة هنا والقول بأنه خبر مفروق مخالف للأسلوب لأشأنه من تقديم المعرفة وجعله
 موضوعاً للقاعدة المحفوظة أيضاً من أن سبق للعلم بالشئ يستلزم جعله موضوعاً
 وقد سبق للعلم بغير المنصرف **قال** ما فيه علة أن فاعل النظم أو مبتدأ قدم خبره و
 الجملة صفة ما العلة في اللغة عارض غير طبعي يستدعي حالة غير طبيعية وفي اصطلاح
 النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغي أن يختار المتكلم عند حصوله لربنا سببه
 وذلك لأنه لما سبب يسمى بالحكم فعلى هذا يكون إطلاق العلة على كل واحد مجازاً لكن
 صريح كلام المصنف في الإيضاح يدل على أن إطلاق السبب على كل من التسع حقيقته
 وبنى ذلك على أن صاحب المفصل شق السبب في تعريف غير المنصرف حيث قال فيه
 سببان ولم يقل ما فيه سبب ولا يخفى أن هذا الوجه جار في العلتين أيضاً فيكون
 إطلاق العلة على كل واحد حقيقة عند **قوله** واستجماع شرائطهما ما قال
 ذلك لئلا يخل ما نعية التعريف بنوع وهذا منصرفين بناء على صدق التعريف
 عليه بما وجد عند اللام أو أضيف كالأسم واسم كونه فانه منصرف مع صدق التعريف عليه
 وأما إن دفع النقص به لأن من شرائط تأثير العلتين انتفاء ما يعارضهما
 وقد وجد المعارض فيما ذكرهما في الأولين فلأن سكون الوسط
 يعارض أحد السببين وأما في الآخرين فلأن دخول اللام والأخفاة
 يعارض السببين أو أحدهما لزيادة الاختصاص لهما بالاسم أن قلت

لا تصافه بزيادة تمكن ولا يقال له لا يمكن وما عرى مقابلة عن تلك الزيادة سمي بغير
 المنصرف **قوله** أي لسم معرب جعل أو موصوفة أو موصولة لأن حق الخبر أن يكون
 نكرة ولذا لا يلزم تعريف الخبر وتكرار المبتدأ لأن خبره لا يكتب التعريف من المضاف إليه
 وقبحه أن المراد بغير المنصرف معناه العرفي وهو مفروق محصل الجواب لخطية معنى المغايرة
 ولأن يقول أنه بهذا المعنى أيضاً نكرة لأن الظاهر أنه اسم جنس لا علم جنس لأنه مفروق
 ولا ضرورة هنا والقول بأنه خبر مفروق مخالف للأسلوب لأشأنه من تقديم المعرفة وجعله
 موضوعاً للقاعدة المحفوظة أيضاً من أن سبق للعلم بالشئ يستلزم جعله موضوعاً
 وقد سبق للعلم بغير المنصرف **قال** ما فيه علة أن فاعل النظم أو مبتدأ قدم خبره و
 الجملة صفة ما العلة في اللغة عارض غير طبعي يستدعي حالة غير طبيعية وفي اصطلاح
 النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغي أن يختار المتكلم عند حصوله لربنا سببه
 وذلك لأنه لما سبب يسمى بالحكم فعلى هذا يكون إطلاق العلة على كل واحد مجازاً لكن
 صريح كلام المصنف في الإيضاح يدل على أن إطلاق السبب على كل من التسع حقيقته
 وبنى ذلك على أن صاحب المفصل شق السبب في تعريف غير المنصرف حيث قال فيه
 سببان ولم يقل ما فيه سبب ولا يخفى أن هذا الوجه جار في العلتين أيضاً فيكون
 إطلاق العلة على كل واحد حقيقة عند **قوله** واستجماع شرائطهما ما قال
 ذلك لئلا يخل ما نعية التعريف بنوع وهذا منصرفين بناء على صدق التعريف
 عليه بما وجد عند اللام أو أضيف كالأسم واسم كونه فانه منصرف مع صدق التعريف عليه
 وأما إن دفع النقص به لأن من شرائط تأثير العلتين انتفاء ما يعارضهما
 وقد وجد المعارض فيما ذكرهما في الأولين فلأن سكون الوسط
 يعارض أحد السببين وأما في الآخرين فلأن دخول اللام والأخفاة
 يعارض السببين أو أحدهما لزيادة الاختصاص لهما بالاسم أن قلت

لا تصافه بزيادة تمكن ولا يقال له لا يمكن وما عرى مقابلة عن تلك الزيادة سمي بغير

المنصرف **قوله** أي لسم معرب جعل أو موصوفة أو موصولة لأن حق الخبر أن يكون
 نكرة ولذا لا يلزم تعريف الخبر وتكرار المبتدأ لأن خبره لا يكتب التعريف من المضاف إليه
 وقبحه أن المراد بغير المنصرف معناه العرفي وهو مفروق محصل الجواب لخطية معنى المغايرة
 ولأن يقول أنه بهذا المعنى أيضاً نكرة لأن الظاهر أنه اسم جنس لا علم جنس لأنه مفروق
 ولا ضرورة هنا والقول بأنه خبر مفروق مخالف للأسلوب لأشأنه من تقديم المعرفة وجعله
 موضوعاً للقاعدة المحفوظة أيضاً من أن سبق للعلم بالشئ يستلزم جعله موضوعاً
 وقد سبق للعلم بغير المنصرف **قال** ما فيه علة أن فاعل النظم أو مبتدأ قدم خبره و
 الجملة صفة ما العلة في اللغة عارض غير طبعي يستدعي حالة غير طبيعية وفي اصطلاح
 النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغي أن يختار المتكلم عند حصوله لربنا سببه
 وذلك لأنه لما سبب يسمى بالحكم فعلى هذا يكون إطلاق العلة على كل واحد مجازاً لكن
 صريح كلام المصنف في الإيضاح يدل على أن إطلاق السبب على كل من التسع حقيقته
 وبنى ذلك على أن صاحب المفصل شق السبب في تعريف غير المنصرف حيث قال فيه
 سببان ولم يقل ما فيه سبب ولا يخفى أن هذا الوجه جار في العلتين أيضاً فيكون
 إطلاق العلة على كل واحد حقيقة عند **قوله** واستجماع شرائطهما ما قال
 ذلك لئلا يخل ما نعية التعريف بنوع وهذا منصرفين بناء على صدق التعريف
 عليه بما وجد عند اللام أو أضيف كالأسم واسم كونه فانه منصرف مع صدق التعريف عليه
 وأما إن دفع النقص به لأن من شرائط تأثير العلتين انتفاء ما يعارضهما
 وقد وجد المعارض فيما ذكرهما في الأولين فلأن سكون الوسط
 يعارض أحد السببين وأما في الآخرين فلأن دخول اللام والأخفاة
 يعارض السببين أو أحدهما لزيادة الاختصاص لهما بالاسم أن قلت

۱۷۱

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا نَالِ الْغَاثِ وَالْفَاطِثِ

شعوب العالمين
تختلف باختلاف
الزمان والمكان
والظروف

لأنه كان في ذلك

[illegible]

في كلام الناظم ذكر الجملة مع ان الظاهر ان اطلاق العلة على كل من التسعة حقيقة
عند المصنف رحمه الله تعالى اذ ذكرناه قوله وقال بعضهم اثنان لعله ارادهم بالنسبة
والاثنان بحكاية والتركيب اما الحكاية اى لنقل من الفعل الى الاسم فنقول
الفعل مع الوصف كاعلم ومع العلمية كيشكروا ولا يخفى انها لا تستلزم نحو
افعل علم بالتحريك ايضا واما التركيب ففي الباقى فقد كلف في اعتبار التركيب هنا
تكملا لمعنى فلا فائدة في ايراد قوله قال بعضهم احد عشر هذه التسعة مع ان
الاصل في نحو احمر اذ سمي به تشكيك وشبه الفعل التانيث المقصودة وهو كل الف
ليست للتانيث زيدت في آخر الاسم وجمعا لك الاسم على سواء كانت للاحوال كاعلم
او لا تقعرى ولا في العلمية تنعم من التاء كالف التانيث واما الف اللاحقة المرددة فلم تنضم
مع العلمية بالف التانيث المرددة وان كانت محتتم من التاء ولعل المصنف رحمه الله تعالى
لان مرآة الاصل من حيث اعتبار الوصف الاصل ومنع صفة التانيث حيث عنده
وان كان القياس يقتضي ان تشبه بالف التانيث من الالف النور الزائدين قوله لا يشاء
الى قسمي التانيث يعني ان التانيث اللفظي معتبر وان كان مع التذكير حقيقة

لا المقابلة عن صلاته الآتية اى الضم الآتية المرددة الله قوله لا يشاء لعلها سببا لانه لا و منها عامر
في مقام حرف مسمى وادان التانيث المقصود من التاء كالف التانيث واما الف اللاحقة المرددة فلم تنضم
مع العلمية بالف التانيث المرددة وان كانت محتتم من التاء ولعل المصنف رحمه الله تعالى
لان مرآة الاصل من حيث اعتبار الوصف الاصل ومنع صفة التانيث حيث عنده
وان كان القياس يقتضي ان تشبه بالف التانيث من الالف النور الزائدين قوله لا يشاء
الى قسمي التانيث يعني ان التانيث اللفظي معتبر وان كان مع التذكير حقيقة

في كلام الناظم ذكر الجملة مع ان الظاهر ان اطلاق العلة على كل من التسعة حقيقة
عند المصنف رحمه الله تعالى اذ ذكرناه قوله وقال بعضهم اثنان لعله ارادهم بالنسبة
والاثنان بحكاية والتركيب اما الحكاية اى لنقل من الفعل الى الاسم فنقول
الفعل مع الوصف كاعلم ومع العلمية كيشكروا ولا يخفى انها لا تستلزم نحو
افعل علم بالتحريك ايضا واما التركيب ففي الباقى فقد كلف في اعتبار التركيب هنا
تكملا لمعنى فلا فائدة في ايراد قوله قال بعضهم احد عشر هذه التسعة مع ان
الاصل في نحو احمر اذ سمي به تشكيك وشبه الفعل التانيث المقصودة وهو كل الف
ليست للتانيث زيدت في آخر الاسم وجمعا لك الاسم على سواء كانت للاحوال كاعلم
او لا تقعرى ولا في العلمية تنعم من التاء كالف التانيث واما الف اللاحقة المرددة فلم تنضم
مع العلمية بالف التانيث المرددة وان كانت محتتم من التاء ولعل المصنف رحمه الله تعالى
لان مرآة الاصل من حيث اعتبار الوصف الاصل ومنع صفة التانيث حيث عنده
وان كان القياس يقتضي ان تشبه بالف التانيث من الالف النور الزائدين قوله لا يشاء
الى قسمي التانيث يعني ان التانيث اللفظي معتبر وان كان مع التذكير حقيقة

الحق في العرفاء والفقراء

اسلامی اور سماجی

کتابخانه عمومی

دروا اجماعی

...

ولہ لان الاصل

بسم الله الرحمن الرحيم

معدود عن طبعه

عبدالمجید

جی کوئی خلافت

الحمد لله

مجلس

١٠٠

10

وانما اتبع الكسر للتونين لان التونين يجذف لانتع العرف ايضا كما في الوقت واللام
والاضافة فاراد والنص من اول الامر على انه لم يسقط الاشباة الفعل فجدفوا
صورة الكسرة التي لا تدخل الفعل وقال المصنف رحمه الله انما يتبعه لان الكسرة تلازم
التونين يعني ان اى موضع يدخله التونين يدخله الكسرة فالتونين من غير
عوض انتهى الكسر ايضا لانه يلزمه وانما قال من غير عوض ذلك لوانتفى التونين مع
العوض وهو اللام والاضافة لم ينتف الكسر لان وجود العوض وجود المعوض
قوله لان العدل فرع المعدل عنه لان الاصل بقاء الاسم على حاله **قوله** الوصف
فرع الموصوف لتوقف معناه على ما يقوم به **قوله** لانك تقول قائم الى اخره فهو فرع
له لفظا ولما علم المذكر على المؤنث كان فرعاً للمعنى هكذا قاله وفي بحث لان التانيث
طار على قائم مطلقا على قائم من حيث هو مجرد عن التاء والمذكر هو هذا لاذ الفاندة
المشترك بين المذكر والمؤنث ومعناه بالفارسية استادة من غير تعرض للتذكير
والتانيث **قوله** لانك تقول رجل ثم الرجل يعني ان التعريف طار على التذكير غالباً اما
بوضع جديد او بادة فهو فرع له لفظا ولما كان ما يعرفه صحيحاً لانا كان التعريف فرعاً
للتذكير معنى **قوله** الالف للنون الزائدتان فرع ما زيدنا عليه منهم من قال انه منعها
للعرف لمضارعتهما بالفي التانيث المدروسة والمقصورة في انقضاء التاء وكوهم ازيداً لهما
وحذفهما وكون اولي الحرفين في كل منهما ممددة والثانية حروف شبيهة بحرف
العله ولا يخفى انه لا بد من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبّه به **قوله** لان
الاصل في كل نوع ما يفيد فرعياً القسم الاول لا القسم الاخر الذي في اوله احد على اوله
الاربعة قال ويجوز صدقه ولا يجوز عكسه وذلك لان الضرورة ترد الاشياء
الى اصولها ولا تخرج الاشياء عن اصولها ولهذا جاز قصر المدد على الشعر
دون مد المقصور لانادرا وجوز الكوفيون وبعض البصريين

١٢ على نحو ما قلنا في بعض النسخ على ما قلنا في بعض النسخ على ما قلنا في بعض النسخ

على المذبح
مبني كوفيا
السيف والرمح
عقود
عليان
يؤيدون
الفرقة
والمسلمين
فيكون
والسنة
منع الاوصاف
ذلك
طردوا
الحضرة
ولهم في
لا تترك

ان التبريد المثلثي

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

100

[illegible]

مفتی محمد رفیع الدین

التأين

نیچر قلام خانہ

فوق بن قریب
نواب قریب
الایم

[illegible][illegible][illegible][illegible]

۱۳۴
لے تو کہ وہی اللہ اصراف دے
فراشی رونماں آخرا جان دق بیدار
قیال اسم رسول و مال

کجایه و تجربه قال فالعدل انفاء لتفسير العدل واخواته ای بیان نفس

مفهوم السبب أو شرط تأثيره وعلية وهو في اللغة الصرف يقال اسم معلول

ای مصروف عن سبب قول مصدر یعنی المفعول فیصح تفسیره بالخروج

لأن مفهومهم أعرضه. إن يكون مسنداً إلى الأخ أو أخيه أو لا وإن كان التباد الخروج

[illegible]

بمقتضى الامر بغير مضيق كذا بمصر من اهل البيت الى موسى بن

أما هذا السبب وأما بالاسم ذرية جعفر القزويني وهو هذا المعدل عليه وأما
أما هذا السبب وأما بالاسم ذرية جعفر القزويني وهو هذا المعدل عليه وأما

بالتكامل قوله يخرج الاسم يخرج مادته ذلكا يتصور خروج الكل عن الجزء

قال عن صيغته كانه لادبها مايشمل صورته الحكيمة ايضا فان خروج محر

معيّنًا من السحر ليس خروجًا عن صوّته الحقيقية إذ لا دخل للآلَم فيها نعم لو أدخل في

صورته الحكيمه لان اللام بمنزلة جزء الحكمة ولذا لا ينجز الفصل بينهما وبين ما خولها

ومع هذا يبقى الإشكال أن هذا غير متناوئ ولا متلصص إلى أصله عين أو الإضافة ولهذا التفسير

باز خروج ما مخرجاً من الصيقرة واستلنا كلمة أخرى متخيلة فمن ان يكون هو البعثة وما

عن محمد بن الحنفية عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بد من ان ياتى كل رجل منكم من الله تعالى في كل سنة او اكثر من ذلك فليعلم ان الله تعالى قد افاض به من علمه وادبته من كتابه وادخله في صفة المؤمنين

الشركاء في هذه الشركة

موسم سرما میں طبیعت میں تبدیلی آتی ہے اور اس کی وجہ سے کئی بیماریاں پھیل جاتی ہیں۔

[illegible]

١٥٥٠ م
 ١٥٥١ م
 ١٥٥٢ م
 ١٥٥٣ م
 ١٥٥٤ م
 ١٥٥٥ م
 ١٥٥٦ م
 ١٥٥٧ م
 ١٥٥٨ م
 ١٥٥٩ م
 ١٥٦٠ م
 ١٥٦١ م
 ١٥٦٢ م
 ١٥٦٣ م
 ١٥٦٤ م
 ١٥٦٥ م
 ١٥٦٦ م
 ١٥٦٧ م
 ١٥٦٨ م
 ١٥٦٩ م
 ١٥٧٠ م
 ١٥٧١ م
 ١٥٧٢ م
 ١٥٧٣ م
 ١٥٧٤ م
 ١٥٧٥ م
 ١٥٧٦ م
 ١٥٧٧ م
 ١٥٧٨ م
 ١٥٧٩ م
 ١٥٨٠ م
 ١٥٨١ م
 ١٥٨٢ م
 ١٥٨٣ م
 ١٥٨٤ م
 ١٥٨٥ م
 ١٥٨٦ م
 ١٥٨٧ م
 ١٥٨٨ م
 ١٥٨٩ م
 ١٥٩٠ م
 ١٥٩١ م
 ١٥٩٢ م
 ١٥٩٣ م
 ١٥٩٤ م
 ١٥٩٥ م
 ١٥٩٦ م
 ١٥٩٧ م
 ١٥٩٨ م
 ١٥٩٩ م
 ١٦٠٠ م

سید احمد علی خان

ان اثبات الاصل قصد اثبات للفرع ضمنا فاذا ثبت بدليل غير منه الصواب اصل
ثلاث ثلاثة ثبت ان تلك فرع وليس فرعته لذلك الاصل لا باعتبار العدل لانه
فقد ثبت العدل بدليل غير منه المصروف ان قلت فكيف يصح قوله الا في دليل
عليه الامتنع المصروف قلنا ارجاه ان الدليل المؤثر المثبت اول للعدل في نظر الحاجة
واعتمادهم ليس الا من المصروف او ضرورة مثله واما ثبوت العدل فيما لا ضرورة
فيه كما ينبغي في العرض قوله فعلى هذا قوله تحقيقا اخر وصف بحال المتعلق ولما
على المشهور فمعناه خروج تحقيق اي خروجه محققا كحل سواء بمعنى رجل مسمى
فيكون وصفا لتحقيق وصفا بحال نفسه وكذا معنى قوله تقديرا قال كمثل مثله
صفة بعد صفة فلهذا او خبر مبتدأ محذوف اي ذلك الخ ووجه ثلث قوله
والاصل انه اذا كان المعنى مكررا لا يحل لى موافق الدال المدلول هذا اخصر مما قاله
الشيخ الرضى وهو ان الدليل على ذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثلاثة بمعنى فاندت
تقسيم امرى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد
في كلام العرب مكررا نحو قرات الكتاب جبرنا فكان القياس في باب العدد ايضا كذلك
علاما لا استقرارا للحال للفرع المتنازع فيه بالاعمال فلو وجدنا ثلث غير مكررا لفظا
حكم بان اصله لفظ مكررا لم يأت لفظ مكررا بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقل ان اصله
قوله الى رباع اراد بالي تعيين الحد الا فلا يظهر الواو يدل الى قوله فيما اورعها
الى عشرة وعشر خلاف والصبوب مجيبها قال الشيخ الرضى جاء فعلا من عشر في
قول الكميت والمبرد والكوفون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس وخمسة و
سداس وسدس والسماع مفعول يدل يستعمل على وزن فعال من واحد الى
عشرة مع زيادة النسبة نحو الخماس والسداس والسباع والقفاز والتساع قوله
والسبب الى قوله العدل والوصف عند سيبويه هو ذهب جماعة ان السبب

ان اثبات الاصل قصد اثبات للفرع ضمنا فاذا ثبت بدليل غير منه الصواب اصل
ثلاث ثلاثة ثبت ان تلك فرع وليس فرعته لذلك الاصل لا باعتبار العدل لانه
فقد ثبت العدل بدليل غير منه المصروف ان قلت فكيف يصح قوله الا في دليل
عليه الامتنع المصروف قلنا ارجاه ان الدليل المؤثر المثبت اول للعدل في نظر الحاجة
واعتمادهم ليس الا من المصروف او ضرورة مثله واما ثبوت العدل فيما لا ضرورة
فيه كما ينبغي في العرض قوله فعلى هذا قوله تحقيقا اخر وصف بحال المتعلق ولما
على المشهور فمعناه خروج تحقيق اي خروجه محققا كحل سواء بمعنى رجل مسمى
فيكون وصفا لتحقيق وصفا بحال نفسه وكذا معنى قوله تقديرا قال كمثل مثله
صفة بعد صفة فلهذا او خبر مبتدأ محذوف اي ذلك الخ ووجه ثلث قوله
والاصل انه اذا كان المعنى مكررا لا يحل لى موافق الدال المدلول هذا اخصر مما قاله
الشيخ الرضى وهو ان الدليل على ذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثلاثة بمعنى فاندت
تقسيم امرى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد
في كلام العرب مكررا نحو قرات الكتاب جبرنا فكان القياس في باب العدد ايضا كذلك
علاما لا استقرارا للحال للفرع المتنازع فيه بالاعمال فلو وجدنا ثلث غير مكررا لفظا
حكم بان اصله لفظ مكررا لم يأت لفظ مكررا بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقل ان اصله
قوله الى رباع اراد بالي تعيين الحد الا فلا يظهر الواو يدل الى قوله فيما اورعها
الى عشرة وعشر خلاف والصبوب مجيبها قال الشيخ الرضى جاء فعلا من عشر في
قول الكميت والمبرد والكوفون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس وخمسة و
سداس وسدس والسماع مفعول يدل يستعمل على وزن فعال من واحد الى
عشرة مع زيادة النسبة نحو الخماس والسداس والسباع والقفاز والتساع قوله
والسبب الى قوله العدل والوصف عند سيبويه هو ذهب جماعة ان السبب

ان اثبات الاصل قصد اثبات للفرع ضمنا فاذا ثبت بدليل غير منه الصواب اصل
ثلاث ثلاثة ثبت ان تلك فرع وليس فرعته لذلك الاصل لا باعتبار العدل لانه
فقد ثبت العدل بدليل غير منه المصروف ان قلت فكيف يصح قوله الا في دليل
عليه الامتنع المصروف قلنا ارجاه ان الدليل المؤثر المثبت اول للعدل في نظر الحاجة
واعتمادهم ليس الا من المصروف او ضرورة مثله واما ثبوت العدل فيما لا ضرورة
فيه كما ينبغي في العرض قوله فعلى هذا قوله تحقيقا اخر وصف بحال المتعلق ولما
على المشهور فمعناه خروج تحقيق اي خروجه محققا كحل سواء بمعنى رجل مسمى
فيكون وصفا لتحقيق وصفا بحال نفسه وكذا معنى قوله تقديرا قال كمثل مثله
صفة بعد صفة فلهذا او خبر مبتدأ محذوف اي ذلك الخ ووجه ثلث قوله
والاصل انه اذا كان المعنى مكررا لا يحل لى موافق الدال المدلول هذا اخصر مما قاله
الشيخ الرضى وهو ان الدليل على ذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثلاثة بمعنى فاندت
تقسيم امرى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد
في كلام العرب مكررا نحو قرات الكتاب جبرنا فكان القياس في باب العدد ايضا كذلك
علاما لا استقرارا للحال للفرع المتنازع فيه بالاعمال فلو وجدنا ثلث غير مكررا لفظا
حكم بان اصله لفظ مكررا لم يأت لفظ مكررا بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقل ان اصله
قوله الى رباع اراد بالي تعيين الحد الا فلا يظهر الواو يدل الى قوله فيما اورعها
الى عشرة وعشر خلاف والصبوب مجيبها قال الشيخ الرضى جاء فعلا من عشر في
قول الكميت والمبرد والكوفون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس وخمسة و
سداس وسدس والسماع مفعول يدل يستعمل على وزن فعال من واحد الى
عشرة مع زيادة النسبة نحو الخماس والسداس والسباع والقفاز والتساع قوله
والسبب الى قوله العدل والوصف عند سيبويه هو ذهب جماعة ان السبب

ان اثبات الاصل قصد اثبات للفرع ضمنا فاذا ثبت بدليل غير منه الصواب اصل
ثلاث ثلاثة ثبت ان تلك فرع وليس فرعته لذلك الاصل لا باعتبار العدل لانه
فقد ثبت العدل بدليل غير منه المصروف ان قلت فكيف يصح قوله الا في دليل
عليه الامتنع المصروف قلنا ارجاه ان الدليل المؤثر المثبت اول للعدل في نظر الحاجة
واعتمادهم ليس الا من المصروف او ضرورة مثله واما ثبوت العدل فيما لا ضرورة
فيه كما ينبغي في العرض قوله فعلى هذا قوله تحقيقا اخر وصف بحال المتعلق ولما
على المشهور فمعناه خروج تحقيق اي خروجه محققا كحل سواء بمعنى رجل مسمى
فيكون وصفا لتحقيق وصفا بحال نفسه وكذا معنى قوله تقديرا قال كمثل مثله
صفة بعد صفة فلهذا او خبر مبتدأ محذوف اي ذلك الخ ووجه ثلث قوله
والاصل انه اذا كان المعنى مكررا لا يحل لى موافق الدال المدلول هذا اخصر مما قاله
الشيخ الرضى وهو ان الدليل على ذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثلاثة بمعنى فاندت
تقسيم امرى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد
في كلام العرب مكررا نحو قرات الكتاب جبرنا فكان القياس في باب العدد ايضا كذلك
علاما لا استقرارا للحال للفرع المتنازع فيه بالاعمال فلو وجدنا ثلث غير مكررا لفظا
حكم بان اصله لفظ مكررا لم يأت لفظ مكررا بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقل ان اصله
قوله الى رباع اراد بالي تعيين الحد الا فلا يظهر الواو يدل الى قوله فيما اورعها
الى عشرة وعشر خلاف والصبوب مجيبها قال الشيخ الرضى جاء فعلا من عشر في
قول الكميت والمبرد والكوفون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس وخمسة و
سداس وسدس والسماع مفعول يدل يستعمل على وزن فعال من واحد الى
عشرة مع زيادة النسبة نحو الخماس والسداس والسباع والقفاز والتساع قوله
والسبب الى قوله العدل والوصف عند سيبويه هو ذهب جماعة ان السبب

الوصفية هي التي لا تدل على شيء من الصفات بل تدل على الوجود
والوصفية هي التي لا تدل على شيء من الصفات بل تدل على الوجود
والوصفية هي التي لا تدل على شيء من الصفات بل تدل على الوجود
والوصفية هي التي لا تدل على شيء من الصفات بل تدل على الوجود

الوصفية هي التي لا تدل على شيء من الصفات بل تدل على الوجود
والوصفية هي التي لا تدل على شيء من الصفات بل تدل على الوجود
والوصفية هي التي لا تدل على شيء من الصفات بل تدل على الوجود
والوصفية هي التي لا تدل على شيء من الصفات بل تدل على الوجود

تكرر العدل لانه عدل فيه عن صيغة الى صيغة وعن مكر الى غير مكر او
اسمية الى وصفية قوله لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة اعلم
ان ثلثة من اسماء العدد وهي موصوغة للوحدات لالاماله الوحدات حتى تكون
وصفا بحسب الاصل نعم يستعمل في اماله الوحدات مجازا وذلك المعنى المجازي
الثلثة ثلثة لما وضع لفظ ثلث ومثله صارت الوصفية اصلية بالقياس الى
وضعها ولما قل ان يجمع كون ثلثة ثلثة باعتبار الوضع التركيبي مجازا في المعنى
الوصفي قوله و آخر اسم التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر آخر آخر و آخر
واخرى اخرى اخرى واخر نحو افضل افضل افضل وافضل وافضل وافضل
فضليات وفضل قوله لان معناه في الاصل شدة تاخر الى في معنى من المعاني لنقل
الى معنى غير ولا يستعمل الا في احوال من جنس المذكور ولا كما تقول جاء زيد واخرى رجل
آخر اخر اخر وامرأة اخرى قوله وقياس اسم التفضيل لآخر ان اريد به
ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فيه فلا نسلم القياس وان اريد به ما استعمل منه
في معنى الزيادة فآخر ليس كذلك لانه نقل الى معنى الاخير قلنا اختارا الاول ونقول
ما ذكره الشيعة الرضى من ان القياس في آخر بحسب الاصل الاستعمال بلحد الوجوه
الثلثة لكن عدل عما كان حقه لتعريفه عن معنى الزيادة المستلزمة لاحد هادى كان
العدل بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضيه احد بعينه من الثلثة بل يقتضيه احدا
منها لا بعينه لا عدل عن لازم مخصوص احتيج حينئذ الى تغيير التفسير لا كما في غير هذا
التعريف عليه على جميع التقاير قوله فقال بعضهم انه معادل عما قبله لا زيادة لزوم المطابقة
للموصوف افراد وتثنية وجمعا وتذكيرا ثانيا كما هو شأن المستعمل في الامر لكن يدفعه
لزم تخالف العدل بالعدل عن تنكير او تعريف فيجب ان يكون عدل الاسم لفظا ومعنى كما
في سحر اذا دلته سحر امينا وهو سحر ليلتك فانه معادل عن السحر لفظا ومعنى

الوصفية هي التي لا تدل على شيء من الصفات بل تدل على الوجود
والوصفية هي التي لا تدل على شيء من الصفات بل تدل على الوجود
والوصفية هي التي لا تدل على شيء من الصفات بل تدل على الوجود
والوصفية هي التي لا تدل على شيء من الصفات بل تدل على الوجود

الوصفية هي التي لا تدل على شيء من الصفات بل تدل على الوجود
والوصفية هي التي لا تدل على شيء من الصفات بل تدل على الوجود
والوصفية هي التي لا تدل على شيء من الصفات بل تدل على الوجود
والوصفية هي التي لا تدل على شيء من الصفات بل تدل على الوجود

أما لفظ العادلان كل جنس أطلق وأريد به فرد معين من أفراد فلا بد من كمال العادلة
سواء صارت بالعلمة علما نحو النجم أو لا نحو قصص وعيون الرسول وأما معنى العادل
لو كان معنى اللام محفوظا فيه لم ينضم منه معنى المحرف مع أنه معرب وغير
منصرف وإنما مشهور ذلك بالعدل والعلمية المقابلة كما مشى حاله الزعم عند
بني تميم فإنه معادل عن الأماص وغير منصرف بالعلمية المقابلة والعدل
أما حاله النصيب الجرمي عندهم وكيفية إذا اردت به ضحي يومك عندهم
والقياس يقتضي أن يكون صباحا ومساء معنيين كما مشى مع انهما
منصرفان اتفاقا قوله وقال بعضهم هو معادل عما ذكره مع من يؤيد شيوخ
توافق المعادل والمعاول عن في التعريف والتشكيك لكن ينبغي أن يؤم المطابقة
للموصوف من المستعملين لا يطابقة الموصوف على ظهور المتن والجمع المؤنث عن ظاهر
الواحد الذي لا يخلو عن بعد على ما لا يتحقق العدل في جميع التصاريف لا آخره
ممكن بل العدل على نفسه المصنف كما ذكرناه على التقدير الأول لا يتحقق العدل في جميع التصاريف
لأنه لا يخلو في صورته الحكيمة وعلى كمال التقدير لا يظهر أثر العدل إلا في أرحمهم أخرى لعدم

العدل في كل جنس أطلق وأريد به فرد معين من أفراد فلا بد من كمال العادلة سواء صارت بالعلمة علما نحو النجم أو لا نحو قصص وعيون الرسول وأما معنى العادل لو كان معنى اللام محفوظا فيه لم ينضم منه معنى المحرف مع أنه معرب وغير منصرف وإنما مشهور ذلك بالعدل والعلمية المقابلة كما مشى حاله الزعم عند بني تميم فإنه معادل عن الأماص وغير منصرف بالعلمية المقابلة والعدل أما حاله النصيب الجرمي عندهم وكيفية إذا اردت به ضحي يومك عندهم والقياس يقتضي أن يكون صباحا ومساء معنيين كما مشى مع انهما منصرفان اتفاقا قوله وقال بعضهم هو معادل عما ذكره مع من يؤيد شيوخ توافق المعادل والمعاول عن في التعريف والتشكيك لكن ينبغي أن يؤم المطابقة للموصوف من المستعملين لا يطابقة الموصوف على ظهور المتن والجمع المؤنث عن ظاهر الواحد الذي لا يخلو عن بعد على ما لا يتحقق العدل في جميع التصاريف لا آخره ممكن بل العدل على نفسه المصنف كما ذكرناه على التقدير الأول لا يتحقق العدل في جميع التصاريف لأن لا يخلو في صورته الحكيمة وعلى كمال التقدير لا يظهر أثر العدل إلا في أرحمهم أخرى لعدم

العدل في كل جنس أطلق وأريد به فرد معين من أفراد فلا بد من كمال العادلة سواء صارت بالعلمة علما نحو النجم أو لا نحو قصص وعيون الرسول وأما معنى العادل لو كان معنى اللام محفوظا فيه لم ينضم منه معنى المحرف مع أنه معرب وغير منصرف وإنما مشهور ذلك بالعدل والعلمية المقابلة كما مشى حاله الزعم عند بني تميم فإنه معادل عن الأماص وغير منصرف بالعلمية المقابلة والعدل أما حاله النصيب الجرمي عندهم وكيفية إذا اردت به ضحي يومك عندهم والقياس يقتضي أن يكون صباحا ومساء معنيين كما مشى مع انهما منصرفان اتفاقا قوله وقال بعضهم هو معادل عما ذكره مع من يؤيد شيوخ توافق المعادل والمعاول عن في التعريف والتشكيك لكن ينبغي أن يؤم المطابقة للموصوف من المستعملين لا يطابقة الموصوف على ظهور المتن والجمع المؤنث عن ظاهر الواحد الذي لا يخلو عن بعد على ما لا يتحقق العدل في جميع التصاريف لا آخره ممكن بل العدل على نفسه المصنف كما ذكرناه على التقدير الأول لا يتحقق العدل في جميع التصاريف لأن لا يخلو في صورته الحكيمة وعلى كمال التقدير لا يظهر أثر العدل إلا في أرحمهم أخرى لعدم

العدل في كل جنس أطلق وأريد به فرد معين من أفراد فلا بد من كمال العادلة سواء صارت بالعلمة علما نحو النجم أو لا نحو قصص وعيون الرسول وأما معنى العادل لو كان معنى اللام محفوظا فيه لم ينضم منه معنى المحرف مع أنه معرب وغير منصرف وإنما مشهور ذلك بالعدل والعلمية المقابلة كما مشى حاله الزعم عند بني تميم فإنه معادل عن الأماص وغير منصرف بالعلمية المقابلة والعدل أما حاله النصيب الجرمي عندهم وكيفية إذا اردت به ضحي يومك عندهم والقياس يقتضي أن يكون صباحا ومساء معنيين كما مشى مع انهما منصرفان اتفاقا قوله وقال بعضهم هو معادل عما ذكره مع من يؤيد شيوخ توافق المعادل والمعاول عن في التعريف والتشكيك لكن ينبغي أن يؤم المطابقة للموصوف من المستعملين لا يطابقة الموصوف على ظهور المتن والجمع المؤنث عن ظاهر الواحد الذي لا يخلو عن بعد على ما لا يتحقق العدل في جميع التصاريف لا آخره ممكن بل العدل على نفسه المصنف كما ذكرناه على التقدير الأول لا يتحقق العدل في جميع التصاريف لأن لا يخلو في صورته الحكيمة وعلى كمال التقدير لا يظهر أثر العدل إلا في أرحمهم أخرى لعدم

[illegible]

قوله في قوله لا بد من الشادة اي لا يتقضى التفسير بها قوله كيف لو اعتبر جمعا
يعني ان اقوسا وانبيالوكا نامغيري اقواس وانبيالهم نسبة الشدة واليهما
اذ نسبة الشدة واليهما اما من جهة انهما مجموعا كان للواحد على خلاف قاعدة
الجموعا ومن جهة انهما معدولا كان على خلاف قاعدة للعدل لاسبيل الى الاول
اذ الجموع ليس الا مغير الواحد ابتداء ولا الى الثاني فليس للعدل قاعدة ليلزم
من مخالفة بالشدة فقال بوقته تقدير كقول الشيخ الرضى ما حاصله راجع الى ان
فعل ثلاثة اقسام اسم فاعل غير مفعول وصفة وعلوم اما الاول فلا عدل فيه مفعول
او جمعا ثم هو مفعول في اما الثاني فان كان جمعا فعلى اعدل فيه لا آخر جمعا وان كان
صيغة مبالغة فاعلى اما ان لا يختص بالنسبة كتحقق مبالغة خالصة في اذهب في
الارض فلا عدل فيها واما ان يختص بنحو فاسق وهي في المذكور فعال في قوله
نحو فاسق ففيها العدل عند الحاجة حتى لو سمي بهما مدركا متغيرا فهو قسرا
بان الاصل فيهما مساواة فيهما لما للبالغة في عدم الاختصاص ببلد فيه
منه اذ لا دليل على ان الناقص في الاستعمال معدول عن الشائم واما الثالث
فان جمعا شرطين ثبوت فاعل وعدل ثم فعل قبل العملية ففيه العدل عن فاعل
الا اذا ثبت استعمال منصوبا كادى بى قبيلة وانما حكم بالعدل فيه لكثرته
كون فعل الجماع للشرطين غير منصوب واضطرارنا الى تقدير العدل
فيه كقوله لانه ثبت قائم وعدم مفعول قبل العملية فهو معدول عن قائم

بالامثلة لا بد من الشادة اي لا يتقضى التفسير بها قوله كيف لو اعتبر جمعا
يعني ان اقوسا وانبيالوكا نامغيري اقواس وانبيالهم نسبة الشدة واليهما
اذ نسبة الشدة واليهما اما من جهة انهما مجموعا كان للواحد على خلاف قاعدة
الجموعا ومن جهة انهما معدولا كان على خلاف قاعدة للعدل لاسبيل الى الاول
اذ الجموع ليس الا مغير الواحد ابتداء ولا الى الثاني فليس للعدل قاعدة ليلزم
من مخالفة بالشدة فقال بوقته تقدير كقول الشيخ الرضى ما حاصله راجع الى ان
فعل ثلاثة اقسام اسم فاعل غير مفعول وصفة وعلوم اما الاول فلا عدل فيه مفعول
او جمعا ثم هو مفعول في اما الثاني فان كان جمعا فعلى اعدل فيه لا آخر جمعا وان كان
صيغة مبالغة فاعلى اما ان لا يختص بالنسبة كتحقق مبالغة خالصة في اذهب في
الارض فلا عدل فيها واما ان يختص بنحو فاسق وهي في المذكور فعال في قوله
نحو فاسق ففيها العدل عند الحاجة حتى لو سمي بهما مدركا متغيرا فهو قسرا
بان الاصل فيهما مساواة فيهما لما للبالغة في عدم الاختصاص ببلد فيه
منه اذ لا دليل على ان الناقص في الاستعمال معدول عن الشائم واما الثالث
فان جمعا شرطين ثبوت فاعل وعدل ثم فعل قبل العملية ففيه العدل عن فاعل
الا اذا ثبت استعمال منصوبا كادى بى قبيلة وانما حكم بالعدل فيه لكثرته
كون فعل الجماع للشرطين غير منصوب واضطرارنا الى تقدير العدل
فيه كقوله لانه ثبت قائم وعدم مفعول قبل العملية فهو معدول عن قائم

قوله في قوله لا بد من الشادة اي لا يتقضى التفسير بها قوله كيف لو اعتبر جمعا
يعني ان اقوسا وانبيالوكا نامغيري اقواس وانبيالهم نسبة الشدة واليهما
اذ نسبة الشدة واليهما اما من جهة انهما مجموعا كان للواحد على خلاف قاعدة
الجموعا ومن جهة انهما معدولا كان على خلاف قاعدة للعدل لاسبيل الى الاول
اذ الجموع ليس الا مغير الواحد ابتداء ولا الى الثاني فليس للعدل قاعدة ليلزم
من مخالفة بالشدة فقال بوقته تقدير كقول الشيخ الرضى ما حاصله راجع الى ان
فعل ثلاثة اقسام اسم فاعل غير مفعول وصفة وعلوم اما الاول فلا عدل فيه مفعول
او جمعا ثم هو مفعول في اما الثاني فان كان جمعا فعلى اعدل فيه لا آخر جمعا وان كان
صيغة مبالغة فاعلى اما ان لا يختص بالنسبة كتحقق مبالغة خالصة في اذهب في
الارض فلا عدل فيها واما ان يختص بنحو فاسق وهي في المذكور فعال في قوله
نحو فاسق ففيها العدل عند الحاجة حتى لو سمي بهما مدركا متغيرا فهو قسرا
بان الاصل فيهما مساواة فيهما لما للبالغة في عدم الاختصاص ببلد فيه
منه اذ لا دليل على ان الناقص في الاستعمال معدول عن الشائم واما الثالث
فان جمعا شرطين ثبوت فاعل وعدل ثم فعل قبل العملية ففيه العدل عن فاعل
الا اذا ثبت استعمال منصوبا كادى بى قبيلة وانما حكم بالعدل فيه لكثرته
كون فعل الجماع للشرطين غير منصوب واضطرارنا الى تقدير العدل
فيه كقوله لانه ثبت قائم وعدم مفعول قبل العملية فهو معدول عن قائم

قوله في قوله لا بد من الشادة اي لا يتقضى التفسير بها قوله كيف لو اعتبر جمعا
يعني ان اقوسا وانبيالوكا نامغيري اقواس وانبيالهم نسبة الشدة واليهما
اذ نسبة الشدة واليهما اما من جهة انهما مجموعا كان للواحد على خلاف قاعدة
الجموعا ومن جهة انهما معدولا كان على خلاف قاعدة للعدل لاسبيل الى الاول
اذ الجموع ليس الا مغير الواحد ابتداء ولا الى الثاني فليس للعدل قاعدة ليلزم
من مخالفة بالشدة فقال بوقته تقدير كقول الشيخ الرضى ما حاصله راجع الى ان
فعل ثلاثة اقسام اسم فاعل غير مفعول وصفة وعلوم اما الاول فلا عدل فيه مفعول
او جمعا ثم هو مفعول في اما الثاني فان كان جمعا فعلى اعدل فيه لا آخر جمعا وان كان
صيغة مبالغة فاعلى اما ان لا يختص بالنسبة كتحقق مبالغة خالصة في اذهب في
الارض فلا عدل فيها واما ان يختص بنحو فاسق وهي في المذكور فعال في قوله
نحو فاسق ففيها العدل عند الحاجة حتى لو سمي بهما مدركا متغيرا فهو قسرا
بان الاصل فيهما مساواة فيهما لما للبالغة في عدم الاختصاص ببلد فيه
منه اذ لا دليل على ان الناقص في الاستعمال معدول عن الشائم واما الثالث
فان جمعا شرطين ثبوت فاعل وعدل ثم فعل قبل العملية ففيه العدل عن فاعل
الا اذا ثبت استعمال منصوبا كادى بى قبيلة وانما حكم بالعدل فيه لكثرته
كون فعل الجماع للشرطين غير منصوب واضطرارنا الى تقدير العدل
فيه كقوله لانه ثبت قائم وعدم مفعول قبل العملية فهو معدول عن قائم

اسم جنس واذا احتل احد الشريطين انفسه عن ان قلت فيجب على هذا صرف
 عن وقر تكون عم قبل العلمية جمع عام وقر قبل العلمية بمعنى السيد قلنا لما
 هو غير منصرف في نحو منابا انها معا ولا ن عن فاعل ولم نحكم بانها
 متقولان عن فعل الجنس انتهى ان قلت الشرط الاول يناق ما قاله قدس سره
 من ان المعدول عن في العدل التقديري غير ثابت قلنا قوله هذا انما
 يصح اذا كان المعدل عنه فاعلا لاسم جنس وهو مخالفا لعدله هو المشهور من
 ان المعدول عنه فاعل علماء الظاهر ان الحق هو هذا قولنا فاقولوا فاعتبروا
 العدل على عم بعض النحاة قوله فاعتبروا العدل لتحصيل سبب البناء اس
 لينتقم المناسبة للآل وزنا مناسبتهم لعدله لا يحصل البناء وذلك لان
 مجزئ المناسبة الاولى لا يوجب البناء والابن ككلام وسواها غير متناهية
 ليحصل الكسر اللازم بسبب البناء فكسر الراء محضة للاحالة المطلوبة
 المستحسنة وكان لواء ثقل الكون محرفا مكررا والثقل استدعي الخفة والبناء الخف
 من لاعراب قوله ولما ايقال في كراب قطام ههنا ليس في محله مكانه مذكر استطر
 وفيه اشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات
 قوله فلا يكون مانح فيه وهو غير المنصرف قال الهمزة الانسب لنفسه خفا
 قوله وهو كون الاسم لا وانما فسره لا باللدل لانه هو السبب لمنع الصرف
 قوله على ذات مهملة تتعين لا ببعض الصفات التي اخذت معها وفيه نظر

اسم جنس واذا احتل احد الشريطين انفسه عن ان قلت فيجب على هذا صرف
 عن وقر تكون عم قبل العلمية جمع عام وقر قبل العلمية بمعنى السيد قلنا لما
 هو غير منصرف في نحو منابا انها معا ولا ن عن فاعل ولم نحكم بانها
 متقولان عن فعل الجنس انتهى ان قلت الشرط الاول يناق ما قاله قدس سره
 من ان المعدول عن في العدل التقديري غير ثابت قلنا قوله هذا انما
 يصح اذا كان المعدل عنه فاعلا لاسم جنس وهو مخالفا لعدله هو المشهور من
 ان المعدول عنه فاعل علماء الظاهر ان الحق هو هذا قولنا فاقولوا فاعتبروا
 العدل على عم بعض النحاة قوله فاعتبروا العدل لتحصيل سبب البناء اس
 لينتقم المناسبة للآل وزنا مناسبتهم لعدله لا يحصل البناء وذلك لان
 مجزئ المناسبة الاولى لا يوجب البناء والابن ككلام وسواها غير متناهية
 ليحصل الكسر اللازم بسبب البناء فكسر الراء محضة للاحالة المطلوبة
 المستحسنة وكان لواء ثقل الكون محرفا مكررا والثقل استدعي الخفة والبناء الخف
 من لاعراب قوله ولما ايقال في كراب قطام ههنا ليس في محله مكانه مذكر استطر
 وفيه اشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات
 قوله فلا يكون مانح فيه وهو غير المنصرف قال الهمزة الانسب لنفسه خفا
 قوله وهو كون الاسم لا وانما فسره لا باللدل لانه هو السبب لمنع الصرف
 قوله على ذات مهملة تتعين لا ببعض الصفات التي اخذت معها وفيه نظر

اسم جنس واذا احتل احد الشريطين انفسه عن ان قلت فيجب على هذا صرف
 عن وقر تكون عم قبل العلمية جمع عام وقر قبل العلمية بمعنى السيد قلنا لما
 هو غير منصرف في نحو منابا انها معا ولا ن عن فاعل ولم نحكم بانها
 متقولان عن فعل الجنس انتهى ان قلت الشرط الاول يناق ما قاله قدس سره
 من ان المعدول عن في العدل التقديري غير ثابت قلنا قوله هذا انما
 يصح اذا كان المعدل عنه فاعلا لاسم جنس وهو مخالفا لعدله هو المشهور من
 ان المعدول عنه فاعل علماء الظاهر ان الحق هو هذا قولنا فاقولوا فاعتبروا
 العدل على عم بعض النحاة قوله فاعتبروا العدل لتحصيل سبب البناء اس
 لينتقم المناسبة للآل وزنا مناسبتهم لعدله لا يحصل البناء وذلك لان
 مجزئ المناسبة الاولى لا يوجب البناء والابن ككلام وسواها غير متناهية
 ليحصل الكسر اللازم بسبب البناء فكسر الراء محضة للاحالة المطلوبة
 المستحسنة وكان لواء ثقل الكون محرفا مكررا والثقل استدعي الخفة والبناء الخف
 من لاعراب قوله ولما ايقال في كراب قطام ههنا ليس في محله مكانه مذكر استطر
 وفيه اشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات
 قوله فلا يكون مانح فيه وهو غير المنصرف قال الهمزة الانسب لنفسه خفا
 قوله وهو كون الاسم لا وانما فسره لا باللدل لانه هو السبب لمنع الصرف
 قوله على ذات مهملة تتعين لا ببعض الصفات التي اخذت معها وفيه نظر

اسم جنس واذا احتل احد الشريطين انفسه عن ان قلت فيجب على هذا صرف
 عن وقر تكون عم قبل العلمية جمع عام وقر قبل العلمية بمعنى السيد قلنا لما
 هو غير منصرف في نحو منابا انها معا ولا ن عن فاعل ولم نحكم بانها
 متقولان عن فعل الجنس انتهى ان قلت الشرط الاول يناق ما قاله قدس سره
 من ان المعدول عن في العدل التقديري غير ثابت قلنا قوله هذا انما
 يصح اذا كان المعدل عنه فاعلا لاسم جنس وهو مخالفا لعدله هو المشهور من
 ان المعدول عنه فاعل علماء الظاهر ان الحق هو هذا قولنا فاقولوا فاعتبروا
 العدل على عم بعض النحاة قوله فاعتبروا العدل لتحصيل سبب البناء اس
 لينتقم المناسبة للآل وزنا مناسبتهم لعدله لا يحصل البناء وذلك لان
 مجزئ المناسبة الاولى لا يوجب البناء والابن ككلام وسواها غير متناهية
 ليحصل الكسر اللازم بسبب البناء فكسر الراء محضة للاحالة المطلوبة
 المستحسنة وكان لواء ثقل الكون محرفا مكررا والثقل استدعي الخفة والبناء الخف
 من لاعراب قوله ولما ايقال في كراب قطام ههنا ليس في محله مكانه مذكر استطر
 وفيه اشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات
 قوله فلا يكون مانح فيه وهو غير المنصرف قال الهمزة الانسب لنفسه خفا
 قوله وهو كون الاسم لا وانما فسره لا باللدل لانه هو السبب لمنع الصرف
 قوله على ذات مهملة تتعين لا ببعض الصفات التي اخذت معها وفيه نظر

لأن الأوصاف المأخوذة من صفات مقيسة إلى أوقات معينة لا تدل على ذات
مهمة قبل تدل على تلك الذات المعنية فتنال الفياض المأخوذ من الفيض الذي هو كونه
الما بعد على ما كثيرا لا على ذات ما لها الكثرة الماشية فانه بعيد كذلك المصغر
على ذات معينة متصغرا لا على ذات ما هو وصف مثل أن يكون مصغرا ورجوعه حار يدل
على أن أديرتصفا بالحقارة مع أن وصفه لهذا كان غير منصرف بالوصفية
وزن الفعل الذي كان في المكبر فان التصغير لا يحل بالوزن في أوله أحد الزوائد
فالأولى ان يقال كون الاسم دالا على ذات مهمة لم يتعين لبعض الصفات المأخوذة
معها أو ما قيس إليه ذلك البعض فكان قلت إذا كان المصغروصفا فكيف يصير منه
طليعا على العلمية والتأنيث قلنا هذا من باب توسعنا حيث لم يفرقوا بين المصغر
والمكبر قولهم سواء كانت هذه الكلمة القليلة على التعديل قولهم وشروطه قولهم
لا العرف هو قضية قلته في معرض الزوال فكان لم يثبت والسبب لم ارفع للاصل هو
ههنا المصغر لا يكون إلا إذا كان راسخا قال الشيخ الوضوح يقيم إلى أن حلق العلم
على عدم اعتبار الوصف للعرض الاستدلال انصرف إلى عدم دخول مجاز أن يكون
انصرافه لا نقاء شرط وزن الفعل قبوله التام ويقال من أن التأنيث في أربعة ليست مطلوبة
على أربع كما هي طرية على عمل لأن أربعة المذكورة أربع الموثق والمذكور مقدم في الوثبة
على الموثق ليس بشيء لأنه إذا جاز أن لا يعتد بالوزن الأصلي في عمل السبب عرفنا
تأخر جميع الوزن فكيف يعتد بالوزن العارض في أربع مع كونه في الأصل
خارجا عن شرط اعتبار الوزن فقال السيد قدس سره وليس أيضا بشيء ما قبل
من أن المانع قبول التأنيث وهذه التام ليست للتأنيث بل للتذكير لأن قولك
أربعة رجال أو زيد بن باعبار الجماعة انتهى التذكير مفهوم من اختصاصها
بجماعة الذكور ويحك ما قاله انقلاب التأنيث في الوقف وعدم التعرف

أذا قصد به المطلق العرف ولا العدة وكانت علامة غير فان إذا انضم إلى العلمية سبب تركه كسبب صفته

لأن الأوصاف المأخوذة من صفات مقيسة إلى أوقات معينة لا تدل على ذات مهمة قبل تدل على تلك الذات المعنية فتنال الفياض المأخوذ من الفيض الذي هو كونه الما بعد على ما كثيرا لا على ذات ما لها الكثرة الماشية فانه بعيد كذلك المصغر على ذات معينة متصغرا لا على ذات ما هو وصف مثل أن يكون مصغرا ورجوعه حار يدل على أن أديرتصفا بالحقارة مع أن وصفه لهذا كان غير منصرف بالوصفية وزن الفعل الذي كان في المكبر فان التصغير لا يحل بالوزن في أوله أحد الزوائد فالأولى ان يقال كون الاسم دالا على ذات مهمة لم يتعين لبعض الصفات المأخوذة معها أو ما قيس إليه ذلك البعض فكان قلت إذا كان المصغروصفا فكيف يصير منه طليعا على العلمية والتأنيث قلنا هذا من باب توسعنا حيث لم يفرقوا بين المصغر والمكبر قولهم سواء كانت هذه الكلمة القليلة على التعديل قولهم وشروطه قولهم لا العرف هو قضية قلته في معرض الزوال فكان لم يثبت والسبب لم ارفع للاصل هو ههنا المصغر لا يكون إلا إذا كان راسخا قال الشيخ الوضوح يقيم إلى أن حلق العلم على عدم اعتبار الوصف للعرض الاستدلال انصرف إلى عدم دخول مجاز أن يكون انصرافه لا نقاء شرط وزن الفعل قبوله التام ويقال من أن التأنيث في أربعة ليست مطلوبة على أربع كما هي طرية على عمل لأن أربعة المذكورة أربع الموثق والمذكور مقدم في الوثبة على الموثق ليس بشيء لأنه إذا جاز أن لا يعتد بالوزن الأصلي في عمل السبب عرفنا تأخر جميع الوزن فكيف يعتد بالوزن العارض في أربع مع كونه في الأصل خارجا عن شرط اعتبار الوزن فقال السيد قدس سره وليس أيضا بشيء ما قبل من أن المانع قبول التأنيث وهذه التام ليست للتأنيث بل للتذكير لأن قولك أربعة رجال أو زيد بن باعبار الجماعة انتهى التذكير مفهوم من اختصاصها بجماعة الذكور ويحك ما قاله انقلاب التأنيث في الوقف وعدم التعرف

لأن الأوصاف المأخوذة من صفات مقيسة إلى أوقات معينة لا تدل على ذات مهمة قبل تدل على تلك الذات المعنية فتنال الفياض المأخوذ من الفيض الذي هو كونه الما بعد على ما كثيرا لا على ذات ما لها الكثرة الماشية فانه بعيد كذلك المصغر على ذات معينة متصغرا لا على ذات ما هو وصف مثل أن يكون مصغرا ورجوعه حار يدل على أن أديرتصفا بالحقارة مع أن وصفه لهذا كان غير منصرف بالوصفية وزن الفعل الذي كان في المكبر فان التصغير لا يحل بالوزن في أوله أحد الزوائد فالأولى ان يقال كون الاسم دالا على ذات مهمة لم يتعين لبعض الصفات المأخوذة معها أو ما قيس إليه ذلك البعض فكان قلت إذا كان المصغروصفا فكيف يصير منه طليعا على العلمية والتأنيث قلنا هذا من باب توسعنا حيث لم يفرقوا بين المصغر والمكبر قولهم سواء كانت هذه الكلمة القليلة على التعديل قولهم وشروطه قولهم لا العرف هو قضية قلته في معرض الزوال فكان لم يثبت والسبب لم ارفع للاصل هو ههنا المصغر لا يكون إلا إذا كان راسخا قال الشيخ الوضوح يقيم إلى أن حلق العلم على عدم اعتبار الوصف للعرض الاستدلال انصرف إلى عدم دخول مجاز أن يكون انصرافه لا نقاء شرط وزن الفعل قبوله التام ويقال من أن التأنيث في أربعة ليست مطلوبة على أربع كما هي طرية على عمل لأن أربعة المذكورة أربع الموثق والمذكور مقدم في الوثبة على الموثق ليس بشيء لأنه إذا جاز أن لا يعتد بالوزن الأصلي في عمل السبب عرفنا تأخر جميع الوزن فكيف يعتد بالوزن العارض في أربع مع كونه في الأصل خارجا عن شرط اعتبار الوزن فقال السيد قدس سره وليس أيضا بشيء ما قبل من أن المانع قبول التأنيث وهذه التام ليست للتأنيث بل للتذكير لأن قولك أربعة رجال أو زيد بن باعبار الجماعة انتهى التذكير مفهوم من اختصاصها بجماعة الذكور ويحك ما قاله انقلاب التأنيث في الوقف وعدم التعرف

[illegible]

قولهم اربع نصف ثمانية قال المصنف التمهيد القواعد هي الداخلة قياسا والتام في اربعة
ليست كذلك قال شرطه ان يكون الاولان يقولان ايضا وان لا يلزم منه اعتبار
المتضادين كخاتم وكان تركه في علم في المبدأ قال قدس سرور في الحاشية وانما كان الوضع
اصلا لتفرع الالات المعتمدة عليه انتهى اي لتفرع الالات الثلاث المعتمدة في باب الافادة
والاستفادة عليه كان الوضع اصلا لان الاصل ما ينبغي عليه شيئا واذا كان الوضع اصلا
والالات فرعاً له صح نسبة الالات اليه بقى توهم ان اشتغال الاصل على الفرع كاشتغال النظر
على المظهر وظل ذلك تفرع مضافا والتفريق في زمان الاصل قال فلا تفرع لبقاء التفرع
قولهم ومعنى الغلبة اي معنى غلبة الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوصف ببعض
او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على معنى بعض افرادة اخذ الشيخ الرضي
الى ان غلبة الاسمية على الوصفية مشروطة ببقاء المعنى الوصفى فاذا لم يصر
اللفظ الدال على المعنى الوصفى اسما محضاً وان خرج عن كونه وصفا لفظا لعدم
صح اجرائه على غير ذلك لفظاً وهي ظاهرة لا غلبة لاعتبارها في المبرق وقال السيد
قدس سرور ظاهر كلام المصنف يقتضي عدم الاشتراط لعدم تعيينها و
التعبد بالصفة وفيه ان الحمل على الاطلاق فخالفت للغة قال في الصراح اسو
ماريزر احسياه وارقمه فادريسقا الولان ادهامس للقيد من المديد ما فم من الدهم
فالاول ان يقال انه بعد تعيين الذات ولا دخل في ذلك لتعديدها بصفة قال في ذلك
الفاء النتيجة فيدل على ترتيب العلم واللام للتعليل فقيمتا بالعلوم فلا ينبغي احدهما
عن الآخر وذلك اشارة الى ما ذكر من مجموع الاصلين المرتب احدهما على الآخر الى
الاصل الاول ليصح عطف افعلة على مرفوع ووجه ذلك ان يجعل مجموع المعطوف
والمعطوف عليه متفرعا على مجموع الاصلين فيحال لكل فرع الاصل على من يتفرع عما قبله
ضعف وتختلف على هذا قال في الصراح والاصل ان لا يفتقر الى اشتراط

[illegible][illegible]

[illegible]

من المتأمن منها صيغة المذكور تأنيهاً ان لا يكون تانيته محتاجاً الى دليل غير لازم
كقولهم فان تانيته بتاويلها هو غير لازم لجواز تأويلها بالجمع والتأنيهاً ان لا يكون
استعماله بحسب معناه المجنسي في المذكور ان تساوى استعماله مذكراً او
مؤنثاً لتساوي المعرف ومنعه وان غلب استعماله مؤنثاً فستمصرفاً واحداً
للمستعمل الا مؤنثاً فستمصرفاً واحداً لاجتماعه في اشتراط الاولين ان التانيث لم يكو
في الاولى قسمين طارئة وفي الثاني بعراض تلويل غير لازم وقد دللنا على العلمية
ما طرأ وعرض فلم يبق التانيث والسر في اشتراط الثالث ان الحكم للغالب و
فما ذكرنا يظن هو وجه ترك الشرط قوله لان المعرف الرابع فيها هو على اربعة احرف
وكذا الخا صر فيها هو على خمسة احرف وبالحجة المعرف لآخر في الزائد على
الثالثة سادس للتاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة وثمة ان كانت
بمعنى الجماعه فمخوذة كلاله واصولها ثني وان كانت بمعنى وسط الحروف فمخوذة
العين واصولها ثوب قوله اي التعريف يجوز ايضا ان يقدر المضاف اي التعريف
المعرفة وان يعتبر الحسية اي المعرفة من حيث انها معرفة قل ان تكون
علمية قيل لم يقل شرطها علمية لان المراد بالمعرفة التعريف وهو ليس علماً ان
يجوز ان يراد علمية ما فيه التعريف كما اراد في قوله التانيث بالتاء شرط العلمية
اي علمية ما فيه التانيث قلنا هناك لام ابدل عن المضاف اليه وليس هنا
لام ان قلت لم يأت باللام هنا حتى يكون اخصر قلنا لزوم التكرار لفظاً ان
قلت فيلزم التكرار في اشتراط الجمعة قلنا لا زيادة قوله في الجمعة قوله بان
تكون حاصلة في فمته الاكلام ان يقلل حاصلة فيه حصول الصفة في موصوفها
ولا يجوز ان التعريف الذي شرط تأنيده بالعلمية لا يتحقق الا تحقق العلم بخلاف البولي
فان تحققه كغير تحقق العلميه قوله بحسب غير المنصوف منصرفاً او بحسب المنصوف
هنا الموصوف فكن العلميه يزعمون ان العلم واللام هما صدق على العلم ولا شك في كوننا سنذكر ذلك قوله في

من المتأمن منها صيغة المذكور تأنيهاً ان لا يكون تانيته محتاجاً الى دليل غير لازم
كقولهم فان تانيته بتاويلها هو غير لازم لجواز تأويلها بالجمع والتأنيهاً ان لا يكون
استعماله بحسب معناه المجنسي في المذكور ان تساوى استعماله مذكراً او
مؤنثاً لتساوي المعرف ومنعه وان غلب استعماله مؤنثاً فستمصرفاً واحداً
للمستعمل الا مؤنثاً فستمصرفاً واحداً لاجتماعه في اشتراط الاولين ان التانيث لم يكو
في الاولى قسمين طارئة وفي الثاني بعراض تلويل غير لازم وقد دللنا على العلمية
ما طرأ وعرض فلم يبق التانيث والسر في اشتراط الثالث ان الحكم للغالب و
فما ذكرنا يظن هو وجه ترك الشرط قوله لان المعرف الرابع فيها هو على اربعة احرف
وكذا الخا صر فيها هو على خمسة احرف وبالحجة المعرف لآخر في الزائد على
الثالثة سادس للتاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة وثمة ان كانت
بمعنى الجماعه فمخوذة كلاله واصولها ثني وان كانت بمعنى وسط الحروف فمخوذة
العين واصولها ثوب قوله اي التعريف يجوز ايضا ان يقدر المضاف اي التعريف
المعرفة وان يعتبر الحسية اي المعرفة من حيث انها معرفة قل ان تكون
علمية قيل لم يقل شرطها علمية لان المراد بالمعرفة التعريف وهو ليس علماً ان
يجوز ان يراد علمية ما فيه التعريف كما اراد في قوله التانيث بالتاء شرط العلمية
اي علمية ما فيه التانيث قلنا هناك لام ابدل عن المضاف اليه وليس هنا
لام ان قلت لم يأت باللام هنا حتى يكون اخصر قلنا لزوم التكرار لفظاً ان
قلت فيلزم التكرار في اشتراط الجمعة قلنا لا زيادة قوله في الجمعة قوله بان
تكون حاصلة في فمته الاكلام ان يقلل حاصلة فيه حصول الصفة في موصوفها
ولا يجوز ان التعريف الذي شرط تأنيده بالعلمية لا يتحقق الا تحقق العلم بخلاف البولي
فان تحققه كغير تحقق العلميه قوله بحسب غير المنصوف منصرفاً او بحسب المنصوف
هنا الموصوف فكن العلميه يزعمون ان العلم واللام هما صدق على العلم ولا شك في كوننا سنذكر ذلك قوله في

من المتأمن منها صيغة المذكور تأنيهاً ان لا يكون تانيته محتاجاً الى دليل غير لازم
كقولهم فان تانيته بتاويلها هو غير لازم لجواز تأويلها بالجمع والتأنيهاً ان لا يكون
استعماله بحسب معناه المجنسي في المذكور ان تساوى استعماله مذكراً او
مؤنثاً لتساوي المعرف ومنعه وان غلب استعماله مؤنثاً فستمصرفاً واحداً
للمستعمل الا مؤنثاً فستمصرفاً واحداً لاجتماعه في اشتراط الاولين ان التانيث لم يكو
في الاولى قسمين طارئة وفي الثاني بعراض تلويل غير لازم وقد دللنا على العلمية
ما طرأ وعرض فلم يبق التانيث والسر في اشتراط الثالث ان الحكم للغالب و
فما ذكرنا يظن هو وجه ترك الشرط قوله لان المعرف الرابع فيها هو على اربعة احرف
وكذا الخا صر فيها هو على خمسة احرف وبالحجة المعرف لآخر في الزائد على
الثالثة سادس للتاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة وثمة ان كانت
بمعنى الجماعه فمخوذة كلاله واصولها ثني وان كانت بمعنى وسط الحروف فمخوذة
العين واصولها ثوب قوله اي التعريف يجوز ايضا ان يقدر المضاف اي التعريف
المعرفة وان يعتبر الحسية اي المعرفة من حيث انها معرفة قل ان تكون
علمية قيل لم يقل شرطها علمية لان المراد بالمعرفة التعريف وهو ليس علماً ان
يجوز ان يراد علمية ما فيه التعريف كما اراد في قوله التانيث بالتاء شرط العلمية
اي علمية ما فيه التانيث قلنا هناك لام ابدل عن المضاف اليه وليس هنا
لام ان قلت لم يأت باللام هنا حتى يكون اخصر قلنا لزوم التكرار لفظاً ان
قلت فيلزم التكرار في اشتراط الجمعة قلنا لا زيادة قوله في الجمعة قوله بان
تكون حاصلة في فمته الاكلام ان يقلل حاصلة فيه حصول الصفة في موصوفها
ولا يجوز ان التعريف الذي شرط تأنيده بالعلمية لا يتحقق الا تحقق العلم بخلاف البولي
فان تحققه كغير تحقق العلميه قوله بحسب غير المنصوف منصرفاً او بحسب المنصوف
هنا الموصوف فكن العلميه يزعمون ان العلم واللام هما صدق على العلم ولا شك في كوننا سنذكر ذلك قوله في

[illegible]

وہاں سے آکر اپنے گھر پہنچا۔

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

الحق لا في مطلق الجرم وان للفرد اذا اشتغل على الاقطاع جاز اطلاق اسم
تلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب شراد من جمع شردفه وهي المقطعة وفيها ذلك
من باب اجزاء الجرم على الواحد لا من باب اطلاق الجرم عليه اللهم الا ان يقال
اذ اجمع الاجزاء على الاطلاق قال واذا صرف لما كان عدم الصرف غالبا
والصرف مغلوبا كما ان لفظ اذا في الاول واقعا موقعه وفي الثاني واقعا موقعه ان
لشك كلمة قال فلا اشكال في المنقضي على علة الجرم لا يخفى ان نفي جنس
الاشكال بهذا المعنى لا ينافي ثبات الاشكال من جهة اخرى هو ان سر اويل اخص
كان ينبغي ان يصرف مصابيح لانه يوازن مقوم كما يصرف فرازة لانه يوازن
كراهية وتمكن ان يدعى بل السر اويل غير اعمى لا اعتبار لموازنة الاجمى بالنيل
او بتقدير الجرم في سر اويل مطلقا صرف ولم يعرف وذلك لاختصاص هذا
الوزن بالجرم فمن نظر الى التقدير منعه من الصرف ومن نظر الى
وقوعه على الواحد صرفه قوله اي كل جمع منقوص وكما
كل مفرد غير منصرف منقوص كقاس اذا كان اسم امرأة وعمل
مصغر على ما مقصورا على فان الالف فيه ثابتة تخفها قوله
في حالتى الرفع والجر اشارة الى انها منصوبان على الظرفية
والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف قوله لان
الاعلال المتعلق بجمهر الكلمة او لان الاعلال سببه قوى
وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف سببه ضعيف
وهو مشابهة غير محسوسة قوله على وزن سلام
فصار مثل فرازة المشبهة بكرامية قوله وذهب بعضهم
الى انه بعد الاعلال غير منصرف يفهم منه

والصرف مغلوبا كما ان لفظ اذا في الاول واقعا موقعه وفي الثاني واقعا موقعه ان
لشك كلمة قال فلا اشكال في المنقضي على علة الجرم لا يخفى ان نفي جنس
الاشكال بهذا المعنى لا ينافي ثبات الاشكال من جهة اخرى هو ان سر اويل اخص
كان ينبغي ان يصرف مصابيح لانه يوازن مقوم كما يصرف فرازة لانه يوازن
كراهية وتمكن ان يدعى بل السر اويل غير اعمى لا اعتبار لموازنة الاجمى بالنيل
او بتقدير الجرم في سر اويل مطلقا صرف ولم يعرف وذلك لاختصاص هذا
الوزن بالجرم فمن نظر الى التقدير منعه من الصرف ومن نظر الى
وقوعه على الواحد صرفه قوله اي كل جمع منقوص وكما
كل مفرد غير منصرف منقوص كقاس اذا كان اسم امرأة وعمل
مصغر على ما مقصورا على فان الالف فيه ثابتة تخفها قوله
في حالتى الرفع والجر اشارة الى انها منصوبان على الظرفية
والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف قوله لان
الاعلال المتعلق بجمهر الكلمة او لان الاعلال سببه قوى
وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف سببه ضعيف
وهو مشابهة غير محسوسة قوله على وزن سلام
فصار مثل فرازة المشبهة بكرامية قوله وذهب بعضهم
الى انه بعد الاعلال غير منصرف يفهم منه

الحق لا في مطلق الجرم وان للفرد اذا اشتغل على الاقطاع جاز اطلاق اسم
تلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب شراد من جمع شردفه وهي المقطعة وفيها ذلك
من باب اجزاء الجرم على الواحد لا من باب اطلاق الجرم عليه اللهم الا ان يقال
اذ اجمع الاجزاء على الاطلاق قال واذا صرف لما كان عدم الصرف غالبا
والصرف مغلوبا كما ان لفظ اذا في الاول واقعا موقعه وفي الثاني واقعا موقعه ان
لشك كلمة قال فلا اشكال في المنقضي على علة الجرم لا يخفى ان نفي جنس
الاشكال بهذا المعنى لا ينافي ثبات الاشكال من جهة اخرى هو ان سر اويل اخص
كان ينبغي ان يصرف مصابيح لانه يوازن مقوم كما يصرف فرازة لانه يوازن
كراهية وتمكن ان يدعى بل السر اويل غير اعمى لا اعتبار لموازنة الاجمى بالنيل
او بتقدير الجرم في سر اويل مطلقا صرف ولم يعرف وذلك لاختصاص هذا
الوزن بالجرم فمن نظر الى التقدير منعه من الصرف ومن نظر الى
وقوعه على الواحد صرفه قوله اي كل جمع منقوص وكما
كل مفرد غير منصرف منقوص كقاس اذا كان اسم امرأة وعمل
مصغر على ما مقصورا على فان الالف فيه ثابتة تخفها قوله
في حالتى الرفع والجر اشارة الى انها منصوبان على الظرفية
والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف قوله لان
الاعلال المتعلق بجمهر الكلمة او لان الاعلال سببه قوى
وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف سببه ضعيف
وهو مشابهة غير محسوسة قوله على وزن سلام
فصار مثل فرازة المشبهة بكرامية قوله وذهب بعضهم
الى انه بعد الاعلال غير منصرف يفهم منه

الحق لا في مطلق الجرم وان للفرد اذا اشتغل على الاقطاع جاز اطلاق اسم
تلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب شراد من جمع شردفه وهي المقطعة وفيها ذلك
من باب اجزاء الجرم على الواحد لا من باب اطلاق الجرم عليه اللهم الا ان يقال
اذ اجمع الاجزاء على الاطلاق قال واذا صرف لما كان عدم الصرف غالبا
والصرف مغلوبا كما ان لفظ اذا في الاول واقعا موقعه وفي الثاني واقعا موقعه ان
لشك كلمة قال فلا اشكال في المنقضي على علة الجرم لا يخفى ان نفي جنس
الاشكال بهذا المعنى لا ينافي ثبات الاشكال من جهة اخرى هو ان سر اويل اخص
كان ينبغي ان يصرف مصابيح لانه يوازن مقوم كما يصرف فرازة لانه يوازن
كراهية وتمكن ان يدعى بل السر اويل غير اعمى لا اعتبار لموازنة الاجمى بالنيل
او بتقدير الجرم في سر اويل مطلقا صرف ولم يعرف وذلك لاختصاص هذا
الوزن بالجرم فمن نظر الى التقدير منعه من الصرف ومن نظر الى
وقوعه على الواحد صرفه قوله اي كل جمع منقوص وكما
كل مفرد غير منصرف منقوص كقاس اذا كان اسم امرأة وعمل
مصغر على ما مقصورا على فان الالف فيه ثابتة تخفها قوله
في حالتى الرفع والجر اشارة الى انها منصوبان على الظرفية
والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف قوله لان
الاعلال المتعلق بجمهر الكلمة او لان الاعلال سببه قوى
وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف سببه ضعيف
وهو مشابهة غير محسوسة قوله على وزن سلام
فصار مثل فرازة المشبهة بكرامية قوله وذهب بعضهم
الى انه بعد الاعلال غير منصرف يفهم منه

الى نفيه بوجه قوله ليا من من الزوال والاخلال وليستحق سبب
اخر حتى يترتب اثر المنع قوله فيحصل له قوة اي الزوم قال
وان لا يكون باضافة ولا اسناد الياء الى لاسه اي ان لا يكون
ذلك التركيب والاسناد الياء الاضافة والاسناد وذلك لان كل كلمة
نقلت عن مركب آخرها وبناؤها باعتبار المنقول عنها ومعناها باعتبار
المنقول اليه فلا يحوز اعتبار منعها باعتبار وضعها العلي لا متناع
اعتبار حكمه قوله لان الاضافة آه اولان تاثيرها اما في الجزء
الاول وهو باطل ما عرفت واما في الجزء الثاني على قياس بعلبك
وهو ايضا باطل لانه مشغول بالاعراب المحكي في قوله
فكيف يؤثر في المضاف اليه اي اذا كان في طبائعه شيء اقتضاء
امرا لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء ما يضاده سيما في مادة
واحدة حكمه فان المركب الاضافي في حكم كلمة واحدة قوله
من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المصنف رحمه ومن قبيل المعربات

بعد الحلية وفي بعض النسخ يكون هو مقتضى من غير مقتضى بل هو مقتضى من غير مقتضى وكذا في الاصل من الادب عليه

المراد من قوله ليا من من الزوال والاخلال وليستحق سبب اخر حتى يترتب اثر المنع قوله فيحصل له قوة اي الزوم قال وان لا يكون باضافة ولا اسناد الياء الى لاسه اي ان لا يكون ذلك التركيب والاسناد الياء الاضافة والاسناد وذلك لان كل كلمة نقلت عن مركب آخرها وبناؤها باعتبار المنقول عنها ومعناها باعتبار المنقول اليه فلا يحوز اعتبار منعها باعتبار وضعها العلي لا متناع اعتبار حكمه قوله لان الاضافة آه اولان تاثيرها اما في الجزء الاول وهو باطل ما عرفت واما في الجزء الثاني على قياس بعلبك وهو ايضا باطل لانه مشغول بالاعراب المحكي في قوله فكيف يؤثر في المضاف اليه اي اذا كان في طبائعه شيء اقتضاء امرا لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء ما يضاده سيما في مادة واحدة حكمه فان المركب الاضافي في حكم كلمة واحدة قوله من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المصنف رحمه ومن قبيل المعربات بعد الحلية وفي بعض النسخ يكون هو مقتضى من غير مقتضى بل هو مقتضى من غير مقتضى وكذا في الاصل من الادب عليه

المراد من قوله ليا من من الزوال والاخلال وليستحق سبب اخر حتى يترتب اثر المنع قوله فيحصل له قوة اي الزوم قال وان لا يكون باضافة ولا اسناد الياء الى لاسه اي ان لا يكون ذلك التركيب والاسناد الياء الاضافة والاسناد وذلك لان كل كلمة نقلت عن مركب آخرها وبناؤها باعتبار المنقول عنها ومعناها باعتبار المنقول اليه فلا يحوز اعتبار منعها باعتبار وضعها العلي لا متناع اعتبار حكمه قوله لان الاضافة آه اولان تاثيرها اما في الجزء الاول وهو باطل ما عرفت واما في الجزء الثاني على قياس بعلبك وهو ايضا باطل لانه مشغول بالاعراب المحكي في قوله فكيف يؤثر في المضاف اليه اي اذا كان في طبائعه شيء اقتضاء امرا لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء ما يضاده سيما في مادة واحدة حكمه فان المركب الاضافي في حكم كلمة واحدة قوله من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المصنف رحمه ومن قبيل المعربات بعد الحلية وفي بعض النسخ يكون هو مقتضى من غير مقتضى بل هو مقتضى من غير مقتضى وكذا في الاصل من الادب عليه

[illegible]

المحكىة عند جمع ولا يتجمل في ان يحكم بعدم انصرفه وان لم يظهر
اثره لفظا قوله كانه اكتفى بما قال كان لان المذكور فيها بعد مع بعده حكم
لما يتضمن حروف العطف بالفعل لما يتقننه بحسب الاصول من الجائز الخالف
ولذا ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما معرب غير منصوب ومن
ههنا ينقدح جواب آخر وهو ان المصنف رحمه الله وافقه في منع الصرف قوله
من غير ان يقصد بل من غير نقل عن مركب يستعمل في معنى فيكون علما
على الكمال قال الالف والنون قبل الواو بمعنى مع ولك اعتبار العطف
اولا ثم الحكم عليه بقوله ان كان الخ قوله لانها من الحروف الزائدة بالفعل
فلو احتمل لفظ نونه الاصاله جاز صرفه كحسان يجوز ان يكون من الحسن
كما جاز ان يكون من الحسن يعني في قوله لمضارعتيها الف التانيث في
منع دخول تاء التانيث لما كان منع صرفهما دائرا على وجودا وعدما
جعلها وجه الشبه ولم يجعل غيره من الوجود وجه الشبه لان الوجوه الخ
نساء الوثنين صدارا لشكران وجرأ وكون الزائدتين في سكنان مختصتين بالذكر
كما ان الزائدتين في فتحهما مختصتان بالثبوت وكون المثنى في فحوسكنان صيغة لغوية
مخالفة لما ذكر ان المذكور في ذلك ولا يدعى عليها منع صرفها الا ترى الى ما في هذا
مع تحقق تلك الوجوه ومنع عزاء عن ان ينقل عن ما بقوله اما لو غماز في غير عتبه
للزيد عليه لا يظهر على هذا التفسير في اشتراطهم انتقاله التاء لان يقال وجه

[illegible][illegible]

الشيء انما يجمع فيه قوله **وشرع علماء** ترجلا بالعبرانية لوضع بالشام
يقال هو بيت المقدس **قوله** ومثل ضرب على البناء للمفعول وزن فعل كجمل
من الخواص لحيات في اسماء الاحناس الادنى للدرية وقيل العرب قد ينقل
الى اسماء الاحناس وان كان قليلا لقوله عليه السلام ان الله تعالى كما كرم
قيل وقال فجوز ان يكون منقولاً من بئى معنى اسرع واماد تل علم القبيلة فيكون ان يكون
منقولاً من بئى من دى معنى مشي مشياً مخصوصاً والتغيير للآلة على العلية كما
قيل في شمس شمس بالضم طاء الوصل الغنة في الوصل والرفع بمعنى الاست فساد ان قوله
واحد ذهب الى منه صرفه الابعض للحاجة ذهب يونس الى ان الوزن المشترك بين
القبيلتين يؤثر ذهب عيسى الى تأنيده اذا كان منقولاً من الفعل كقوله **عنا ارجل**
وطلام التداية ولو كان ذلك لنون جلا ويركبه ان كان علماً فحلى مع الفمير وهو
لا يغير وان لم يكن علماً فهو صفة مقدارى انا ابن رجل جلاى انكشف مرة او
كشف الامور قال ويكون انما يقل ببله او يغلب كما قال النحاة لان فاعلا اذا
جعل علماً لم يكن منصرفاً مع انه غالب في الافعال ولجئ في الاسماء الاحكام
وعالمه وساسم اسم شجر اسود ولان ثابت الغلبة لزيادة مؤنة لا يقال في اثبات
الاختصاص ايضا انك الزيادة لا تقول لعله لم يجد فيه ولا يحذف من ذلك
الحا نور ان قلت هذا الوزن انما يصح سبباً اذا كان لزيادة اختصاص بالفعل حتى
يظهر فرعية وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل وبالعلة قلنا زيادة
تلك الحروف قياسية في جميع الافعال المتصرفة فصارت لاطرادها في جميع الافعال
دون الاسماء اشداً اختصاصاً بالفعل قوله او يكون غير مختص خصه به
بقية المقابلة لتل وجهه ان الشق الاول والى بالتأثير والظاهر ان لم منع الخلو
وان النسبة بين الشقين العموم من وجه لا فراقهما في شمس واحمر

هذا قوله **وشرع علماء** ترجلا بالعبرانية لوضع بالشام
يقال هو بيت المقدس **قوله** ومثل ضرب على البناء للمفعول وزن فعل كجمل
من الخواص لحيات في اسماء الاحناس الادنى للدرية وقيل العرب قد ينقل
الى اسماء الاحناس وان كان قليلا لقوله عليه السلام ان الله تعالى كما كرم
قيل وقال فجوز ان يكون منقولاً من بئى معنى اسرع واماد تل علم القبيلة فيكون ان يكون
منقولاً من بئى من دى معنى مشي مشياً مخصوصاً والتغيير للآلة على العلية كما
قيل في شمس شمس بالضم طاء الوصل الغنة في الوصل والرفع بمعنى الاست فساد ان قوله
واحد ذهب الى منه صرفه الابعض للحاجة ذهب يونس الى ان الوزن المشترك بين
القبيلتين يؤثر ذهب عيسى الى تأنيده اذا كان منقولاً من الفعل كقوله **عنا ارجل**
وطلام التداية ولو كان ذلك لنون جلا ويركبه ان كان علماً فحلى مع الفمير وهو
لا يغير وان لم يكن علماً فهو صفة مقدارى انا ابن رجل جلاى انكشف مرة او
كشف الامور قال ويكون انما يقل ببله او يغلب كما قال النحاة لان فاعلا اذا
جعل علماً لم يكن منصرفاً مع انه غالب في الافعال ولجئ في الاسماء الاحكام
وعالمه وساسم اسم شجر اسود ولان ثابت الغلبة لزيادة مؤنة لا يقال في اثبات
الاختصاص ايضا انك الزيادة لا تقول لعله لم يجد فيه ولا يحذف من ذلك
الحا نور ان قلت هذا الوزن انما يصح سبباً اذا كان لزيادة اختصاص بالفعل حتى
يظهر فرعية وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل وبالعلة قلنا زيادة
تلك الحروف قياسية في جميع الافعال المتصرفة فصارت لاطرادها في جميع الافعال
دون الاسماء اشداً اختصاصاً بالفعل قوله او يكون غير مختص خصه به
بقية المقابلة لتل وجهه ان الشق الاول والى بالتأثير والظاهر ان لم منع الخلو
وان النسبة بين الشقين العموم من وجه لا فراقهما في شمس واحمر

هذا قوله **وشرع علماء** ترجلا بالعبرانية لوضع بالشام
يقال هو بيت المقدس **قوله** ومثل ضرب على البناء للمفعول وزن فعل كجمل
من الخواص لحيات في اسماء الاحناس الادنى للدرية وقيل العرب قد ينقل
الى اسماء الاحناس وان كان قليلا لقوله عليه السلام ان الله تعالى كما كرم
قيل وقال فجوز ان يكون منقولاً من بئى معنى اسرع واماد تل علم القبيلة فيكون ان يكون
منقولاً من بئى من دى معنى مشي مشياً مخصوصاً والتغيير للآلة على العلية كما
قيل في شمس شمس بالضم طاء الوصل الغنة في الوصل والرفع بمعنى الاست فساد ان قوله
واحد ذهب الى منه صرفه الابعض للحاجة ذهب يونس الى ان الوزن المشترك بين
القبيلتين يؤثر ذهب عيسى الى تأنيده اذا كان منقولاً من الفعل كقوله **عنا ارجل**
وطلام التداية ولو كان ذلك لنون جلا ويركبه ان كان علماً فحلى مع الفمير وهو
لا يغير وان لم يكن علماً فهو صفة مقدارى انا ابن رجل جلاى انكشف مرة او
كشف الامور قال ويكون انما يقل ببله او يغلب كما قال النحاة لان فاعلا اذا
جعل علماً لم يكن منصرفاً مع انه غالب في الافعال ولجئ في الاسماء الاحكام
وعالمه وساسم اسم شجر اسود ولان ثابت الغلبة لزيادة مؤنة لا يقال في اثبات
الاختصاص ايضا انك الزيادة لا تقول لعله لم يجد فيه ولا يحذف من ذلك
الحا نور ان قلت هذا الوزن انما يصح سبباً اذا كان لزيادة اختصاص بالفعل حتى
يظهر فرعية وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل وبالعلة قلنا زيادة
تلك الحروف قياسية في جميع الافعال المتصرفة فصارت لاطرادها في جميع الافعال
دون الاسماء اشداً اختصاصاً بالفعل قوله او يكون غير مختص خصه به
بقية المقابلة لتل وجهه ان الشق الاول والى بالتأثير والظاهر ان لم منع الخلو
وان النسبة بين الشقين العموم من وجه لا فراقهما في شمس واحمر

هذا قوله **وشرع علماء** ترجلا بالعبرانية لوضع بالشام
يقال هو بيت المقدس **قوله** ومثل ضرب على البناء للمفعول وزن فعل كجمل
من الخواص لحيات في اسماء الاحناس الادنى للدرية وقيل العرب قد ينقل
الى اسماء الاحناس وان كان قليلا لقوله عليه السلام ان الله تعالى كما كرم
قيل وقال فجوز ان يكون منقولاً من بئى معنى اسرع واماد تل علم القبيلة فيكون ان يكون
منقولاً من بئى من دى معنى مشي مشياً مخصوصاً والتغيير للآلة على العلية كما
قيل في شمس شمس بالضم طاء الوصل الغنة في الوصل والرفع بمعنى الاست فساد ان قوله
واحد ذهب الى منه صرفه الابعض للحاجة ذهب يونس الى ان الوزن المشترك بين
القبيلتين يؤثر ذهب عيسى الى تأنيده اذا كان منقولاً من الفعل كقوله **عنا ارجل**
وطلام التداية ولو كان ذلك لنون جلا ويركبه ان كان علماً فحلى مع الفمير وهو
لا يغير وان لم يكن علماً فهو صفة مقدارى انا ابن رجل جلاى انكشف مرة او
كشف الامور قال ويكون انما يقل ببله او يغلب كما قال النحاة لان فاعلا اذا
جعل علماً لم يكن منصرفاً مع انه غالب في الافعال ولجئ في الاسماء الاحكام
وعالمه وساسم اسم شجر اسود ولان ثابت الغلبة لزيادة مؤنة لا يقال في اثبات
الاختصاص ايضا انك الزيادة لا تقول لعله لم يجد فيه ولا يحذف من ذلك
الحا نور ان قلت هذا الوزن انما يصح سبباً اذا كان لزيادة اختصاص بالفعل حتى
يظهر فرعية وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل وبالعلة قلنا زيادة
تلك الحروف قياسية في جميع الافعال المتصرفة فصارت لاطرادها في جميع الافعال
دون الاسماء اشداً اختصاصاً بالفعل قوله او يكون غير مختص خصه به
بقية المقابلة لتل وجهه ان الشق الاول والى بالتأثير والظاهر ان لم منع الخلو
وان النسبة بين الشقين العموم من وجه لا فراقهما في شمس واحمر

الحكم بما متناعا حرم وانصرف يعبر لا يخفى ان هذا الاشترط سبب الحكم
المذكور قوله بالسببية المحضة او مع شرطية لا بالشرطية المحضة عنه
الجمهور خلافا لجماعة حيث قالوا تأثير علمية الاسم الذي فيه الالف والنون
ليس لا تحقق السبب فيه وهو المشايعة بالالف التانيث المرددة قوله بوجه
من الجماعه اي بمقتضى صاحبها لان يراد به واحد من الجماعه قوله فانه اراد
به المسمى بذي الالف الصحيح توصيفه باخونه مذكورة قال بكتابتين والرسائل
ظهر به الالتزام قوله استثناء مما بقى من الاستثناء الاول اي استثناء بعد
تقييد الاستثناء منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من واحد بل عطف
لان الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء من المقيد نظير ذلك ما يقا
في توجيه ظن من جنس اذا كانا متعلقين بفعل واحد بلا عطف وجعل
المصنف رحمه قوله العدل ووزن الفعل معطوفا على قوله ما هي شرطية كان
اظهر دلالة واخصر عبارة ولعل المنكته في الفصل اختلاف تأثير العلمية في المعطوف
والمعطوف على غير ثلثة الاسلوب قوله كما في غير واحد اتفاق النحاة على ان العلمية مؤثرة في العلم
في اسم لم يوضع لاعتبار العجز ومن وزن الفعل سواء كان الاسم غير منصرف قبل العلمية كما حمل
كاصغر يزيد واختلاف تأثير هامة العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كتلاذ فمثلث
فان ذكر النحاة ان النصرافه لان العدل تابع للموصوف قد نال العلمية في جماعته العدل انصرف
اعتبار العدل اصبحت اليه في الشبهة لان العدل امر بقوله هو وقواها اخر وجه

[illegible]

ثلاث **قوله** لضعفت معنى الوصفية فيه بخلاف اقل فعله ولبدا
لا يعمل اقل التفضيل في الظاهر دون اقل فعلا **قوله** حتى صار اقل اسماء
صار لمحقابه كافتك **قال** اعتبار الجوز ان يكون مصداق الخالف لان ذلك
لا اعتبار نوع مخالفة **قوله** لاجل اعتبار الوصفية الاصلية يعني ان المعدوم يجعله
كالثابت **قوله** وفيه بحث اه ان قيل جاز اعتبار شئ من الوصفية في العلم كما اذا سميت
بأحمر من فيه حمرة آجيب بان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غيره ما وضع له لغة
لذلك تراها مجردة عن المعنى الاصلي كزيد **قوله** واما الاخفش قال الشيخ الرضي ^{خفش} قال لا
في كتابه لا وسطان خلافة في نحو أحمر فإما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منه
الصرف **قوله** وهذا القول اظهر لان المعدوم من كل وجه لا يؤثر ^{للمعنى} **قال** لا يلزم عليه
لا للمعنى **قوله** فان العلم للخصوص الوصف للعموم يعني انه اراد بالتضاد التقابل
بالعرض ولم يرد التقابل بالذات لان العموم والخصوص من صفات معاني الاعلام
والاوصاف فالتقابل بينهما بالعرض **قال** في حكم واحد في شأن واحد تحصيله
قوله وهو منه صرف لفظ واحد معاً اشخصيا ^{الجزء} اعتبر المتضادين في منه صرف
الانفاذ وهو احدى بالتعدد ولا في منه صرفا ^{العلم} حمر في حالة الوصفية والعلمية لتعدد
المنه **قوله** قلنا اتقد يواحد الضدين الخ بل نقول ليس في هذا المقام لا توهم
اجتماع المتقابلين وبيان ذلك ان لاتدفع بين الدلالة على العموم والدلالة على
الخصوص وهو ظاهر ولا بين العموم والخصوص لاختلاف محلها وهو

[illegible][illegible]

[illegible]

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥ ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥ ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥ ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

عنه من مخصوص الغافل النكوة في التركيب المنفص

[illegible][illegible]

[illegible]

القيام بالخير في الدنيا من غير ان ينقص من ثوابه الا شئ من الاجر المحض

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

يكون مبتدأ المفعول ولا شك ان ضرب زيزيد على قيام الفعل المبني للمضارع وهو المضروبية

[illegible][illegible][illegible]

قوله لا تلبس الخلق بالمقصود مع رعاية النظر الطبيعي لقائل ان يقول التخرع عن
اللباس الخلق يقضوا متاع تقدير المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى
اللباسه بلباسية التي تمل بالمقصود قوله فلما فاة الاتصال الانفصال اي
لزم خلاف الفرض قوله مع جواز ان يكون عمر ومضربا الشخص آخر هذا ظاهر
في المثال المذكور ونظائره ما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا تقولك ما خسر
احد الازيد او ذلك لانه لم يبق احد حتى يعبر ان يكون زيد مضربا له قوله لا
وقدم المفعول على الفاعل مع الاكراه اليه السكاك وجماعة من النحويين
اما عند اكثرهم فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل اقبل الا في ما بعد المستثنى بها الا
ان يكون تابعا له او معمولا لغير عامله او مستثنى منه فكانه قدس سره حمل كلامه
على ما هو المتفق عليه او مال الى ما ذهب اليه الجماعة قوله لا احتمال ان يكون
معناه ما ضرب احدا احدا لغير زيد كما ذهب اليه جماعة من النحويين اما
عند اكثرهم فلا يجوز لاستثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف المحذوزين يستلوا
بقوله تعالى وما نراك لتبعك الا الذين هم اعداؤنا وما نراك اتبعك احد

قوله لا تلبس الخلق بالمقصود مع رعاية النظر الطبيعي لقائل ان يقول التخرع عن
اللباس الخلق يقضوا متاع تقدير المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى
اللباسه بلباسية التي تمل بالمقصود قوله فلما فاة الاتصال الانفصال اي
لزم خلاف الفرض قوله مع جواز ان يكون عمر ومضربا الشخص آخر هذا ظاهر
في المثال المذكور ونظائره ما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا تقولك ما خسر
احد الازيد او ذلك لانه لم يبق احد حتى يعبر ان يكون زيد مضربا له قوله لا
وقدم المفعول على الفاعل مع الاكراه اليه السكاك وجماعة من النحويين
اما عند اكثرهم فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل اقبل الا في ما بعد المستثنى بها الا
ان يكون تابعا له او معمولا لغير عامله او مستثنى منه فكانه قدس سره حمل كلامه
على ما هو المتفق عليه او مال الى ما ذهب اليه الجماعة قوله لا احتمال ان يكون
معناه ما ضرب احدا احدا لغير زيد كما ذهب اليه جماعة من النحويين اما
عند اكثرهم فلا يجوز لاستثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف المحذوزين يستلوا
بقوله تعالى وما نراك لتبعك الا الذين هم اعداؤنا وما نراك اتبعك احد

قوله لا تلبس الخلق بالمقصود مع رعاية النظر الطبيعي لقائل ان يقول التخرع عن
اللباس الخلق يقضوا متاع تقدير المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى
اللباسه بلباسية التي تمل بالمقصود قوله فلما فاة الاتصال الانفصال اي
لزم خلاف الفرض قوله مع جواز ان يكون عمر ومضربا الشخص آخر هذا ظاهر
في المثال المذكور ونظائره ما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا تقولك ما خسر
احد الازيد او ذلك لانه لم يبق احد حتى يعبر ان يكون زيد مضربا له قوله لا
وقدم المفعول على الفاعل مع الاكراه اليه السكاك وجماعة من النحويين
اما عند اكثرهم فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل اقبل الا في ما بعد المستثنى بها الا
ان يكون تابعا له او معمولا لغير عامله او مستثنى منه فكانه قدس سره حمل كلامه
على ما هو المتفق عليه او مال الى ما ذهب اليه الجماعة قوله لا احتمال ان يكون
معناه ما ضرب احدا احدا لغير زيد كما ذهب اليه جماعة من النحويين اما
عند اكثرهم فلا يجوز لاستثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف المحذوزين يستلوا
بقوله تعالى وما نراك لتبعك الا الذين هم اعداؤنا وما نراك اتبعك احد

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible][illegible]

[illegible]

والتصديق على ما ذكره من ان هذا هو الحق لا شك فيه
والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الذين هم اوصيائه وخلائفاه في كل عصر وزمان
والسلام على من اتبع الهدى
والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين

التصديق فان التصديق مختلف منه في النشأ ولا شك ان التصديق الذي لا يختلف والمتفق

العلم في كل عصر وزمان لا يختلف والمتفق
والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الذين هم اوصيائه وخلائفاه في كل عصر وزمان
والسلام على من اتبع الهدى
والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين

العلم في كل عصر وزمان لا يختلف والمتفق
والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الذين هم اوصيائه وخلائفاه في كل عصر وزمان
والسلام على من اتبع الهدى
والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين

التصديق فان التصديق مختلف منه في النشأ ولا شك ان التصديق الذي لا يختلف والمتفق
والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الذين هم اوصيائه وخلائفاه في كل عصر وزمان
والسلام على من اتبع الهدى
والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين

والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الذين هم اوصيائه وخلائفاه في كل عصر وزمان
والسلام على من اتبع الهدى
والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين

ما ضرب إلا أنت وما أكرم إلا إياك ولا يخفى أن عدم صحة القطع في بعض صوره
الضمير كان في عدم صحة التعميم **قوله** و مراد المصنف رجا للتنازع الخلافه المسماة
لما هو بصدد ذلك لأنه يخالف ما يقتضيه الأصل السابق على رأى البصريين
فاجتنب إلى الاستثناء ويوافق على رأى الكوفيين فيكون من تفاريع الأصل السابق
واما ذكر اقتضاء المفعول فنتج البحث **قوله** فلماذا خصه بالاسم الظاهر أن
قلت حكم الاسم الظاهر الواقع بعد الأحكام الضمير المنفصل فلا بد من تخصيص الظاهر
قلنا لعل المراد جواز القطع بالأضمار قياسا لكن لما لم يستعمل إلا بطريق الحذف
كان ينبغي أن يحذف ولا يجاب بأن ادعى الممثلة لا الكلية لصحة الممثلة على
تقدير إطلاق الرسم **قوله** واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لأن طريق
القطع عندهم الخ قال الشيخ الرضى يلزم البصريين في هذا المقام أى في مقام
ما ضرب وما أكرم إلا أنا والألازيد متابعة الكسائي في مذهبه لأنهم يوافقونها
في أنه من باب الحذف والأضمار إذ لا يستعمل إلا كذلك قال فقد يكون الظاهر بحسب اللفظ
جزءا وبحسب أنه بيان لا قسم للتنازع ثم يكون الجزء ثانوا علمت والمقدار المذكور أعمال
عليه **قوله** يخرج يكون أى إذا جمعت بيانا لا قسام التنازع ويكون قوله قد يكون مع ما عطف عليه من شرطه بالغا

[illegible][illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

لا يمتنع من ان يكون الفعل في الماضي
 لا يمتنع من ان يكون الفعل في الماضي
 لا يمتنع من ان يكون الفعل في الماضي
 لا يمتنع من ان يكون الفعل في الماضي
 لا يمتنع من ان يكون الفعل في الماضي
 لا يمتنع من ان يكون الفعل في الماضي
 لا يمتنع من ان يكون الفعل في الماضي
 لا يمتنع من ان يكون الفعل في الماضي

انه لما قال طلبت المجرى كان متوهماً ان يوهماً انه طلب مجرماً في بعض الاوقات للامنية
 اذ من شأن العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلبه في دفعه بقوله لكننا اسعى
 اليه لكن يجوز ان يناقش في الوجه الاول بان القرينة على اعتبار المجرى البيت الا ان
 وهو مقيد بالموتل فللنا سبب تقدير المجرى الاول لا تقدير المجرى مطلقاً **قوله** لشدة اتصاله
 بالفاعل قيام مقام الفاعل واشترائه الاحكام **قال** كل مفعول فيه ان المنطوق في التقرير الجبر
 لا الفرد فلا يصح لفظه كل فاعله المجرى لا لشعار بالطرح **قال** حذف فاعله بالمعنى
 المذكور لا الفاعل التحقيق فلا يريد النقص بابتدائه اليمين البقل لان الفاعل
 بالمعنى المذكور من ذكر لا محذور **قال** اقيم هو اكد الضمير المستكن لئلا يتوهم
 اسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلوه الجمل المعطوف على الجملة الواقعة
 صفة عن الضمير **قال** الى فعل اي الى الماضي الجهول يعني انه اراد بالعلم
 اشهر اوصافه او اراد بالشخص جنسه ويجوز تقدير معطوف اي الى فعل ونحوه
قال لا يقع اي لا يصح وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال والا لكان الانسب ان يقول
 لم يقع وان لا يختص الحكم بالمفعول الثالث من باب اعلمت لان الثاني منه ايضا لم يقع
 في الاستعمال مقام الفاعل **قال** بالمفعول الثاني نقل ان المتأخرين يجوزوا وقوعه
 موقع الفاعل وقالوا لا امتناع في ان يكون السند الى عرض سند اليه بشئ اخر نعم لا يكون
 ان يكون مسند اليه لذلك الامر **قال** والمفعول والمفعول معه كذلك لعله لم يكتف
 بعطف المفرد على مفرد تقدم مع اختصاره للتنبية على عدم ادعاء ان الامتناع بالمفعول
 الثاني والثالث اهم من الامتناع في هذه المفعولين **قوله** في ذلك الموضع والادليل
 فيكونه مباينة في من جواز قيامهما مقام الفاعل **قوله** باللام قيل باللام اي لا يقع لانه
 ليس من ضرورات الفاعل فلا يشب الفاعل ولا يقوم مقامه وكذا المفعول معه **قوله**
 لان التصب فيه مشعر بالعلية لانه على تقدير اللام الدالة على الضمية لا يستل

قوله

لأنه لما قال طلبت المجرى كان متوهماً ان يوهماً انه طلب مجرماً في بعض الاوقات للامنية
 اذ من شأن العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلبه في دفعه بقوله لكننا اسعى
 اليه لكن يجوز ان يناقش في الوجه الاول بان القرينة على اعتبار المجرى البيت الا ان
 وهو مقيد بالموتل فللنا سبب تقدير المجرى الاول لا تقدير المجرى مطلقاً
 بالفاعل قيام مقام الفاعل واشترائه الاحكام
 كل مفعول فيه ان المنطوق في التقرير الجبر
 لا الفرد فلا يصح لفظه كل فاعله المجرى لا لشعار بالطرح
 المذكور لا الفاعل التحقيق فلا يريد النقص بابتدائه اليمين البقل لان الفاعل
 بالمعنى المذكور من ذكر لا محذور
 اقيم هو اكد الضمير المستكن لئلا يتوهم
 اسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلوه الجمل المعطوف على الجملة الواقعة
 صفة عن الضمير
 الى فعل اي الى الماضي الجهول يعني انه اراد بالعلم
 اشهر اوصافه او اراد بالشخص جنسه ويجوز تقدير معطوف اي الى فعل ونحوه
 لا يقع اي لا يصح وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال والا لكان الانسب ان يقول
 لم يقع وان لا يختص الحكم بالمفعول الثالث من باب اعلمت لان الثاني منه ايضا لم يقع
 في الاستعمال مقام الفاعل
 بالمفعول الثاني نقل ان المتأخرين يجوزوا وقوعه
 موقع الفاعل وقالوا لا امتناع في ان يكون السند الى عرض سند اليه بشئ اخر نعم لا يكون
 ان يكون مسند اليه لذلك الامر
 والمفعول والمفعول معه كذلك لعله لم يكتف
 بعطف المفرد على مفرد تقدم مع اختصاره للتنبية على عدم ادعاء ان الامتناع بالمفعول
 الثاني والثالث اهم من الامتناع في هذه المفعولين
 في ذلك الموضع والادليل
 فيكونه مباينة في من جواز قيامهما مقام الفاعل
 باللام قيل باللام اي لا يقع لانه
 ليس من ضرورات الفاعل فلا يشب الفاعل ولا يقوم مقامه وكذا المفعول معه
 لان التصب فيه مشعر بالعلية لانه على تقدير اللام الدالة على الضمية لا يستل

لأنه لما قال طلبت المجرى كان متوهماً ان يوهماً انه طلب مجرماً في بعض الاوقات للامنية
 اذ من شأن العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلبه في دفعه بقوله لكننا اسعى
 اليه لكن يجوز ان يناقش في الوجه الاول بان القرينة على اعتبار المجرى البيت الا ان
 وهو مقيد بالموتل فللنا سبب تقدير المجرى الاول لا تقدير المجرى مطلقاً
 بالفاعل قيام مقام الفاعل واشترائه الاحكام
 كل مفعول فيه ان المنطوق في التقرير الجبر
 لا الفرد فلا يصح لفظه كل فاعله المجرى لا لشعار بالطرح
 المذكور لا الفاعل التحقيق فلا يريد النقص بابتدائه اليمين البقل لان الفاعل
 بالمعنى المذكور من ذكر لا محذور
 اقيم هو اكد الضمير المستكن لئلا يتوهم
 اسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلوه الجمل المعطوف على الجملة الواقعة
 صفة عن الضمير
 الى فعل اي الى الماضي الجهول يعني انه اراد بالعلم
 اشهر اوصافه او اراد بالشخص جنسه ويجوز تقدير معطوف اي الى فعل ونحوه
 لا يقع اي لا يصح وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال والا لكان الانسب ان يقول
 لم يقع وان لا يختص الحكم بالمفعول الثالث من باب اعلمت لان الثاني منه ايضا لم يقع
 في الاستعمال مقام الفاعل
 بالمفعول الثاني نقل ان المتأخرين يجوزوا وقوعه
 موقع الفاعل وقالوا لا امتناع في ان يكون السند الى عرض سند اليه بشئ اخر نعم لا يكون
 ان يكون مسند اليه لذلك الامر
 والمفعول والمفعول معه كذلك لعله لم يكتف
 بعطف المفرد على مفرد تقدم مع اختصاره للتنبية على عدم ادعاء ان الامتناع بالمفعول
 الثاني والثالث اهم من الامتناع في هذه المفعولين
 في ذلك الموضع والادليل
 فيكونه مباينة في من جواز قيامهما مقام الفاعل
 باللام قيل باللام اي لا يقع لانه
 ليس من ضرورات الفاعل فلا يشب الفاعل ولا يقوم مقامه وكذا المفعول معه
 لان التصب فيه مشعر بالعلية لانه على تقدير اللام الدالة على الضمية لا يستل

156

٥٠
 ١١٠١
 ١١٠٢
 ١١٠٣
 ١١٠٤
 ١١٠٥
 ١١٠٦
 ١١٠٧
 ١١٠٨
 ١١٠٩
 ١١١٠
 ١١١١
 ١١١٢
 ١١١٣
 ١١١٤
 ١١١٥
 ١١١٦
 ١١١٧
 ١١١٨
 ١١١٩
 ١١٢٠
 ١١٢١
 ١١٢٢
 ١١٢٣
 ١١٢٤
 ١١٢٥
 ١١٢٦
 ١١٢٧
 ١١٢٨
 ١١٢٩
 ١١٣٠
 ١١٣١
 ١١٣٢
 ١١٣٣
 ١١٣٤
 ١١٣٥
 ١١٣٦
 ١١٣٧
 ١١٣٨
 ١١٣٩
 ١١٤٠
 ١١٤١
 ١١٤٢
 ١١٤٣
 ١١٤٤
 ١١٤٥
 ١١٤٦
 ١١٤٧
 ١١٤٨
 ١١٤٩
 ١١٥٠
 ١١٥١
 ١١٥٢
 ١١٥٣
 ١١٥٤
 ١١٥٥
 ١١٥٦
 ١١٥٧
 ١١٥٨
 ١١٥٩
 ١١٦٠
 ١١٦١
 ١١٦٢
 ١١٦٣
 ١١٦٤
 ١١٦٥
 ١١٦٦
 ١١٦٧
 ١١٦٨
 ١١٦٩
 ١١٧٠
 ١١٧١
 ١١٧٢
 ١١٧٣
 ١١٧٤
 ١١٧٥
 ١١٧٦
 ١١٧٧
 ١١٧٨
 ١١٧٩
 ١١٨٠
 ١١٨١
 ١١٨٢
 ١١٨٣
 ١١٨٤
 ١١٨٥
 ١١٨٦
 ١١٨٧
 ١١٨٨
 ١١٨٩
 ١١٩٠
 ١١٩١
 ١١٩٢
 ١١٩٣
 ١١٩٤
 ١١٩٥
 ١١٩٦
 ١١٩٧
 ١١٩٨
 ١١٩٩
 ١٢٠٠
 ١٢٠١
 ١٢٠٢
 ١٢٠٣
 ١٢٠٤
 ١٢٠٥
 ١٢٠٦
 ١٢٠٧
 ١٢٠٨
 ١٢٠٩
 ١٢١٠
 ١٢١١
 ١٢١٢
 ١٢١٣
 ١٢١٤
 ١٢١٥
 ١٢١٦
 ١٢١٧
 ١٢١٨
 ١٢١٩
 ١٢٢٠
 ١٢٢١
 ١٢٢٢
 ١٢٢٣
 ١٢٢٤
 ١٢٢٥
 ١٢٢٦
 ١٢٢٧
 ١٢٢٨
 ١٢٢٩
 ١٢٣٠
 ١٢٣١
 ١٢٣٢
 ١٢٣٣
 ١٢٣٤
 ١٢٣٥
 ١٢٣٦
 ١٢٣٧
 ١٢٣٨
 ١٢٣٩
 ١٢٤٠
 ١٢٤١
 ١٢٤٢
 ١٢٤٣
 ١٢٤٤
 ١٢٤٥
 ١٢٤٦
 ١٢٤٧
 ١٢٤٨
 ١٢٤٩
 ١٢٥٠
 ١٢٥١
 ١٢٥٢
 ١٢٥٣
 ١٢٥٤
 ١٢٥٥
 ١٢٥٦
 ١٢٥٧
 ١٢٥٨
 ١٢٥٩
 ١٢٦٠
 ١٢٦١
 ١٢٦٢
 ١٢٦٣
 ١٢٦٤
 ١٢٦٥
 ١٢٦٦
 ١٢٦٧
 ١٢٦٨
 ١٢٦٩
 ١٢٧٠
 ١٢٧١
 ١٢٧٢
 ١٢٧٣
 ١٢٧٤
 ١٢٧٥
 ١٢٧٦
 ١٢٧٧
 ١٢٧٨
 ١٢٧٩
 ١٢٨٠
 ١٢٨١
 ١٢٨٢
 ١٢٨٣
 ١٢٨٤
 ١٢٨٥
 ١٢٨٦
 ١٢٨٧
 ١٢٨٨
 ١٢٨٩
 ١٢٩٠
 ١٢٩١
 ١٢٩٢
 ١٢٩٣
 ١٢٩٤
 ١٢٩٥
 ١٢٩٦
 ١٢٩٧
 ١٢٩٨
 ١٢٩٩
 ١٣٠٠
 ١٣٠١
 ١٣٠٢
 ١٣٠٣
 ١٣٠٤
 ١٣٠٥
 ١٣٠٦
 ١٣٠٧
 ١٣٠٨
 ١٣٠٩
 ١٣١٠
 ١٣١١
 ١٣١٢
 ١٣١٣
 ١٣١٤
 ١٣١٥
 ١٣١٦
 ١٣١٧
 ١٣١٨
 ١٣١٩
 ١٣٢٠
 ١٣٢١
 ١٣٢٢
 ١٣٢٣
 ١٣٢٤
 ١٣٢٥
 ١٣٢٦
 ١٣٢٧
 ١٣٢٨
 ١٣٢٩
 ١٣٣٠
 ١٣٣١
 ١٣٣٢
 ١٣٣٣
 ١٣٣٤
 ١٣٣٥
 ١٣٣٦
 ١٣٣٧
 ١٣٣٨
 ١٣٣٩
 ١٣٤٠
 ١٣٤١
 ١٣٤٢
 ١٣٤٣
 ١٣٤٤
 ١٣٤٥
 ١٣٤٦
 ١٣٤٧
 ١٣٤٨
 ١٣٤٩
 ١٣٥٠
 ١٣٥١
 ١٣٥٢
 ١٣٥٣
 ١٣٥٤
 ١٣٥٥
 ١٣٥٦
 ١٣٥٧
 ١٣٥٨
 ١٣٥٩
 ١٣٦٠
 ١٣٦١
 ١٣٦٢
 ١٣٦٣
 ١٣٦٤
 ١٣٦٥
 ١٣٦٦
 ١٣٦٧
 ١٣٦٨
 ١٣٦٩
 ١٣٧٠
 ١٣٧١
 ١٣٧٢
 ١٣٧٣
 ١٣٧٤
 ١٣٧٥
 ١٣٧٦
 ١٣٧٧
 ١٣٧٨
 ١٣٧٩
 ١٣٨٠
 ١٣٨١
 ١٣٨٢
 ١٣٨٣
 ١٣٨٤
 ١٣٨٥
 ١٣٨٦
 ١٣٨٧
 ١٣٨٨
 ١٣٨٩
 ١٣٩٠
 ١٣٩١
 ١٣٩٢
 ١٣٩٣
 ١٣٩٤
 ١٣٩٥
 ١٣٩٦
 ١٣٩٧
 ١٣٩٨
 ١٣٩٩
 ١٤٠٠
 ١٤٠١
 ١٤٠٢
 ١٤٠٣
 ١٤٠٤
 ١٤٠٥
 ١٤٠٦
 ١٤٠٧
 ١٤٠٨
 ١٤٠٩
 ١٤١٠
 ١٤١١
 ١٤١٢
 ١٤١٣
 ١٤١٤

[illegible][illegible]

في النسخة الاولى من هذا الكتاب...
 في النسخة الثانية...
 في النسخة الثالثة...
 في النسخة الرابعة...
 في النسخة الخامسة...
 في النسخة السادسة...
 في النسخة السابعة...
 في النسخة الثامنة...
 في النسخة التاسعة...
 في النسخة العاشرة...
 في النسخة الحادية عشرة...
 في النسخة الثانية عشرة...
 في النسخة الثالثة عشرة...
 في النسخة الرابعة عشرة...
 في النسخة الخامسة عشرة...
 في النسخة السادسة عشرة...
 في النسخة السابعة عشرة...
 في النسخة الثامنة عشرة...
 في النسخة التاسعة عشرة...
 في النسخة العشرون...
 في النسخة الحادية والعشرين...
 في النسخة الثانية والعشرين...
 في النسخة الثالثة والعشرين...
 في النسخة الرابعة والعشرين...
 في النسخة الخامسة والعشرين...
 في النسخة السادسة والعشرين...
 في النسخة السابعة والعشرين...
 في النسخة الثامنة والعشرين...
 في النسخة التاسعة والعشرين...
 في النسخة الثلاثين...

لا يتصور مع وجود حرف الجر نحو ضرب الدار فلان النسبة ليست كما استفيد
 من حرف الجر فمضرب في الدار ان الدار مضروب فيها لانها مضروبة بها كما
 قلنا هذا النقل في المفعول بلا واسطة اما في المفعول بالواسطة فلا نقل هناك
 لان الربط المستفاد من الواسطة بطريق صحيح لا يبقى منه شيء ان احدهما ان
 ما ذكره يقتضي ان يكون نسبة الفعل المتعدي بحرف الى المفعول بالواسطة نسبة
 الى ما هو له فينبغي ان يتعين انهما في مقام الفاعل اذ يوجد نحو ضرب زيد يوم الجمعة
 مع ان التصريح بخلافه وتبين ان نسبة اليه في سائر المفاعيل لما كانت بطريق
 النقل وجب في قيام مقام الفاعل دخول الواسطة عليها ولم يجد في النقل
 قوله اذ لا فائدة فيه والفاعل محل الفائدة فيجب ان يكون ما يقوم مقامه محلا لها
 ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل لالة الفعل عليه فاعله هذا
 فقيده قوله فالجميع سواء بما سنده في قول شيبه المفاعيل بالواسطة وانما قيد بالواسطة
 وان كان معنى مفعول فيه عند المصدر فلا يظهر من القول انفسه قال في قوله
 قيل وقال والبواق سواء كان انصره واظهر لعينه البواق في سواء فجوان وقوعها

في النسخة الاولى من هذا الكتاب...
 في النسخة الثانية...
 في النسخة الثالثة...
 في النسخة الرابعة...
 في النسخة الخامسة...
 في النسخة السادسة...
 في النسخة السابعة...
 في النسخة الثامنة...
 في النسخة التاسعة...
 في النسخة العاشرة...
 في النسخة الحادية عشرة...
 في النسخة الثانية عشرة...
 في النسخة الثالثة عشرة...
 في النسخة الرابعة عشرة...
 في النسخة الخامسة عشرة...
 في النسخة السادسة عشرة...
 في النسخة السابعة عشرة...
 في النسخة الثامنة عشرة...
 في النسخة التاسعة عشرة...
 في النسخة الثلاثين...

في النسخة الاولى من هذا الكتاب...
 في النسخة الثانية...
 في النسخة الثالثة...
 في النسخة الرابعة...
 في النسخة الخامسة...
 في النسخة السادسة...
 في النسخة السابعة...
 في النسخة الثامنة...
 في النسخة التاسعة...
 في النسخة العاشرة...
 في النسخة الحادية عشرة...
 في النسخة الثانية عشرة...
 في النسخة الثالثة عشرة...
 في النسخة الرابعة عشرة...
 في النسخة الخامسة عشرة...
 في النسخة السادسة عشرة...
 في النسخة السابعة عشرة...
 في النسخة الثامنة عشرة...
 في النسخة التاسعة عشرة...
 في النسخة الثلاثين...

موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه وفيه ان حال المواقف على تقدير
وجود المفعول به وانما الجمل حالها على تقدير عدمه فالتعرض لها على تقدير
وجوده مستلزم مع انه اراد التصريح بردم من قال ان البواقي على تقدير عدمه
ليست سواء كما اراد التصريح بردم من قال ان المفعول به اذا وجد مع المفاعيل
لم يتعين فقال واذا وجد الخ **قوله** اي تجسيم ما سوى المفعول به وهو الزمان
للمعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة ان قلت ينبغي
ان يكون المفعول بالواسطة متعينين لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول به قلنا
صوة الجرم كانت منافية لحالة الفاعل اعني الرفع منعت ان يكون في درجة
المفعول بالواسطة **قوله** سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل لا يخفى
ان هذا القيد ما ينساق اليه الذهن بلا شبهة يعني انه لم يرد الاستواء الشامل
لجواز وقوعها موقع الفاعل امتناع وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم ان يكون
لترتب الجراء على قوله وان لم يكن **قوله** لان فيه معنى الفاعلية لا يخفى
ان هذا الدليل يقتضي ان يكون الاول من بابا عليت اولى من ثانيه لانه وان كان مفعولا
الاعلام فاعل العلم **قوله** اما عند عدمه اه اقل لا يخفى لان التباس يلزم من المفعول الثاني في
مرارة قلنا خوف التباس لان التأخير واجل على المفعولان لكن لما كان مع ذلك
صلا كان يكون مفعولا اول وهو اولان يقوم مقام الفاعل امكان يقع احيدة ولا اشتباه وكثير
ما يجتزى عن قول السب قال منها المبتدأ عطف على قوله فانه الفاعل **قوله** ومن
جاء المرفوع بيان حاصل المعنى لان من التبعيض يحتمل ان يراد التبعيض بقدر المضما
اي من جملة افراد علمه الاصل فيهما اي في المبتدأ والخبر وهو ان يكون المبتدأ
مسندا اليه دون ما اذا كان مسندا فانه مبتدأ يصب على الضميمة وهذا لم يكن قائما فالتأخر
ابوه زيد مبتدأ لاحتمال ان يكون خبرا لا يند وليس لهذا القسم من المبتدأ

الاستدراك انما لم يرد في البواقي في المفعول به
وقوله سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل
موقع المفعول به وانما الجمل حالها على تقدير
وجوده مستلزم مع انه اراد التصريح بردم من
قال ان البواقي على تقدير عدمه ليست سواء
كما اراد التصريح بردم من قال ان المفعول به
اذا وجد مع المفاعيل لم يتعين فقال واذا
وجد الخ **قوله** اي تجسيم ما سوى المفعول
به وهو الزمان للمعين والمكان المعين والمصدر
المقيد والمفعول بالواسطة ان قلت ينبغي
ان يكون المفعول بالواسطة متعينين لان يقع
مقام الفاعل لانه مفعول به قلنا صوة الجرم
كانت منافية لحالة الفاعل اعني الرفع منعت
ان يكون في درجة المفعول بالواسطة **قوله**
سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل لا يخفى
ان هذا القيد ما ينساق اليه الذهن بلا شبهة
يعني انه لم يرد الاستواء الشامل لجواز
وقوعها موقع الفاعل امتناع وقوعها موقع
الفاعل حتى يلزم ان يكون لترتب الجراء على
قوله وان لم يكن **قوله** لان فيه معنى
الفاعلية لا يخفى ان هذا الدليل يقتضي ان
يكون الاول من بابا عليت اولى من ثانيه
لانه وان كان مفعولا الاعلام فاعل العلم
قوله اما عند عدمه اه اقل لا يخفى لان
التباس يلزم من المفعول الثاني في مرارة
قلنا خوف التباس لان التأخير واجل على
المفعولان لكن لما كان مع ذلك صلا كان
يكون مفعولا اول وهو اولان يقوم مقام
الفاعل امكان يقع احيدة ولا اشتباه
وكثير ما يجتزى عن قول السب قال منها
المبتدأ عطف على قوله فانه الفاعل **قوله**
ومن جاء المرفوع بيان حاصل المعنى لان
من التبعيض يحتمل ان يراد التبعيض بقدر
المضما اي من جملة افراد علمه الاصل فيهما
اي في المبتدأ والخبر وهو ان يكون المبتدأ
مسندا اليه دون ما اذا كان مسندا فانه
مبتدأ يصب على الضميمة وهذا لم يكن
قائما فالتأخر ابوه زيد مبتدأ لاحتمال
ان يكون خبرا لا يند وليس لهذا القسم
من المبتدأ

موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه وفيه ان حال المواقف على تقدير
وجود المفعول به وانما الجمل حالها على تقدير عدمه فالتعرض لها على تقدير
وجوده مستلزم مع انه اراد التصريح بردم من قال ان البواقي على تقدير عدمه
ليست سواء كما اراد التصريح بردم من قال ان المفعول به اذا وجد مع المفاعيل
لم يتعين فقال واذا وجد الخ **قوله** اي تجسيم ما سوى المفعول به وهو الزمان
للمعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة ان قلت ينبغي
ان يكون المفعول بالواسطة متعينين لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول به قلنا
صوة الجرم كانت منافية لحالة الفاعل اعني الرفع منعت ان يكون في درجة
المفعول بالواسطة **قوله** سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل لا يخفى
ان هذا القيد ما ينساق اليه الذهن بلا شبهة يعني انه لم يرد الاستواء الشامل
لجواز وقوعها موقع الفاعل امتناع وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم ان يكون
لترتب الجراء على قوله وان لم يكن **قوله** لان فيه معنى الفاعلية لا يخفى
ان هذا الدليل يقتضي ان يكون الاول من بابا عليت اولى من ثانيه لانه وان كان مفعولا
الاعلام فاعل العلم **قوله** اما عند عدمه اه اقل لا يخفى لان التباس يلزم من المفعول الثاني في
مرارة قلنا خوف التباس لان التأخير واجل على المفعولان لكن لما كان مع ذلك
صلا كان يكون مفعولا اول وهو اولان يقوم مقام الفاعل امكان يقع احيدة ولا اشتباه وكثير
ما يجتزى عن قول السب قال منها المبتدأ عطف على قوله فانه الفاعل **قوله** ومن
جاء المرفوع بيان حاصل المعنى لان من التبعيض يحتمل ان يراد التبعيض بقدر المضما
اي من جملة افراد علمه الاصل فيهما اي في المبتدأ والخبر وهو ان يكون المبتدأ
مسندا اليه دون ما اذا كان مسندا فانه مبتدأ يصب على الضميمة وهذا لم يكن قائما فالتأخر
ابوه زيد مبتدأ لاحتمال ان يكون خبرا لا يند وليس لهذا القسم من المبتدأ

قوله اي الاسم الذي يوجد فيه عامل لفظي صلاحي ان العبادة وان كانت
ظاهرة في سلب العموم لكن المراد عموم السلب اما باعتبار ان الاسم يبطئ معنى الجمعية
فصاحبها محسوسا او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعلم من عموم السلب لكن
المراد هو هذا بقربية المقام واما القول بان العبادة ان حملت على العدد والافاد
عموم السلب فتعذر واما انك النفي بقوله اصلا رد اعلى من زعم ان المراد
بالعوامل اللفظية توسيع المبتدأ والخبر كباب ان واخواته لا يتقصص
التعريف بقولك بحسبك زيد وذلك لان الذهن لا ينتقل من العوامل
اللفظية الى خصوص التوسيع **قوله** وكأنه اراد بالعامل اللفظي ما يكون
مؤثرا في المعنى وذلك لان الظاهر ان المؤثر لفظا مؤثر معني ولك ان تقول
ايضا ان الحرف الزائد كالشعر وموان التجويد اعلم من ان يكون حقيقيا او حكيا
ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على محل اسمان بناء على كون فروع المحل لا بد من
قلنا العمل جواز ذلك معني على توهم ان اسمها كان مبتدأ ولا يحجب بان ان لا تغير
معنى الجملة فكانت كما تحذف الزائدة وفادتها التوكيد اما اوله فلا يدخل اسمها في
المبتدأ واما الثاني فلا بد غير حاسم لما في الشهرة بجواز العطف على محل اسم لا ينفى الجمع
انها مغيرة لغير الجملة ولا يحجب عنها بان العطف ليس على محل اسم بل على المجموع المركب
من لا واسمها لان القضية سالبة لا معدولة الموضوع **قوله** وثاني قسمي المبتدأ
قد اشار به الى ان لفظ المبتدأ مشتق من معنى مشترك لفظي كما ذهب

[illegible]

۴۔ حکام مختلفہ ۱۱۔ قوکنہ ذہبی آہریت قال البدنہ امر مشترک بین یوں فلا حکم جمہوری مدد احد الا

[illegible][illegible][illegible]

من غير ان يضرب بالاسم قولنا قد بينا عدم الاحتياج الى التحويل الى المرفوع الجود يضرب اليه فوعا بالمتن المذكور

٢٤٥

غيره عارض فيجوز التثنية والالتباس **قوله** هو الاسم الجرد ولك
ان تقول اي هو المرفوع الجرد لانه ذكر اسم المرفوع فلا يصدق التعريف على
يضرب في يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور وهذا الوجه اسم من
تقدير الاسم لان المراد به ان كان الاسم حقيقة خرج عنه بعض الاخبار وهو ما
اذا كان مركبا او لفظا يرد به نفسه كالجسق وضرب ومن وان كان الاسم
حقيقة واحكاما دخل فيه المثال المذكور والجملة ايضا مع انه مصرح بخلافه
وذلك لصحة التعبير عنهما بالاسم ويمكن ان يقال ان المثال المذكور لا يصح التعبير
عنه بالاسم مع بقاء ربطه فان ربط يضرب الى زيد ليس بمعنى هو هو
ربط الاسم الذي اقيم مقامه الى زيد بمعنى هو هو نعم بقي امر الجملة اللهم
الا ان يراد بالاسم الحكمي لفظ يعد واحد ويصح التعبير عنه بالاسم **قوله**
فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد لانه لا يصدق على يضرب في زيد يضرب
قوله اي ما يوقع به الاسناد قد اشار به الى ان الباء متعلقة بالايقام المضمن
لا بالاسناد لانه بنفسه متعلق بالاسناد فلا حاجة الى الباء **قوله** ولك ان تقول المراد
المسند به الى مبتدأ بقرينة انها مركبان متلازمان كما اشار اليه بذلك في معاني
العنوان **قوله** او يجعل الباء بمعنى ال قال قدس سر في الحاشية فوكا **قوله**
تغير العبارة ان لا يشبهه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ ثم يظهر بقوله بقا فائدة
والاحتياج الى التحويل وقد بينا عدم الاحتياج الى التحويل على التقديرين يخرج به القسم الثاني
يتعلق بلا بدله حرف جر مطلق ان معنى من فلا حاجة الى التحويل الى الباء بل هو الجسد باستاء التحويل الى

الاسم الجرد ولك ان تقول اي هو المرفوع الجرد لانه ذكر اسم المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب في يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور وهذا الوجه اسم من تقدير الاسم لان المراد به ان كان الاسم حقيقة خرج عنه بعض الاخبار وهو ما اذا كان مركبا او لفظا يرد به نفسه كالجسق وضرب ومن وان كان الاسم حقيقة واحكاما دخل فيه المثال المذكور والجملة ايضا مع انه مصرح بخلافه وذلك لصحة التعبير عنهما بالاسم ويمكن ان يقال ان المثال المذكور لا يصح التعبير عنه بالاسم مع بقاء ربطه فان ربط يضرب الى زيد ليس بمعنى هو هو ربط الاسم الذي اقيم مقامه الى زيد بمعنى هو هو نعم بقي امر الجملة اللهم الا ان يراد بالاسم الحكمي لفظ يعد واحد ويصح التعبير عنه بالاسم قوله فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد لانه لا يصدق على يضرب في زيد يضرب قوله اي ما يوقع به الاسناد قد اشار به الى ان الباء متعلقة بالايقام المضمن لا بالاسناد لانه بنفسه متعلق بالاسناد فلا حاجة الى الباء قوله ولك ان تقول المراد المسند به الى مبتدأ بقرينة انها مركبان متلازمان كما اشار اليه بذلك في معاني العنوان قوله او يجعل الباء بمعنى ال قال قدس سر في الحاشية فوكا قوله تغير العبارة ان لا يشبهه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ ثم يظهر بقوله بقا فائدة والاحتياج الى التحويل وقد بينا عدم الاحتياج الى التحويل على التقديرين يخرج به القسم الثاني يتعلق بلا بدله حرف جر مطلق ان معنى من فلا حاجة الى التحويل الى الباء بل هو الجسد باستاء التحويل الى

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

مجلس اول

تشرى الضمير فيجوز في الجار والمجرور للتخفيف وهو صفة ان كان المبتدأ الثاني نكرة
 كما في السمن منون بلدهم وكذا ان كان معرفا للآدم نحو البر الكريستين درهمان
 لان التعريف غير مقصود كما في قوله * ولقد امر على الشيمر بسنن وميمون
 ان يكون جارا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر ومنه ينبغي ان يقدّر منه
 مؤخر الثلاثيحتاج الى القول بجواز تقدير الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا
 وسماعي ان كان غير ذلك وذلك في الضمير المنصوب والمجرور ولا في الضمير
 المرفوع قال قدس سره في الحاشية الكرد واره شتروا من ذب التهم الكراشا عشر
 وستا والوق ستون صاعا والصباح اربعة امداد والمد المن قال وما وقع ظرفا او
 جاريا مجزا وهو الجار والمجرور لانه يوافقه في الاحكام ولهذا جعل بعضهم الظرف
 اسما لكل من الظرف والجار والمجرور واصطلاحا فيجوز ان يريد هذا الاطلاق كما هو
 ظم الشرح قوله اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكانا فلو قيل لها انهم اولا
 اظرف زمان لا يقيم جارا على اسم العبد اي يقوم بنفسه ويعبر عنها بالبخش ايضا في العبد
 لا يعلقها بالزمان وانما الظرف مطلقا متعلقا بالضمير والاستغناء عن ذلك المعنى والاعين

الفقوله الثاني واما ان المسمى لا يتعلق بالزمانا في اعتبار ذاته بل باعتبار وجوده في زمانه وبقائه في زمانه

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

لها كان للماء في امتلاك الماء مائاً وقيل انتصابه على المحالية ويجوز انتصابه على
المصدر أي بعد فرعين **قال** فلا كثر الفاعل ضمن المبتدأ معنى الشرط فان ما في
ما وقم موصولة او موصوف **قال** على انه أي كاشون واقصون عليه **قال** مقدار أي
مؤول يحل جعل التقدير يعني لتأويل تصميم الكلام اذ لو لم يصرف عن ظاهره لم يصح
نسبة التقدير إلى الظرف وذكر الباء في جملة قيل في توجيهه ان الباء انما دخلت على التمييز
نحو زيد طيب باباي بها والمعنى ان الظرف مقدار من حيث ان له جملة او من حيث انه
جملة أي مفروض انه جملة لنيابة عن الجملة او ان الباء لا لصاق والمعنى ان الظرف
مفروض ملتصق بجملة ويجوز ان يكون التقدير يعني الحق يقال قدرت هذا
بذا أي الحق به فالمعنى ان الظرف ملحق بالجملة الحق الجزئي بالكلّي واحسن
التوجيهات ما في الشرح **قول** تقدير الفعل هو من الافعال العامة الشاملة
للافعال غالباً كالوصول والكوز لانه الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة
اذا الساق الذهن اليها بحسب المقام ولا يجوز اظهار ذلك العامل لقيام القهينة على
تعيينه وسد الظرف مسدداً واما قوله تعالى فلا رة مستقر أعنده فمعناه مساكنة
غير متحرك **قول** لا بد له من متعلق اتفق النحاة على ذلك وفيه مجموعان في مثل
زيد في الدلالة الظرفية وهي نسبة لا تقتضي الاظرفا ومظروفاً اما الظرف فمدخولها و
اما المظروف فهو زيد ولا حاجة الى اعتبار امر آخر ان قيل هذا انما يصح اذا
كان الحكم بوقوع الظرفية لا بهو هو والحكمة ليس لا بهو هو قلنا لان ان الحكم ليس
لا بهو هو لا بد لذلك من تحليل مهم ان تقدير الفعل لا يصح الحكم بهو هو لا بتأويل
قول هو الاصل في العمل هو الفعل القياس على نحو الذي في المدار و
كل رجل في الدار ان قيل تقدير الجملة في الشاين للضرورة ولا ضرورة فيما
نحن فيه قلنا المبدأ الذي في الدار من المظرف المستقيم معروفاً فاذا ثبت تقدير الجملة

وَأَكْبَرُهُمَا إِلَى الْأَسْفَلِ لِتَقَابُلِهَا وَمِنْهَا مَنْ يَفْهَمُ مِنْهُمَا الْقَبْلَ وَالْآخِرَ

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام في الدنيا
وآدم عليه السلام في الجنة
والنبي محمد صلى الله عليه وسلم
في الدنيا والآخرة

في بعض المواضع ثبت في الكل قوله والاصل في الخبر لا امر اجليتوا فقال كان ولا يخفى ان عدم افادة الزمان والتقوى يقوى لافراد قوله وجان تأخير الاستماع وعمل التصديق كما هو مشرب العرب ولهذا كان لغتهم اوسع اللغات قوله لكنه قد يجحد حكم الخمسة كما يكون في الشرع يكون في النحو وغيره قال مستند الاستدلال على المدلول سواء كانت دلالة بنفسه او بما يجاوره من امر متقدم عليه نحو زيد قائم او امر متأخر عنه نحو غلام من جاءك قوله علمه وجب له صدر الكلام اي صدر داله او صدر نفسه مسماحة قول الاستفهام وغيره من القسم والتمني والترجي وخبر الشان ولا امر الاستدلال والشروط ونوع تضمين مثل الذي ياتني فله دعوه وبالجملة ما يغير اصل الكلام ويجعل نوعا آخر وانما اقتضى التصدير لان السامع يبنى الكلام الذي لم يصد له بالمغير على اصله فلو جاز ان يجمع بعدها ما غير لم يدر السامع اذا سمع ذلك المغير هو راجع الى ما قبل بالتغير او مغيرا سمي بعد من الكلام فيتشوش لذلك فنهى قوله وهذا ما يسيويه للاشارة الى انه لما لم يمتثل للمثل المتفق عليه نحو من جاءك قوله وذهب بعض النحاة الى ان سميويه قبل لان من زيد معناه النجار ام النجارا مثلا والوصف متعين بالخبرية والمقدمة الاولى في نحو صحة الاخبار الكفى في الجواب كذا الثانية صحة الاخبار عن الحياط زيد قوله لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدأ ثم تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب فدفعه ان من معرفة لانه في قوة ازيد ام عرو او خالد تطرف الابهام في هذا التسميات على المتكلم لا يوجب بها تنكير او لا يخفى ضعفه ونقل عن سميويه جواز كون المبتدأ ذكر والخبر معرفة اذا كانت السكرة متضمنة للاستفهام او افعال التفضيل مقدما على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مرت برجل افضل منه ابوه قال وكانا معرفتين الضابطة في جعل احدهما مبتدأ والاخر خبرا ان ما زعمت السامع

في بعض المواضع ثبت في الكل قوله والاصل في الخبر لا امر اجليتوا فقال كان ولا يخفى ان عدم افادة الزمان والتقوى يقوى لافراد قوله وجان تأخير الاستماع وعمل التصديق كما هو مشرب العرب ولهذا كان لغتهم اوسع اللغات قوله لكنه قد يجحد حكم الخمسة كما يكون في الشرع يكون في النحو وغيره قال مستند الاستدلال على المدلول سواء كانت دلالة بنفسه او بما يجاوره من امر متقدم عليه نحو زيد قائم او امر متأخر عنه نحو غلام من جاءك قوله علمه وجب له صدر الكلام اي صدر داله او صدر نفسه مسماحة قول الاستفهام وغيره من القسم والتمني والترجي وخبر الشان ولا امر الاستدلال والشروط ونوع تضمين مثل الذي ياتني فله دعوه وبالجملة ما يغير اصل الكلام ويجعل نوعا آخر وانما اقتضى التصدير لان السامع يبنى الكلام الذي لم يصد له بالمغير على اصله فلو جاز ان يجمع بعدها ما غير لم يدر السامع اذا سمع ذلك المغير هو راجع الى ما قبل بالتغير او مغيرا سمي بعد من الكلام فيتشوش لذلك فنهى قوله وهذا ما يسيويه للاشارة الى انه لما لم يمتثل للمثل المتفق عليه نحو من جاءك قوله وذهب بعض النحاة الى ان سميويه قبل لان من زيد معناه النجار ام النجارا مثلا والوصف متعين بالخبرية والمقدمة الاولى في نحو صحة الاخبار الكفى في الجواب كذا الثانية صحة الاخبار عن الحياط زيد قوله لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدأ ثم تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب فدفعه ان من معرفة لانه في قوة ازيد ام عرو او خالد تطرف الابهام في هذا التسميات على المتكلم لا يوجب بها تنكير او لا يخفى ضعفه ونقل عن سميويه جواز كون المبتدأ ذكر والخبر معرفة اذا كانت السكرة متضمنة للاستفهام او افعال التفضيل مقدما على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مرت برجل افضل منه ابوه قال وكانا معرفتين الضابطة في جعل احدهما مبتدأ والاخر خبرا ان ما زعمت السامع

في بعض المواضع ثبت في الكل قوله والاصل في الخبر لا امر اجليتوا فقال كان ولا يخفى ان عدم افادة الزمان والتقوى يقوى لافراد قوله وجان تأخير الاستماع وعمل التصديق كما هو مشرب العرب ولهذا كان لغتهم اوسع اللغات قوله لكنه قد يجحد حكم الخمسة كما يكون في الشرع يكون في النحو وغيره قال مستند الاستدلال على المدلول سواء كانت دلالة بنفسه او بما يجاوره من امر متقدم عليه نحو زيد قائم او امر متأخر عنه نحو غلام من جاءك قوله علمه وجب له صدر الكلام اي صدر داله او صدر نفسه مسماحة قول الاستفهام وغيره من القسم والتمني والترجي وخبر الشان ولا امر الاستدلال والشروط ونوع تضمين مثل الذي ياتني فله دعوه وبالجملة ما يغير اصل الكلام ويجعل نوعا آخر وانما اقتضى التصدير لان السامع يبنى الكلام الذي لم يصد له بالمغير على اصله فلو جاز ان يجمع بعدها ما غير لم يدر السامع اذا سمع ذلك المغير هو راجع الى ما قبل بالتغير او مغيرا سمي بعد من الكلام فيتشوش لذلك فنهى قوله وهذا ما يسيويه للاشارة الى انه لما لم يمتثل للمثل المتفق عليه نحو من جاءك قوله وذهب بعض النحاة الى ان سميويه قبل لان من زيد معناه النجار ام النجارا مثلا والوصف متعين بالخبرية والمقدمة الاولى في نحو صحة الاخبار الكفى في الجواب كذا الثانية صحة الاخبار عن الحياط زيد قوله لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدأ ثم تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب فدفعه ان من معرفة لانه في قوة ازيد ام عرو او خالد تطرف الابهام في هذا التسميات على المتكلم لا يوجب بها تنكير او لا يخفى ضعفه ونقل عن سميويه جواز كون المبتدأ ذكر والخبر معرفة اذا كانت السكرة متضمنة للاستفهام او افعال التفضيل مقدما على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مرت برجل افضل منه ابوه قال وكانا معرفتين الضابطة في جعل احدهما مبتدأ والاخر خبرا ان ما زعمت السامع

[illegible]

الحکم علیہ بحسب ان کیوں متبادر و محکوم علیہ ورنہ الحاکم فی فیہ بحث لان ما ذکره انما یجب البیان علیہ علیہ انما

[illegible][illegible]

يطلب العلم بكونه وصفا لاخرى تجعل خبرا قول لا قينة فلو وجدت قينة معينة
للراد لم يجب التقدير مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذا المقصود تشبيهه الثالث بالاول
منه لعاب لا فاعلى لقلالات لعابه قوله او متساويين قيل لو اريد به التساوي في
التعريف والتخصيص كان خبره قوله او كانا معنيين لكنه لم يكتف به لانه لعل
التساوي في درجة التعريف وفيه ان مثل هذا الوجه غير مهم وبعبارة الشبهة
في التخصيص فالاول ان يقال لم يكتف به لغوات التفصيل قال او كان الخبر فعلا فيه
ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهي جملة وقد قدم بان
للراد فعل صورة كاجل ابن في ابن زيد مفرد باعتبار الصيغة خرقا فلا يرد نحو فاما الزيدان
لان الخبر ليس صورة وفيه ثمانية لاحكامه الى لفظه للاحتراز عن نحو زيد قام ابوهم
انه احتراز بها عنه في شروحه فالاول ان يقر سمي الجملة الفعلية فعلا تسمية لكل اسم جرد
المقدم ان قلت ينبغي ان يقول ايضا وكان خبر بعد لا او معناها نحو ما زيد لا فاعله
لوجوب تقديم المبتدأ ثم قلنا ذلك المبتدأ مشتعل على ماله صدر الكلام لا اشتغال على
النفي ومعلوم حاله بالمقايضة على ما سبق لتكرار العلم بحال ما بعد لا او معناها في
او بالبدل من لم يقل بوجوب التقدير في مثل الزيدان فاما المبتدأ فتفت الى لا لتباس المبتدأ
او الفاعل بناء على ان السامع لا يحل عليه لاستلزامه عود الضمير قيل ذكر مرجحه او خذ
الاصل قال واذ انضم الخبر للمفرد اي نفسه اذ لو تضمن متعلقه لا يجب الا تقدير
متعلقه نحو علم زيد بذلك تعتن في العبارة حيث قال تضمنوا بقول اشتغال
قيل الوجوب بتعدد الخبر فخص في الاستفهام وفيه نظر لكان النفي نحو ما قلنا ثم زيد
قوله لتصدر في جملة اعلم ان ما يقتضي صدر الكلام يكفيه ان يقيم
جملة من الجمال بحيث لا يتقدم عليه شيء من دكنى تلك الجملة ولا ماصلا
من تمامها من الكلم المتغيرة لمعناها كان وسائر ما يحدث معنى من المعاني

بلاخرى قالوا ان كان في خبره فاعلى لقلالات لعابه قوله او متساويين قيل لو اريد به التساوي في
التعريف والتخصيص كان خبره قوله او كانا معنيين لكنه لم يكتف به لانه لعل
التساوي في درجة التعريف وفيه ان مثل هذا الوجه غير مهم وبعبارة الشبهة
في التخصيص فالاول ان يقال لم يكتف به لغوات التفصيل قال او كان الخبر فعلا فيه
ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهي جملة وقد قدم بان
للراد فعل صورة كاجل ابن في ابن زيد مفرد باعتبار الصيغة خرقا فلا يرد نحو فاما الزيدان
لان الخبر ليس صورة وفيه ثمانية لاحكامه الى لفظه للاحتراز عن نحو زيد قام ابوهم
انه احتراز بها عنه في شروحه فالاول ان يقر سمي الجملة الفعلية فعلا تسمية لكل اسم جرد
المقدم ان قلت ينبغي ان يقول ايضا وكان خبر بعد لا او معناها نحو ما زيد لا فاعله
لوجوب تقديم المبتدأ ثم قلنا ذلك المبتدأ مشتعل على ماله صدر الكلام لا اشتغال على
النفي ومعلوم حاله بالمقايضة على ما سبق لتكرار العلم بحال ما بعد لا او معناها في
او بالبدل من لم يقل بوجوب التقدير في مثل الزيدان فاما المبتدأ فتفت الى لا لتباس المبتدأ
او الفاعل بناء على ان السامع لا يحل عليه لاستلزامه عود الضمير قيل ذكر مرجحه او خذ
الاصل قال واذ انضم الخبر للمفرد اي نفسه اذ لو تضمن متعلقه لا يجب الا تقدير
متعلقه نحو علم زيد بذلك تعتن في العبارة حيث قال تضمنوا بقول اشتغال
قيل الوجوب بتعدد الخبر فخص في الاستفهام وفيه نظر لكان النفي نحو ما قلنا ثم زيد
قوله لتصدر في جملة اعلم ان ما يقتضي صدر الكلام يكفيه ان يقيم
جملة من الجمال بحيث لا يتقدم عليه شيء من دكنى تلك الجملة ولا ماصلا
من تمامها من الكلم المتغيرة لمعناها كان وسائر ما يحدث معنى من المعاني

بلاخرى قالوا ان كان في خبره فاعلى لقلالات لعابه قوله او متساويين قيل لو اريد به التساوي في
التعريف والتخصيص كان خبره قوله او كانا معنيين لكنه لم يكتف به لانه لعل
التساوي في درجة التعريف وفيه ان مثل هذا الوجه غير مهم وبعبارة الشبهة
في التخصيص فالاول ان يقال لم يكتف به لغوات التفصيل قال او كان الخبر فعلا فيه
ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهي جملة وقد قدم بان
للراد فعل صورة كاجل ابن في ابن زيد مفرد باعتبار الصيغة خرقا فلا يرد نحو فاما الزيدان
لان الخبر ليس صورة وفيه ثمانية لاحكامه الى لفظه للاحتراز عن نحو زيد قام ابوهم
انه احتراز بها عنه في شروحه فالاول ان يقر سمي الجملة الفعلية فعلا تسمية لكل اسم جرد
المقدم ان قلت ينبغي ان يقول ايضا وكان خبر بعد لا او معناها نحو ما زيد لا فاعله
لوجوب تقديم المبتدأ ثم قلنا ذلك المبتدأ مشتعل على ماله صدر الكلام لا اشتغال على
النفي ومعلوم حاله بالمقايضة على ما سبق لتكرار العلم بحال ما بعد لا او معناها في
او بالبدل من لم يقل بوجوب التقدير في مثل الزيدان فاما المبتدأ فتفت الى لا لتباس المبتدأ
او الفاعل بناء على ان السامع لا يحل عليه لاستلزامه عود الضمير قيل ذكر مرجحه او خذ
الاصل قال واذ انضم الخبر للمفرد اي نفسه اذ لو تضمن متعلقه لا يجب الا تقدير
متعلقه نحو علم زيد بذلك تعتن في العبارة حيث قال تضمنوا بقول اشتغال
قيل الوجوب بتعدد الخبر فخص في الاستفهام وفيه نظر لكان النفي نحو ما قلنا ثم زيد
قوله لتصدر في جملة اعلم ان ما يقتضي صدر الكلام يكفيه ان يقيم
جملة من الجمال بحيث لا يتقدم عليه شيء من دكنى تلك الجملة ولا ماصلا
من تمامها من الكلم المتغيرة لمعناها كان وسائر ما يحدث معنى من المعاني

قوله في الموضع لا يستقبل قد جاء الماضى بمعنى
الاستقبال ايضاً وهو غير نادر قال ابو الوليد ليست لفظه اولاً للتديد بل للتخير
بين العبارتين قوله فقله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملائمتكم
ان قيل الموصول ليس عام الا لا يريد ان كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب مؤ
فوضه الشخص فما لا فاه الموت بالقتل فالمراد بالجنس صحة دخول الفاعلية
على العموم اذ به يصير مشبها باسماء الشرط في العموم والا بهما فيكون الفاء
زائدة او يكون الموصول خبراً قلنا قال الشيخ الرضى لا يجب العموم في الموصول
كافى اسماء الشروط اذ كان في وجه المخالفة لعدم غلب فيه العموم قوله لان
صحة دخوله عليه ولان دخول الفاء بملاحظة مشابهة للبدا بكمالات الشرط
ومقتضاها التصديق ومقتضاها اعتناء دخول النواسخ مطلقاً عليه وانما جاز
دخول ان لانها لا تغير معنى الكلام قوله والشرط والجزاء من قليل الاجزاء هذا
مبنى على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء فلا بد مما قيل من ان الجزاء قد يكون انشاء
قوله لانها لا تخير الكلام عن الخبرية لا بد ان يدعى ان ليس بها ما لم يختر قوله
قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه نقل عن المصنف انه قال في الايضاح من
سيبويه من دخول الفاء خبران بعيد من جهة الفقه والنقل اما النفاذ فقد استشه
سيبويه في كتابه بقوله الذين ينفقون اموالهم قوله قل الموت الذي اموال الفقه فيبعده
منه وقوعه في مخالفة الواححات قوله فوالله ما فاتكم قلوباً لكم القلوب الفتح والممد
ضمين دشن داشتن قال القليم قربة الدم للوقت لا الاجل لانه معصية لا مقص
وحاصل لا يدعى كونه في علم البلاغة قوله في عجزه قيل عجزه اصله لا ذكر
احسن الكلام ونحو الحمد لله اهل الجحيم على حذف الخبر اهل الجحيم هو
والقول بل المخصوص بالمدح او الذم خبر ولا يشده قوله لعل الموصول حاصل الكلام

قال الذي ياتي في اغلب في صلة الموصول صيغة الاستقبال قد جاء الماضى بمعنى
الاستقبال ايضاً وهو غير نادر قال ابو الوليد ليست لفظه اولاً للتديد بل للتخير
بين العبارتين قوله فقله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملائمتكم
ان قيل الموصول ليس عام الا لا يريد ان كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب مؤ
فوضه الشخص فما لا فاه الموت بالقتل فالمراد بالجنس صحة دخول الفاعلية
على العموم اذ به يصير مشبها باسماء الشرط في العموم والا بهما فيكون الفاء
زائدة او يكون الموصول خبراً قلنا قال الشيخ الرضى لا يجب العموم في الموصول
كافى اسماء الشروط اذ كان في وجه المخالفة لعدم غلب فيه العموم قوله لان
صحة دخوله عليه ولان دخول الفاء بملاحظة مشابهة للبدا بكمالات الشرط
ومقتضاها التصديق ومقتضاها اعتناء دخول النواسخ مطلقاً عليه وانما جاز
دخول ان لانها لا تغير معنى الكلام قوله والشرط والجزاء من قليل الاجزاء هذا
مبنى على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء فلا بد مما قيل من ان الجزاء قد يكون انشاء
قوله لانها لا تخير الكلام عن الخبرية لا بد ان يدعى ان ليس بها ما لم يختر قوله
قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه نقل عن المصنف انه قال في الايضاح من
سيبويه من دخول الفاء خبران بعيد من جهة الفقه والنقل اما النفاذ فقد استشه
سيبويه في كتابه بقوله الذين ينفقون اموالهم قوله قل الموت الذي اموال الفقه فيبعده
منه وقوعه في مخالفة الواححات قوله فوالله ما فاتكم قلوباً لكم القلوب الفتح والممد
ضمين دشن داشتن داشتن قال القليم قربة الدم للوقت لا الاجل لانه معصية لا مقص
وحاصل لا يدعى كونه في علم البلاغة قوله في عجزه قيل عجزه اصله لا ذكر
احسن الكلام ونحو الحمد لله اهل الجحيم على حذف الخبر اهل الجحيم هو
والقول بل المخصوص بالمدح او الذم خبر ولا يشده قوله لعل الموصول حاصل الكلام

ان الموصول ليس عام الا لا يريد ان كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب مؤ

قوله في الموضع لا يستقبل قد جاء الماضى بمعنى
الاستقبال ايضاً وهو غير نادر قال ابو الوليد ليست لفظه اولاً للتديد بل للتخير
بين العبارتين قوله فقله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملائمتكم
ان قيل الموصول ليس عام الا لا يريد ان كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب مؤ
فوضه الشخص فما لا فاه الموت بالقتل فالمراد بالجنس صحة دخول الفاعلية
على العموم اذ به يصير مشبها باسماء الشرط في العموم والا بهما فيكون الفاء
زائدة او يكون الموصول خبراً قلنا قال الشيخ الرضى لا يجب العموم في الموصول
كافى اسماء الشروط اذ كان في وجه المخالفة لعدم غلب فيه العموم قوله لان
صحة دخوله عليه ولان دخول الفاء بملاحظة مشابهة للبدا بكمالات الشرط
ومقتضاها التصديق ومقتضاها اعتناء دخول النواسخ مطلقاً عليه وانما جاز
دخول ان لانها لا تغير معنى الكلام قوله والشرط والجزاء من قليل الاجزاء هذا
مبنى على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء فلا بد مما قيل من ان الجزاء قد يكون انشاء
قوله لانها لا تخير الكلام عن الخبرية لا بد ان يدعى ان ليس بها ما لم يختر قوله
قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه نقل عن المصنف انه قال في الايضاح من
سيبويه من دخول الفاء خبران بعيد من جهة الفقه والنقل اما النفاذ فقد استشه
سيبويه في كتابه بقوله الذين ينفقون اموالهم قوله قل الموت الذي اموال الفقه فيبعده
منه وقوعه في مخالفة الواححات قوله فوالله ما فاتكم قلوباً لكم القلوب الفتح والممد
ضمين دشن داشتن داشتن قال القليم قربة الدم للوقت لا الاجل لانه معصية لا مقص
وحاصل لا يدعى كونه في علم البلاغة قوله في عجزه قيل عجزه اصله لا ذكر
احسن الكلام ونحو الحمد لله اهل الجحيم على حذف الخبر اهل الجحيم هو
والقول بل المخصوص بالمدح او الذم خبر ولا يشده قوله لعل الموصول حاصل الكلام

قوله في الموضع لا يستقبل قد جاء الماضى بمعنى
الاستقبال ايضاً وهو غير نادر قال ابو الوليد ليست لفظه اولاً للتديد بل للتخير
بين العبارتين قوله فقله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملائمتكم
ان قيل الموصول ليس عام الا لا يريد ان كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب مؤ
فوضه الشخص فما لا فاه الموت بالقتل فالمراد بالجنس صحة دخول الفاعلية
على العموم اذ به يصير مشبها باسماء الشرط في العموم والا بهما فيكون الفاء
زائدة او يكون الموصول خبراً قلنا قال الشيخ الرضى لا يجب العموم في الموصول
كافى اسماء الشروط اذ كان في وجه المخالفة لعدم غلب فيه العموم قوله لان
صحة دخوله عليه ولان دخول الفاء بملاحظة مشابهة للبدا بكمالات الشرط
ومقتضاها التصديق ومقتضاها اعتناء دخول النواسخ مطلقاً عليه وانما جاز
دخول ان لانها لا تغير معنى الكلام قوله والشرط والجزاء من قليل الاجزاء هذا
مبنى على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء فلا بد مما قيل من ان الجزاء قد يكون انشاء
قوله لانها لا تخير الكلام عن الخبرية لا بد ان يدعى ان ليس بها ما لم يختر قوله
قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه نقل عن المصنف انه قال في الايضاح من
سيبويه من دخول الفاء خبران بعيد من جهة الفقه والنقل اما النفاذ فقد استشه
سيبويه في كتابه بقوله الذين ينفقون اموالهم قوله قل الموت الذي اموال الفقه فيبعده
منه وقوعه في مخالفة الواححات قوله فوالله ما فاتكم قلوباً لكم القلوب الفتح والممد
ضمين دشن داشتن داشتن قال القليم قربة الدم للوقت لا الاجل لانه معصية لا مقص
وحاصل لا يدعى كونه في علم البلاغة قوله في عجزه قيل عجزه اصله لا ذكر
احسن الكلام ونحو الحمد لله اهل الجحيم على حذف الخبر اهل الجحيم هو
والقول بل المخصوص بالمدح او الذم خبر ولا يشده قوله لعل الموصول حاصل الكلام

[illegible]

بکذا صق المقال ووج لقیل والقال ۱۲

قوله غولمك لا فعل كذا قد يستعمل العرب في قسم السؤال غولمك لا فعل من قول
للقوعات أشار به إلى أن قوله خبران واخواتها مبتدأ محذوف الخبر بقرينة ما سبق
فقوله هو المسند ابتداء الكلام يحتمل أن يكون المستند خبره وقوله هو صيغة الفصل و
انما يقل منها لأنه في الأصل خبر المبتدأ فلا يقص على ما هو مشعر بكونه بابا على أحد **قوله** أما
اقتباهم السعير الاخوات للاشبهاء والنظائر ما بينهما من التقارب والتماثل كإبياتهما
قوله لا ابتداء كما ذهب إليه الكوفيون لضعف تلك العوامل عن عليين **قوله** لا

لما شابهت ولا تنقصه الجائز على السواء فلا ولي ان قيل فيها قال جدد دخول احد
هذه الحروف زاد لفظ احد ليصدق التعريف على كل من امر د يعرف ان قلت المعرف
ان كان مجموع اخبار تلك الحروف فلا خفاء في عدم صدقه عليها لانها ليست بمعرف
احدها وان كان كلام من خبر ان واخواتها فلا يصدق على مجموع اخبار واخواتها انها بعد
احدها قلنا المعرف حقيقة خبر هذا الباب وذلك اما بتقدير المضاد اي
جواب ما يشترطه النكاش
خبر باب ان واخواتها ويجعل قوله ان واخواتها مجازا عن هذا المعنى وانما
لم يجعل كلامه على قون لم يخمن تعريفات كل واحد واحد لان المقام مقام التعريف
ولان المناسب للتوزيم اخبار ان واخواتها بصيغة الجمع قوله لا يرك اشقيهما
لفظا ومعنى اما لفظا فبالعمل واما معنى فلا لسحاب معانيها الى معانيها
فان تأتينا بالحكم فتلا يستحب الى الحكوم به وعليه وعلى كل تقدير
لا ينقص التعريف قوله ببل يقوم ونحوه المبني الذي بعد ان للضرورة

[illegible]

[illegible][illegible]

قوله لا يوصف الا بمصوب واغترض عليه بان ذلك مذهب جماعة منهم واما الآخرون فقد جوزوا الرفع جلا على الحل كما في جوابه اسم رفع على ما هو الظاهر انما قال ذلك لجواز ارتفاع صفة جلا على الحل كما ذهب اليه جماعة قوله لا الظرف لا يمتنع الظرف ونحوه من الحال بدليل ما سمعنا قوله لئلا يلزم الكذب انما يلزم الكذب لان المجموع خبر واحد حقيقة فكذلك لا يلاق هذا البصر اسود والحوصل نفى كون غلام رجل جامعا للظرف وتكونه في اللاد ان قلت جعل الخبر من هذا التقدير ليس الا اذا انتمم لا تقصير على احدهما ولا يمتنع ان تقصير ههنا على ههنا قلنا امتناع لا تقصير على الاول كاف فذاك قوله لا لا النفي عليه لا النفي يقتضي منفيا ولو لم يكن ههنا قرينة خصوصية على امر شامل او لان النفي رفع الوجود وفيه ان النفي للاستفاد من لرفع الوجود الرابطة سواء كان ظرف الوجود او غيره قوله اي لا يظهر من الخبر في اللفظ قال لا نداسي لادري من اين هذا العقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة او اما اذا قامت قرينة فعندني تمييز يجب الحذف وعندنا الجانبين يجوز قوله والمراد الاسم هو الاول قوله فيقولون معنى قوله لم يكون حيث لا من اسماء الافعال ورفيعة المصنف بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعد ها يدل ايضا على فساد هذا القول قوله واما بنو تميم لم وذلك لانهم لم يسموا على القبيلة بالاسم والفعل قوله اعلم ليس لمفهوم من المثال ومن قوله المشبهين بالبين لا يشبههما بل يشبهون بهما

قوله لا يوصف الا بمصوب واغترض عليه بان ذلك مذهب جماعة منهم واما الآخرون فقد جوزوا الرفع جلا على الحل كما في جوابه اسم رفع على ما هو الظاهر انما قال ذلك لجواز ارتفاع صفة جلا على الحل كما ذهب اليه جماعة قوله لا الظرف لا يمتنع الظرف ونحوه من الحال بدليل ما سمعنا قوله لئلا يلزم الكذب انما يلزم الكذب لان المجموع خبر واحد حقيقة فكذلك لا يلاق هذا البصر اسود والحوصل نفى كون غلام رجل جامعا للظرف وتكونه في اللاد ان قلت جعل الخبر من هذا التقدير ليس الا اذا انتمم لا تقصير على احدهما ولا يمتنع ان تقصير ههنا على ههنا قلنا امتناع لا تقصير على الاول كاف فذاك قوله لا لا النفي عليه لا النفي يقتضي منفيا ولو لم يكن ههنا قرينة خصوصية على امر شامل او لان النفي رفع الوجود وفيه ان النفي للاستفاد من لرفع الوجود الرابطة سواء كان ظرف الوجود او غيره قوله اي لا يظهر من الخبر في اللفظ قال لا نداسي لادري من اين هذا العقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة او اما اذا قامت قرينة فعندني تمييز يجب الحذف وعندنا الجانبين يجوز قوله والمراد الاسم هو الاول قوله فيقولون معنى قوله لم يكون حيث لا من اسماء الافعال ورفيعة المصنف بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعد ها يدل ايضا على فساد هذا القول قوله واما بنو تميم لم وذلك لانهم لم يسموا على القبيلة بالاسم والفعل قوله اعلم ليس لمفهوم من المثال ومن قوله المشبهين بالبين لا يشبههما بل يشبهون بهما

قوله لا يوصف الا بمصوب واغترض عليه بان ذلك مذهب جماعة منهم واما الآخرون فقد جوزوا الرفع جلا على الحل كما في جوابه اسم رفع على ما هو الظاهر انما قال ذلك لجواز ارتفاع صفة جلا على الحل كما ذهب اليه جماعة قوله لا الظرف لا يمتنع الظرف ونحوه من الحال بدليل ما سمعنا قوله لئلا يلزم الكذب انما يلزم الكذب لان المجموع خبر واحد حقيقة فكذلك لا يلاق هذا البصر اسود والحوصل نفى كون غلام رجل جامعا للظرف وتكونه في اللاد ان قلت جعل الخبر من هذا التقدير ليس الا اذا انتمم لا تقصير على احدهما ولا يمتنع ان تقصير ههنا على ههنا قلنا امتناع لا تقصير على الاول كاف فذاك قوله لا لا النفي عليه لا النفي يقتضي منفيا ولو لم يكن ههنا قرينة خصوصية على امر شامل او لان النفي رفع الوجود وفيه ان النفي للاستفاد من لرفع الوجود الرابطة سواء كان ظرف الوجود او غيره قوله اي لا يظهر من الخبر في اللفظ قال لا نداسي لادري من اين هذا العقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة او اما اذا قامت قرينة فعندني تمييز يجب الحذف وعندنا الجانبين يجوز قوله والمراد الاسم هو الاول قوله فيقولون معنى قوله لم يكون حيث لا من اسماء الافعال ورفيعة المصنف بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعد ها يدل ايضا على فساد هذا القول قوله واما بنو تميم لم وذلك لانهم لم يسموا على القبيلة بالاسم والفعل قوله اعلم ليس لمفهوم من المثال ومن قوله المشبهين بالبين لا يشبههما بل يشبهون بهما

قوله لا يوصف الا بمصوب واغترض عليه بان ذلك مذهب جماعة منهم واما الآخرون فقد جوزوا الرفع جلا على الحل كما في جوابه اسم رفع على ما هو الظاهر انما قال ذلك لجواز ارتفاع صفة جلا على الحل كما ذهب اليه جماعة قوله لا الظرف لا يمتنع الظرف ونحوه من الحال بدليل ما سمعنا قوله لئلا يلزم الكذب انما يلزم الكذب لان المجموع خبر واحد حقيقة فكذلك لا يلاق هذا البصر اسود والحوصل نفى كون غلام رجل جامعا للظرف وتكونه في اللاد ان قلت جعل الخبر من هذا التقدير ليس الا اذا انتمم لا تقصير على احدهما ولا يمتنع ان تقصير ههنا على ههنا قلنا امتناع لا تقصير على الاول كاف فذاك قوله لا لا النفي عليه لا النفي يقتضي منفيا ولو لم يكن ههنا قرينة خصوصية على امر شامل او لان النفي رفع الوجود وفيه ان النفي للاستفاد من لرفع الوجود الرابطة سواء كان ظرف الوجود او غيره قوله اي لا يظهر من الخبر في اللفظ قال لا نداسي لادري من اين هذا العقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة او اما اذا قامت قرينة فعندني تمييز يجب الحذف وعندنا الجانبين يجوز قوله والمراد الاسم هو الاول قوله فيقولون معنى قوله لم يكون حيث لا من اسماء الافعال ورفيعة المصنف بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعد ها يدل ايضا على فساد هذا القول قوله واما بنو تميم لم وذلك لانهم لم يسموا على القبيلة بالاسم والفعل قوله اعلم ليس لمفهوم من المثال ومن قوله المشبهين بالبين لا يشبههما بل يشبهون بهما

ولا يصح ان يقران المفعول ما يتعلق به الفعل اولاً بالذات والحال ليست كالأفعال
تعلقها به بواسطة انها مبنية لمبدأ فاعله او مفعوله ولكن المستثنى لان تعلقه
بواسطة انه مخبر عن امر يقع مفعوله على سبيل الاتفاق ومن هنا يخرج من تعلق
الفاعيل بالفعل بالذات فعله في ما بالواسطة يظهر توجه فعله الى المفعول في الفاعيل
اصلاً في ما يتناول قوله فانه لا يقع اطلاق صيغة المفعول عليها اي يصح اطلاق
المفعول الضمير عليها لان اطلاق المفعول العربي على الخمسة ان قلنا من مخرج
صدق المقيد صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق المقيد وامتناع صدق
المطلق قلنا مطلق هذا المقيد معنى قيل به وله وفيه ومعه لا المفعول كما في
زيد حسن الفاعل قال اسم ماضيه فاعل فعل حقيقة او كما في دخل فيه ضرب ضرباً
على صيغة المجهول قوله بحيث يصح اسناده اليه اي على تقدير ان كان مثبتاً
او سواء كان بطريق النفي والاثبات فلا يبطل الطرف بمثل ما ضربت ضرباً شديداً قوله
لان يكون مؤنثاً فيه كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليه دخول لامثلة لآية
قوله وانما يدل لفظ الاسم قبل انما زيد ليخرج ضربت الثاني في ضربت ضمت
لانها شئ فعله المتكلم اعترض عليه بانه لا حاجة الى ذكر الاسم لانه ذكر احوال الاسم
فالقول ماضياً كان في قوله اسم ماضياً بانه ان اراد بفعل ضربت قوله والتكلم به اتجه عليهم ان
الفعل لا يتناول الفعل بل يتناول فاعله اصطلاحاً لا حقيقياً والذكر داخل في ماضياً بحيث لا يخرج
بقوله اسم لو سلم التناول فهو باعتبار انه مفعول اسم فلا يخرج به وان اراد فعل
قوله قوله اسم كان على كونه مؤنثاً بالوضع لا بالشيء انفسها واذا اراد به ماضياً فصدق عليها انما والاولى على

منه في قوله لا يصح ان يقران المفعول ما يتعلق به الفعل اولاً بالذات والحال ليست كالأفعال تعلقها به بواسطة انها مبنية لمبدأ فاعله او مفعوله ولكن المستثنى لان تعلقه بواسطة انه مخبر عن امر يقع مفعوله على سبيل الاتفاق ومن هنا يخرج من تعلق الفاعيل بالفعل بالذات فعله في ما بالواسطة يظهر توجه فعله الى المفعول في الفاعيل اصلاً في ما يتناول قوله فانه لا يقع اطلاق صيغة المفعول عليها اي يصح اطلاق المفعول الضمير عليها لان اطلاق المفعول العربي على الخمسة ان قلنا من مخرج صدق المقيد صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق المقيد وامتناع صدق المطلق قلنا مطلق هذا المقيد معنى قيل به وله وفيه ومعه لا المفعول كما في زيد حسن الفاعل قال اسم ماضيه فاعل فعل حقيقة او كما في دخل فيه ضرب ضرباً على صيغة المجهول قوله بحيث يصح اسناده اليه اي على تقدير ان كان مثبتاً او سواء كان بطريق النفي والاثبات فلا يبطل الطرف بمثل ما ضربت ضرباً شديداً قوله لان يكون مؤنثاً فيه كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليه دخول لامثلة لآية قوله وانما يدل لفظ الاسم قبل انما زيد ليخرج ضربت الثاني في ضربت ضمت لانها شئ فعله المتكلم اعترض عليه بانه لا حاجة الى ذكر الاسم لانه ذكر احوال الاسم فالقول ماضياً كان في قوله اسم ماضياً بانه ان اراد بفعل ضربت قوله والتكلم به اتجه عليهم ان الفعل لا يتناول الفعل بل يتناول فاعله اصطلاحاً لا حقيقياً والذكر داخل في ماضياً بحيث لا يخرج بقوله اسم لو سلم التناول فهو باعتبار انه مفعول اسم فلا يخرج به وان اراد فعل قوله قوله اسم كان على كونه مؤنثاً بالوضع لا بالشيء انفسها واذا اراد به ماضياً فصدق عليها انما والاولى على

في قوله لا يصح ان يقران المفعول ما يتعلق به الفعل اولاً بالذات والحال ليست كالأفعال تعلقها به بواسطة انها مبنية لمبدأ فاعله او مفعوله ولكن المستثنى لان تعلقه بواسطة انه مخبر عن امر يقع مفعوله على سبيل الاتفاق ومن هنا يخرج من تعلق الفاعيل بالفعل بالذات فعله في ما بالواسطة يظهر توجه فعله الى المفعول في الفاعيل اصلاً في ما يتناول قوله فانه لا يقع اطلاق صيغة المفعول عليها اي يصح اطلاق المفعول الضمير عليها لان اطلاق المفعول العربي على الخمسة ان قلنا من مخرج صدق المقيد صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق المقيد وامتناع صدق المطلق قلنا مطلق هذا المقيد معنى قيل به وله وفيه ومعه لا المفعول كما في زيد حسن الفاعل قال اسم ماضيه فاعل فعل حقيقة او كما في دخل فيه ضرب ضرباً على صيغة المجهول قوله بحيث يصح اسناده اليه اي على تقدير ان كان مثبتاً او سواء كان بطريق النفي والاثبات فلا يبطل الطرف بمثل ما ضربت ضرباً شديداً قوله لان يكون مؤنثاً فيه كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليه دخول لامثلة لآية قوله وانما يدل لفظ الاسم قبل انما زيد ليخرج ضربت الثاني في ضربت ضمت لانها شئ فعله المتكلم اعترض عليه بانه لا حاجة الى ذكر الاسم لانه ذكر احوال الاسم فالقول ماضياً كان في قوله اسم ماضياً بانه ان اراد بفعل ضربت قوله والتكلم به اتجه عليهم ان الفعل لا يتناول الفعل بل يتناول فاعله اصطلاحاً لا حقيقياً والذكر داخل في ماضياً بحيث لا يخرج بقوله اسم لو سلم التناول فهو باعتبار انه مفعول اسم فلا يخرج به وان اراد فعل قوله قوله اسم كان على كونه مؤنثاً بالوضع لا بالشيء انفسها واذا اراد به ماضياً فصدق عليها انما والاولى على

[illegible]

القول هو ما كان كذا...
من ان ما أصبح جوب الخ...
القول هو ما كان كذا...
من ان ما أصبح جوب الخ...
القول هو ما كان كذا...
من ان ما أصبح جوب الخ...

مطلوع من مترتبة عليه ميل عليه القاء التفصيلية وافقته بعد ١٢

صريح الفعل وعدم المفعول الدال عليه ولهذا المعنى اعني لزاد المبالغة رضى
بعض المصادر التي يجب حذف عاملها نحو كبر لله وسلام عليك قوله فانه لو
اليد نفية اهذ لك لغوات المحصر الذي قصد به وجوب الحذف وكذا الحال اذا كان
مشتبها لم يكن بعد في قال داخل قيل صفة لغيره ولا يظهر ان يقال صفة لكل
من نفى ومعنى في قال على اسم ملحق او ملحق بآخر او ملحق بالعلل قال الشيم الرضى
دخول النفي على الاسم ليس شرط الحذف ان يكون في نحو ما كان زيد لا سير
او ما وجدتك لا سير البريد انما هو المصدر على انه مفعول مطلق
كما جاز ان يكون منصوبا بان ووجهه فالشرط ان يكون ناصبه خبرا
عن شيء لا يكون هو ان المصدر خبر اعنه قال لا يكون خبر اعنه بلا
تاويل ومبالغة قوله لا لو كان خبر اعنه ان قلت هو ليس مفعولا بل مفعول
المفعول قد يكون مفعولا ان قلت فيغوت فائدة تدوين علم الاخر ان قلت
اذا تعين مواضع الركع والنصب لا تقوت ولا يخفى انه لو اعتبر الشرائط والمصدر
كما اعتبر البعض من تلك الشبهة لكن ما ذكره قدس سره النسب
بالمقام قوله اي في موضع الخبر لا يخفى ان العبارة لا تعيد هذا القيد
الا كقولهم نحو ذلك الدك شكسته شدن قوله وانما جمع بين الضابطتين لا يخفى انهما
قد تجتمعان نحو ما زيد لا سير اسير او ما ينبغي ان يقال انما وجد قال لا سير البريد الذي
بيد قال ومنها ما وقع تفصيلا كما وجد حذف الفعل من الدلالة الجملة المستقرة على

القول هو ما كان كذا...
من ان ما أصبح جوب الخ...
القول هو ما كان كذا...
من ان ما أصبح جوب الخ...
القول هو ما كان كذا...
من ان ما أصبح جوب الخ...

القول هو ما كان كذا...
من ان ما أصبح جوب الخ...
القول هو ما كان كذا...
من ان ما أصبح جوب الخ...
القول هو ما كان كذا...
من ان ما أصبح جوب الخ...

القول هو ما كان كذا...
من ان ما أصبح جوب الخ...
القول هو ما كان كذا...
من ان ما أصبح جوب الخ...
القول هو ما كان كذا...
من ان ما أصبح جوب الخ...

المصدر الذي يفعل المذهب منه الى غاية التي هي مصدر وقيامها مقام عوامها
قال لا مضمون تحت الشائبة او خبرية نحو زيد يكتب قراءه بعد او يبعث
طعنا فاما يبعث او اما الا انما قال مضمون تحت يخرج نحو له يسفر جمع صحبة او يفت
اغتنم لا يخرج نحو له يسفر اقربا او سفر اعيد لان السفر القريب والبعيد ليس
انما السفر بل من انواعه قال متقدمة بيان للواقع واحتراز اذا جوز تقدير التفسير
نحو انتمون منا او قدون فلا مشردا قوله مصدرها اي المصدر المفهوم منها
قوله وبارت غرضه اي غايته وانما سمي غايته الشيء اثرها تحصل بعد الاثر الذي
يكون بعد الموت قوله اكل يشبه امر اي لا يشبهه نائبه امر فانه الواقع به
الجملة بحسب الظاهر المفعول المطلق لا يقال فاذا يخرج عن الضابطة اذا ذكر
المفعول المطلق نفسه لا نأقول قد جرت عادتهم على حذفه ولزوم مصدر
في موضعه فعلى هذا المصدر قوله ما وقع للتشبيه بموضع مصدر وقم كان يشبهه امر اسلم
عن المناقشة قوله عن نحو زيد صوته حسن قال سيويه يجب في مثله الرفع على انه بدل
وصف لكونه مع وصفه كاسم جعلوا الحال الموطئة حال لان وضعه معنى الحالية و
لذلك لم يجعله تأكيداً لفظياً لانه يفيد ما لا يفيد الاول قال الشيخ الرضي لا يمنع عند
ان يكون تأكيد او اذا ترك المصدر واتى بالوصف نحو له صوت
حسن فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف الموصوف قوله لا جاز
ليس في كثير من النسخ ولم يكن في نسخة الشيخ الرضي ولذا قال ولا بد من

علم قوله ويجوز النصيب من الموصوف اى موصوف حسن على انه مفعول مطلق لا مفعول ثانى وحسنه ان لا يوجب الحذف

عَلَى قَوْلِهِمْ
عَلَى قَوْلِهِمْ
عَلَى قَوْلِهِمْ

الحال المذكور في قوله تعالى
لن يكون نكيره الا انه يكون
البيان اي جبراً

الحق معني الوصف في ١١
الوصف في ١١
الوصف في ١١
الوصف في ١١

القبول والذكر في الذكر

مملكة تسمى بوجيب
التي هي من بلاد العرب
التي هي من بلاد العرب
التي هي من بلاد العرب

منه على تقدير كونها منصوبة على انهاء
الخلق والاعمال

حضرت امام الشافعي رحمه الله
 في قوله تعالى
 لا تأكل أموالكم بينكم بالباطل
 لا تأكل أموالكم بينكم بالباطل

شرط اخر هو ان يكون الاسم عارضا غير لازم ليدل على معنى الفعل المقدر اعني الحال
 فيخرج من ذلك زهد زهد الصلحاء ولا يخفى انه لا يخرج من قوله حركة في المحقولات
 حركة المحسوسات بخلاف اشتراط كونها عارضا فانها ايضا يخرج من قول
 اسم اه انما اشتراط ذلك ليدل على الفعل المقدر فان الجملة باشتمالها على الاسم تدل
 على نفس الفعل باشتمالها على صاحبها تدل على كماله لا بد للفعل منه اعني الفاعل قال
 سيويه هذا لا لا تقتضي عناء التقدير وحسنه الشيء الرضوان قيل لم يمحوا الا
 المذكور عاملا كما قال بعضهم اجيب بالمصدر عند محو لا يعمل الا اذا صحت تقديره
 بان وفعل منه وليس ذلك في مرتبه فاذا المصدر كانه قطع بوقوع الصوت
 وان الصوت ليس قطعاً بوقوعه قوله واحترز به عن نحو مرت بالبدل فاذا
 به صوت صوت حمار قال الشيخ الرضوان في مثله الاتباع بان يكون صفا
 او بدلا وضعف نضبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل كملوها م لا بد
 للفعل منه وقد اجاز والنصب فيه على الحال او المصدر لكن لا يجب حذف
 العامل قال فاذا له صوت صوت حمار جاز انتصابه على كماله على احد الوجهين
 الوصف كما سنده وذو الحال الضمير المستكن في له واجاز غير سيويه
 رفعه على انه بدل او عطف بيان او وصف اما على حذف مضاف اي مثل
 صوت حمار كاذب اليه الخيل ويحذف التعريف بان يقال صوت الحمار كاذب مثلا
 لا يعرف بالاضافه وورد عليه سيويه بانه لو جاز هذا الجاز هذا قصير الطويل
 اي مثل الطويل واما على انه جامد مؤنث المستثنى منك فاذا عرفت كان ذلك او عطف
 بيان لا غير قول المصنفات اي يعني ان صوتا جاء مصدر بمعنى التصويت يعني بانك
 فلا حاجة الى القول بان اسم بمعنى اوزاره استعمال استعمال المصدر كالمعطوف بمعنى الاعطاء وان
 عامل يصحون التصويت قال وصار خبر بانك كذا قيل فهو اسم استعمال استعمال المصدر

قال ما وقع مضمون جملة خبر لو تم على ان معنى كان هذا الظاهر معقول الاحتمال لها
غيره اي كاحتمال الجملة من المصادر غير فمحل مصدر ميم وغيره معقول الخ
له على لف درهم له خبره على متعاقبه او على العكس وكل وجه لفظي او معنوي
ومن هذا القبيل قول الجيب لله اكبر دعوة الحق اي دعاء الى الحق لانه دعاء
الى الصلوة ومنه ايضا ان زيد القاتر قسم لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل
في الكلام السابق بسبب ان واللام قوله اي اعترفت اعترافا قال الشيخ رضي الله
المتقدمة في هذا التفسير وما يقابلها عامة لتأديتها معنى الفعل قال رئيس مشددة
التسمية من المتأخر **قوله** لانه انما يؤكد نفسه وذاته كما يؤكد ضربا في ضرب
ظهر بانفسه لان المؤكد هنا مضمون المفرد اعني الفعل في مسئلتنا تؤكد مقعون
الجملة الاسمية **قال** ما وقع مضمون جملة خبره غير واحترز به عما اذا وقع مضمون
مفرد له محتمل غير نحو القهقري في جمع القهقري فان الرجوع بمحل القهقري
وغيره وهو مضمون **قوله** من حق بحق اذا ثبت يجوز ايضا ان يكون من حق
بمعنى تحققه وكان مثله على غير المقصود اثبات كونه على يقين ودفع كونه على شك
فانه من محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملاتها ويجوز ان يكون مضمون
مصدر محذوف اي قولنا لما قاله الشيخ رضي من ان جميع الامثلة الموقوفة
للمؤكد غير اصحيم القول وما في معنى لقول قال الله تعالى ذلك عيسى ابن مريم
الخ ونحوه لفعله البتة اي قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه
تردد بحيث اجزأه ثم يرد الى آخره فربما اخرى فيكون قطعنا او اكثر بل هو قطعت
واحدة لا يمتنع فيها النظر كذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم قطعت به قطعة فاق
بمعنى لقول المقطوع به وكان الادب في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة
التي لا ترد فيها نقول المتكبر الاصل في مثل هذا المصدر ان الجملة المقعد مقعولها

انما المقطوع في بعض النسخ قوله لانه ابراهيم عليا السلام وكذا وقع في المتن التي يرد انما لانه سموا في التاريخ

الاحتمال الثاني في جملة خبر لو تم على ان معنى كان هذا الظاهر معقول الاحتمال لها
غيره اي كاحتمال الجملة من المصادر غير فمحل مصدر ميم وغيره معقول الخ
له على لف درهم له خبره على متعاقبه او على العكس وكل وجه لفظي او معنوي
ومن هذا القبيل قول الجيب لله اكبر دعوة الحق اي دعاء الى الحق لانه دعاء
الى الصلوة ومنه ايضا ان زيد القاتر قسم لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل
في الكلام السابق بسبب ان واللام قوله اي اعترفت اعترافا قال الشيخ رضي الله
المتقدمة في هذا التفسير وما يقابلها عامة لتأديتها معنى الفعل قال رئيس مشددة
التسمية من المتأخر **قوله** لانه انما يؤكد نفسه وذاته كما يؤكد ضربا في ضرب
ظهر بانفسه لان المؤكد هنا مضمون المفرد اعني الفعل في مسئلتنا تؤكد مقعون
الجملة الاسمية **قال** ما وقع مضمون جملة خبره غير واحترز به عما اذا وقع مضمون
مفرد له محتمل غير نحو القهقري في جمع القهقري فان الرجوع بمحل القهقري
وغيره وهو مضمون **قوله** من حق بحق اذا ثبت يجوز ايضا ان يكون من حق
بمعنى تحققه وكان مثله على غير المقصود اثبات كونه على يقين ودفع كونه على شك
فانه من محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملاتها ويجوز ان يكون مضمون
مصدر محذوف اي قولنا لما قاله الشيخ رضي من ان جميع الامثلة الموقوفة
للمؤكد غير اصحيم القول وما في معنى لقول قال الله تعالى ذلك عيسى ابن مريم
الخ ونحوه لفعله البتة اي قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه
تردد بحيث اجزأه ثم يرد الى آخره فربما اخرى فيكون قطعنا او اكثر بل هو قطعت
واحدة لا يمتنع فيها النظر كذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم قطعت به قطعة فاق
بمعنى لقول المقطوع به وكان الادب في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة
التي لا ترد فيها نقول المتكبر الاصل في مثل هذا المصدر ان الجملة المقعد مقعولها

[illegible]

الفاعل عليه تعلقه به ضمياً أو اثباتاً أو المراد تعلقه به أو خروج الحمل والتمييز والتميز
 قال المص المراء بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بحيث لا يعقل إلا به ولا يخفى
 أن خروج الثلاثة ظاهر كما يقال ينقض التعريف غير في اشتراك زيد وعمرو
 لأن نسبة الاشتراك إليهما أسناد ولا أسناد لا يسمى تعلقاً ولو سلم فالمراد التعلق
 بغير الفاعل وعمرو فاعل حقيقة وإن لم يسم فاعلاً لفظاً وأما قولك ضارب زيد
 عمراً فليس عمرو مقصود جهة فاعليته بل قصد جهة مفعوليته أعني تعلق الفعل
 من حيث الوقوع قول ولا يقولون في مراتب زيداً لا يبق إلا يعبر أخرجه لا مفعول
 لأننا نقول لا نسمي المفعول به مطلقاً أصلاً لهم بل هو مفعول به بواسطة
 حروف الجر وكلامنا في المطلق وقد صرح به المص الشيعي رضي قولاً فإن المفعول
 المطلق عين ضله فيه نال قوله فخرج به مثل زيد وضرب زيد لا يخرج من وجه
 بذلك القيد لأن في محض إخراجنا من قول فلا يراد فعل المور ونظر إلى أنه مفعول لكنه هو
 قال يقول المفعول بكذا سائر التعليل هو للمفعول معاملة أقصاها أصل المواد فإنها
 في أصل السطوح ضمها أثناء الكلام قوله وأما ما هو بالمضمض وكذا فيما إذا كان

الاجماع الاثني عشرية في اصول الفقه الحنفية

[illegible]

من المعاد والراد في الحظ ١٢
 لا يلبس الغلة التي في جواب اما ولم يكن له منصوب سواء كقوله تعرف اما اليتيم فلا
 تعرف قوله كوقوعه في حيزان وكوقوع فعله مؤكدا بالنون لان تقديره دليل في
 ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فبينا في ان
 في الظرف قوله تخصيصها بالذكر اه ذكرا ان المحمديون ذكر العدد لا يقتضي الحصر قوله
 لو جوب بل الحذف في باب الاغراء اشار قدس سره في الحاشية الى تعريف الامر
 الاربعة باصالتها حيث قال نحو اخاك اخاك اي لزمه ونحو المحمدي لله الحميد و
 نحو اتاني زيد الفاسق الخبيث ونحو مرت بزيد المسكين قال نحو امره او
 نفسه الواو اما اللطف ومعناه الحث على الفرار عن نفسه واما بمعنى معونه
 فقهر يده ولسانه عنه قوله واقصد واخير الكرم اي مما انتم فيه القرية على تقدير
 الفعل انك اذا انهيت عن شيء حيي بما لا ينهي عنه بل هو ما يؤمر به انسان الذهن له
 نحو اقصد لربيت وما يفيد هذا المعنى وليست هذه ضابطة لوجوب الحذف بل جواز
 ذكر الفعل معها وانما يجوز ادراك الفعل في جميع الاستعمالات نحو حسبك خير لك
 اي حسبك ما فعلت من هذا الامر وابت خير لك ودر لك او سعلت اي تنم
 واقصد مكانا او سعلت ومن هذا القبيل عند الزمخشري انه امر قاصدا الى سطا
 واما عند سبويه فلا فعل في نحو كرمك اذا عرفت ذلك فالقول بوجوب الحذف في الآية
 الكريمة غير ظاهر و غاية التوجيه في هذه العلامة التقينا في تقديره من ان ليس له من
 حيث انها قران الاستعمال واحد بالقياس الى مخاطب معين وهي بهذا الاعتبار
 لا يجوز ذكر فعلها لكن الظاهر ان مثل هذه الحجة لا يستدعي وجود جزم
 امر قال سئل كيف مثل على مثال قوله اهلا اهلا احببا كجاء ان يكون صفة
 مكان جاز ان يكون المراد من الشخص مقابلة الاحباب جمع الاحباب فيكون ذلك
 قد اتيت له ملك واقاربك قوله وطبت الوطى كخوفتن رة قال قد

[illegible][illegible]

وكتب الشهاب مستجاباً بحسنه من الله تعالى وادخله في كتابه
 في تاريخه في سنة ١٠٠٠ هـ في شهر ربيع الثاني سنة ١٠٠٠ هـ
 في يوم الاثنين في شهر ربيع الثاني سنة ١٠٠٠ هـ في يوم الاثنين
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٠٠٠ هـ في يوم الاثنين في شهر ربيع الثاني سنة ١٠٠٠ هـ

قوله ان قواعد المنادى العرب غير الهمزة والعطوف الى حكمها قوله تابعة للفظه
 فقط سواء كان منصوبا او مجرورا نحو بالزيد وعمر ولم يخلو اهل محله النصب كما
 في عجمي ضرب زيد وعمر قوله وقيد للمعنى بكونه على ما يعرف به هذا القيد
 مستفاد من الحكم فان اللفظ لا يتوقف ثابته للسقطات كالفعل وكذا لا يتصور الرفع
 في قواعد العلم الموصوف بآب ان اذا كان مفتوحا واثبت ان تقول ان اللام في المعنى
 العهد الى ما فهم من قوله وينبغي على ما يرفع به فلا حاجة الى التقييد قوله
 مشبهها بالمضاف الظاهر لاختلافه في المفراد الى هذا التعديل انه مفرجة
 لانه ليس بمضاف لعدم في خروجه عنه يحتاج الى تحل كما اشير اليه قوله فانها
 لما انتفت فيها الا فاعتبر حكم المفرد ليقع العلم بالشبه بالمفرد كما تحقق العلم بالشبه
 بلاضافة اذا كانتا منادى قوله بيان بالحسن وجهه وبأنه موكلة العشر ورجلا
 قوله ان المعنوية شرح في شرح المفصل قوله التاكيد للفظه وهذا هو الثاني غير الاول والفظا
 وصنفنا في السنداء بالشر الاول قوله نحو بالزيد زيد التاكيد في جعل على
 ذلك لا وجعل سيديه اياه عطفيان نظر لان لا يفيد الا لا يفيد الاول اذا وصفت

قوله وانما وصفت كمنطوق على تقدير ان هذا العلم تصدق في ١١

قوله ان قواعد المنادى العرب غير الهمزة والعطوف الى حكمها قوله تابعة للفظه فقط سواء كان منصوبا او مجرورا نحو بالزيد وعمر ولم يخلو اهل محله النصب كما في عجمي ضرب زيد وعمر قوله وقيد للمعنى بكونه على ما يعرف به هذا القيد مستفاد من الحكم فان اللفظ لا يتوقف ثابته للسقطات كالفعل وكذا لا يتصور الرفع في قواعد العلم الموصوف بآب ان اذا كان مفتوحا واثبت ان تقول ان اللام في المعنى العهد الى ما فهم من قوله وينبغي على ما يرفع به فلا حاجة الى التقييد قوله مشبهها بالمضاف الظاهر لاختلافه في المفراد الى هذا التعديل انه مفرجة لانه ليس بمضاف لعدم في خروجه عنه يحتاج الى تحل كما اشير اليه قوله فانها لما انتفت فيها الا فاعتبر حكم المفرد ليقع العلم بالشبه بالمفرد كما تحقق العلم بالشبه بلاضافة اذا كانتا منادى قوله بيان بالحسن وجهه وبأنه موكلة العشر ورجلا قوله ان المعنوية شرح في شرح المفصل قوله التاكيد للفظه وهذا هو الثاني غير الاول والفظا وصنفنا في السنداء بالشر الاول قوله نحو بالزيد زيد التاكيد في جعل على ذلك لا وجعل سيديه اياه عطفيان نظر لان لا يفيد الا لا يفيد الاول اذا وصفت

قوله وانما وصفت كمنطوق على تقدير ان هذا العلم تصدق في ١١

[illegible][illegible][illegible]

المتبع غير المضموم بعين هذا الوجه اوجب بانه اراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية اتباع القائل ولا يصح ذلك الا اذا كان المتبع مضموما قال **اكان** كالحسن والاشيم الرضي كلام المبرج لا يدل على ان نسب اليه لانه قال ان كانت اللام في العلم امتزت مذهب الخليل **لان** الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان النسب بل تلحق بهما الوصفية الاصلية فكانه مجرد عنهما وان كانت اللام في الجنب امتزت مذهب ابن عمرو لان اللام اخذ تقدير التعريف فليس الاسم كالمجرد انتهى ان قلت يجوز ان يراد قوله كالحسن ما يشبهه في كونه علما ذالام قلنا كلامه في شرحه بان عنه اذ في غير هذا قوله **الاشيم** قد مر في قوله اي كاسم الحسن في جواز نزاع اللام عنه على ان لا يغيب علمه فدخل فيه الرجل وخبر عنه الصق اذا اردت تحقيق الحال في صحة نزاع اللام عن العلم واعتناعه فان علم ان لم يكن موضوعا مع اللام صح دخول اللام عليه ان كان في الاصل صفة كالحسن او مصدر كالفصل وذلك لتمام الوصفية وقصد مدرسه او ذم بها لكنه غير مطرح اذ لا يصح ان يقال في خبره وعلى الحد العالي **لكن** ان كان اسما له معنى جنسي يقصد به مدرسه او ذم كاسمها والكلب ولا يخفى في جواز نزاع اللام عن ذلك العلم وان كان موضوعا مع اللام لم يجوز نزاع اللام عنه لانها لبعض حروف الكلمة وهو اقسام منها ما يكون في الاصل للجنس **وهو** اسمها لو اريد تخصيصه بمختصة به من بين ذلك الجنس وجبان يكون معها لام او اضافة ليفيد الاختصاص **وهو** العلم الغالب الاتفاق في هذا القسمة يتصوره معنى جنسي ثابت عرف ثبوته المعنى العلم ومنها ما لا يتصور معنى كالزنا والظهور والعيق **اسماء** كالكلمة بمختصة ومنها ما يتصوره ذلك لكن لم يثبت كفي اعلام الاسبوع من الثلاثاء والاربعاء والخميس فانها المرتببة بمعنى الثالث والرابع والخامس ومنها ما يتصوره ذلك وثبت لكن لم يعرف ثبوته المعنى العلم كالمشترى للوكب

فِي مَنَاسِكِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ۝۱۱۱

[illegible][illegible]

(Handwritten notes at the bottom of the page, likely bleed-through from the reverse side.)

بنا علی اشتہار و ذکر اللغی بحسن
الکلام سید بلخی

لا التعريف فيخرجان بقوله المعروف باللام قوله او اذا البعد نداء كثير ما يطلق
الافعال اختياريه فيقريراد مبدؤها عن الارادة قوله قيل مثلاً قال مثلاً كان قصيد
نداء المعروف باللام على اطلاقه لا يستلزم قول يا ايها الرجل واخويه بخصوصها
ولك ايضا في تعميم الاستلزام ان تريد بقوله يا ايها الرجل واخويه الكلام الذي
وسطه هي او هذا وايرادها كالتقليل في محل فمرعون فوسن ان المراد اطلاق المر
عادل قول توسط اي موصوفة قال الخش موصولة حذف صدر صلتها
وجوز تلك نسبة الخش الى ابي ويؤيد كثرة وقوعها موصولة ونددة وقومها
موصوفة وانما لم تنصب مع انها مشبهة بالمضاد لأنها اذا حذف صدر صلتها
تنبى على الضر قوله مع هذه التنبيه المشاركة بحرف النداء في التنبيه لا النداء
ايض تنبيه فاجز بقوله التنبيه فاما بعد حرف النداء قوله توسط هذا ليس
فصلها فانه قد يصح ان لا يجزأ اي فانه نص في ما لذلك قد يقتصر على ان يكون
يؤيد تمامه في قوله في هذا الرجل عبد الله معطوف على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لان
المعطوف في حكم المعطوف عليه فيتم صنف باب هذا لا بد من اللام ولا يجوز الاقتصار

هذا قول توسط اي موصوفة قال الخش موصولة حذف صدر صلتها
وجوز تلك نسبة الخش الى ابي ويؤيد كثرة وقوعها موصولة ونددة وقومها
موصوفة وانما لم تنصب مع انها مشبهة بالمضاد لأنها اذا حذف صدر صلتها
تنبى على الضر قوله مع هذه التنبيه المشاركة بحرف النداء في التنبيه لا النداء
ايض تنبيه فاجز بقوله التنبيه فاما بعد حرف النداء قوله توسط هذا ليس
فصلها فانه قد يصح ان لا يجزأ اي فانه نص في ما لذلك قد يقتصر على ان يكون
يؤيد تمامه في قوله في هذا الرجل عبد الله معطوف على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لان
المعطوف في حكم المعطوف عليه فيتم صنف باب هذا لا بد من اللام ولا يجوز الاقتصار
هذا قول توسط اي موصوفة قال الخش موصولة حذف صدر صلتها
وجوز تلك نسبة الخش الى ابي ويؤيد كثرة وقوعها موصولة ونددة وقومها
موصوفة وانما لم تنصب مع انها مشبهة بالمضاد لأنها اذا حذف صدر صلتها
تنبى على الضر قوله مع هذه التنبيه المشاركة بحرف النداء في التنبيه لا النداء
ايض تنبيه فاجز بقوله التنبيه فاما بعد حرف النداء قوله توسط هذا ليس
فصلها فانه قد يصح ان لا يجزأ اي فانه نص في ما لذلك قد يقتصر على ان يكون
يؤيد تمامه في قوله في هذا الرجل عبد الله معطوف على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لان
المعطوف في حكم المعطوف عليه فيتم صنف باب هذا لا بد من اللام ولا يجوز الاقتصار

هذا قول توسط اي موصوفة قال الخش موصولة حذف صدر صلتها
وجوز تلك نسبة الخش الى ابي ويؤيد كثرة وقوعها موصولة ونددة وقومها
موصوفة وانما لم تنصب مع انها مشبهة بالمضاد لأنها اذا حذف صدر صلتها
تنبى على الضر قوله مع هذه التنبيه المشاركة بحرف النداء في التنبيه لا النداء
ايض تنبيه فاجز بقوله التنبيه فاما بعد حرف النداء قوله توسط هذا ليس
فصلها فانه قد يصح ان لا يجزأ اي فانه نص في ما لذلك قد يقتصر على ان يكون
يؤيد تمامه في قوله في هذا الرجل عبد الله معطوف على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لان
المعطوف في حكم المعطوف عليه فيتم صنف باب هذا لا بد من اللام ولا يجوز الاقتصار

وقد راد في آخره ما نحو اللهم واد يوصف اللهم عند سيوفه كما يوصف السماء
الحقبة بالنداء عما نحو ما قل و ينفو ما ي ياكثير النوم ولا يقال رجل نومان
نحو اللهم فاطر السموات محمولا عندنا على نداء مستأنف قوله وعوضت اللام
عنها لهذا لا يجمع بينهما كما قيل نحو قوله معاذ لاله ان يكون كظبية قوله
لا يقال في سعة الكلام لاه وقد يقال في غيبه نحو قوله ليسمعها لاهه الكبار
فهم الكاف على الكبر قال في خاصة اي خصوصه قوله من اجل ان اياه اخذوا انت
بجمله محمول عن قوله في قوله في الغلامان اللذان في آخره كما كان تبغيا في شراري
دعاية ان تكسبها ان قال في خطاب من يصل له هذا الخطاب قوله اي في
او في ما قصد ذكر المنادى مضافا ثم ذكر المضاف قبل ذكر المضاف اليه قوله موتا ما
ان الاول مفرد موصوف فظاهر واما ان الثاني مفرد فلانه تكرر الاول بعينه واما عند
في الجملة نحو الظن قوله في الضرر قوله في الضيق ليس على انه تأكيد لان من العلية
بالاخره وان القصص في المضافين لغيره وان المضافين في المضافين في قوله
عبر اول فلهذا كان الاول قطعية كالثاني بدلا واذا كان مراد اكان الثاني عطفيان
قوله وتبر الثاني تأكيد لفظي وانما جئنا بتأكيد المضاف بعينه وبغير المضاف اليه
لئلا يستكره رقاء الثاني بلامضاف اليه ولا بتثوين معوض عنه ولا بناء
على الضم فان الفصل به بينهما في السبعة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته
بلا ضمير صار الثاني كأنه هو الاول فكانه لا فصل الا ترى انك تقول بان ان

قوله في آخره وان لم يفصل بين المضاف والمضاف اليه في الضرر وذلك في الظن فاستثنى المضاف

هذا الاية في قوله في آخره ما نحو اللهم واد يوصف اللهم عند سيوفه كما يوصف السماء
الحقبة بالنداء عما نحو ما قل و ينفو ما ي ياكثير النوم ولا يقال رجل نومان
نحو اللهم فاطر السموات محمولا عندنا على نداء مستأنف قوله وعوضت اللام
عنها لهذا لا يجمع بينهما كما قيل نحو قوله معاذ لاله ان يكون كظبية قوله
لا يقال في سعة الكلام لاه وقد يقال في غيبه نحو قوله ليسمعها لاهه الكبار
فهم الكاف على الكبر قال في خاصة اي خصوصه قوله من اجل ان اياه اخذوا انت
بجمله محمول عن قوله في قوله في الغلامان اللذان في آخره كما كان تبغيا في شراري
دعاية ان تكسبها ان قال في خطاب من يصل له هذا الخطاب قوله اي في
او في ما قصد ذكر المنادى مضافا ثم ذكر المضاف قبل ذكر المضاف اليه قوله موتا ما
ان الاول مفرد موصوف فظاهر واما ان الثاني مفرد فلانه تكرر الاول بعينه واما عند
في الجملة نحو الظن قوله في الضرر قوله في الضيق ليس على انه تأكيد لان من العلية
بالاخره وان القصص في المضافين لغيره وان المضافين في المضافين في قوله
عبر اول فلهذا كان الاول قطعية كالثاني بدلا واذا كان مراد اكان الثاني عطفيان
قوله وتبر الثاني تأكيد لفظي وانما جئنا بتأكيد المضاف بعينه وبغير المضاف اليه
لئلا يستكره رقاء الثاني بلامضاف اليه ولا بتثوين معوض عنه ولا بناء
على الضم فان الفصل به بينهما في السبعة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته
بلا ضمير صار الثاني كأنه هو الاول فكانه لا فصل الا ترى انك تقول بان ان

هذا الاية في قوله في آخره ما نحو اللهم واد يوصف اللهم عند سيوفه كما يوصف السماء
الحقبة بالنداء عما نحو ما قل و ينفو ما ي ياكثير النوم ولا يقال رجل نومان
نحو اللهم فاطر السموات محمولا عندنا على نداء مستأنف قوله وعوضت اللام
عنها لهذا لا يجمع بينهما كما قيل نحو قوله معاذ لاله ان يكون كظبية قوله
لا يقال في سعة الكلام لاه وقد يقال في غيبه نحو قوله ليسمعها لاهه الكبار
فهم الكاف على الكبر قال في خاصة اي خصوصه قوله من اجل ان اياه اخذوا انت
بجمله محمول عن قوله في قوله في الغلامان اللذان في آخره كما كان تبغيا في شراري
دعاية ان تكسبها ان قال في خطاب من يصل له هذا الخطاب قوله اي في
او في ما قصد ذكر المنادى مضافا ثم ذكر المضاف قبل ذكر المضاف اليه قوله موتا ما
ان الاول مفرد موصوف فظاهر واما ان الثاني مفرد فلانه تكرر الاول بعينه واما عند
في الجملة نحو الظن قوله في الضرر قوله في الضيق ليس على انه تأكيد لان من العلية
بالاخره وان القصص في المضافين لغيره وان المضافين في المضافين في قوله
عبر اول فلهذا كان الاول قطعية كالثاني بدلا واذا كان مراد اكان الثاني عطفيان
قوله وتبر الثاني تأكيد لفظي وانما جئنا بتأكيد المضاف بعينه وبغير المضاف اليه
لئلا يستكره رقاء الثاني بلامضاف اليه ولا بتثوين معوض عنه ولا بناء
على الضم فان الفصل به بينهما في السبعة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته
بلا ضمير صار الثاني كأنه هو الاول فكانه لا فصل الا ترى انك تقول بان ان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام في القلعة
التي فيها كان يلقى ربه
وكان يوحى اليه
فانزل به الروح الامينة
على من يشاء من عباده
فانزل به القرآن العظيم
الذي هو الهدى والفرقان
والله اعلم بالصواب

۳۳
 قوله عز وجل فان كان
 منكم ائمة فليؤتوا من كل
 دين ما رزقوا من قبله
 ذلكم احسن مما يجمعون
 قوله عز وجل فان كان
 منكم ائمة فليؤتوا من كل
 دين ما رزقوا من قبله
 ذلكم احسن مما يجمعون
 قوله عز وجل فان كان
 منكم ائمة فليؤتوا من كل
 دين ما رزقوا من قبله
 ذلكم احسن مما يجمعون

قوله وهو اعمر انما علم ان ترخيم مثل مدعو ومرى بحذف الحوف والاخير والمدة الشاء
قوله في حكم الصحيح في الاصل او في صحة اجراء الاعراب عليه بوافقه ما قبل من ان مثل
دلو وظي يلحق بالاسم الصحيح اجراء الاعراب عليه قوله او دوا ويا ساكنة احتراز
عن نحو كور على وزن سفر جعل عظيم السحاب مشريف على وزن مدرج اي مقطوع
شربا وهو ورق الزرع اذا طال كبحر حتى يحذف فساده فيقطع قوله حركة ما قبلها من
جنسها فخرج نحو سنود وعُلْيَة نبت يتعلق بالشجر قوله فانه لا يحذف منه اطلاقا
للاحتشاش فانه يحذف المدة ايضا قوله لان نحو بنون لم يحذف زيادتا بنون جمع ابن
لانهما غير تاء الواحد فانه ليس جمع المذكر السالم كقوله قوله اما في الاول اهلا
كانت علة الحذف والقسم الاول مغايرة لعلة الحذف في الثاني كما ترى فصل هذا
التفصيل ولم يقل يحذف حرفان في ما قبل اخرا مدة قوله بلست عن النقد قال في
الحاشية النقد صغار الغنم انه يقال في الصراص نقد بفتح نين نوعان كوسفند كوتاه
وپای زشت روی نقد بكي يقال له كك كك قوله في خمسة عشر قالوا اذا خمت اثنا عشر
واثنا عشر واثنى عشر واثنى عشر حذف عشر مع الالف والياء
لان عشر بمنزلة النون في اثنان قال المصنف رحمه
فيه نظر من جهة ان الثاني اسم براسه قوله يا خمسة وفي الوقف بقلب
التاء هاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمتين ورجلته ووقفت قلت يا
مسلمه بالهاء قال نحو واحد في الحذف حرف واحد في هذا الوجه

[illegible][illegible]

الاسمية بقية الفاء يكون هذا الحذف كثير استمر ان قلت استمر ان تجد دى هو
 مستفاد من المضارع كامن لاسمية قلنا هذا اذا نظر الى افراد الحذف اما اذا
 نظر الى نفس الطبيعة فتبوتى والشارع قدس سره نظر الى افراد كما هو المتبادر
 الى مناسبة المضارع لماضى الواقع جزاء في الشق السابق فقلنا المضارع والفاء
 الجزائية تدخل على المضارع المثبت قال وهو في حكم الثابت ان قيل بما يجعلون
 المحذوف في حكم الثابت اذا كان الحذف لعله موجبة وليس الحذف ههنا
 لعله موجبة فينبى ان يجعل المحذوف فيه كالحذوف في يردوم اجيب بان
 المحذوف ههنا لعله قياسية مطردة فجعلوه كالحذوف لعله الموجبة
قوله فيبقى الحرف الهاء في مواضع منها اسم الى الترخير ما يوجب
 حذف حرفين منه يقال في اعلن وقاضون اعلى وقاضى منها اسم يبقى
 بعد المحذوف منه حرف اصل السكون كان مدغم في ذلك المحذوف
 وقبله الف نحو اسماء بكسر الهمزة او فتحها وهونبت فسيبوه
 يفتح الاخر وغيره مجيز الكسر ايضا وان لم يكن اصل السكون
 يرد الى اصل حركته ان لازم ساكنان نحو بالادون لم يلزم ساكنان فالنحاة
 يبقون الساكن على سكونه نحو يا محمدا الفراء يرد الى اصل حركته وهو الكسر
قال فيقال الفاء فصيحة اى اذا كان كذلك فيقم وعاصفة عطف الفعلية
 على الاسمية المؤولة بالفعلية كانهن في جعل المنادى ثابتا بجميع اجزاءه او الحروف ثابتة فيقم

في قوله الاسمية بقية الفاء يكون هذا الحذف كثير استمر ان قلت استمر ان تجد دى هو
 مستفاد من المضارع كامن لاسمية قلنا هذا اذا نظر الى افراد الحذف اما اذا
 نظر الى نفس الطبيعة فتبوتى والشارع قدس سره نظر الى افراد كما هو المتبادر
 الى مناسبة المضارع لماضى الواقع جزاء في الشق السابق فقلنا المضارع والفاء
 الجزائية تدخل على المضارع المثبت قال وهو في حكم الثابت ان قيل بما يجعلون
 المحذوف في حكم الثابت اذا كان الحذف لعله موجبة وليس الحذف ههنا
 لعله موجبة فينبى ان يجعل المحذوف فيه كالحذوف في يردوم اجيب بان
 المحذوف ههنا لعله قياسية مطردة فجعلوه كالحذوف لعله الموجبة
قوله فيبقى الحرف الهاء في مواضع منها اسم الى الترخير ما يوجب
 حذف حرفين منه يقال في اعلن وقاضون اعلى وقاضى منها اسم يبقى
 بعد المحذوف منه حرف اصل السكون كان مدغم في ذلك المحذوف
 وقبله الف نحو اسماء بكسر الهمزة او فتحها وهونبت فسيبوه
 يفتح الاخر وغيره مجيز الكسر ايضا وان لم يكن اصل السكون
 يرد الى اصل حركته ان لازم ساكنان نحو بالادون لم يلزم ساكنان فالنحاة
 يبقون الساكن على سكونه نحو يا محمدا الفراء يرد الى اصل حركته وهو الكسر
قال فيقال الفاء فصيحة اى اذا كان كذلك فيقم وعاصفة عطف الفعلية
 على الاسمية المؤولة بالفعلية كانهن في جعل المنادى ثابتا بجميع اجزاءه او الحروف ثابتة فيقم

في قوله الاسمية بقية الفاء يكون هذا الحذف كثير استمر ان قلت استمر ان تجد دى هو
 مستفاد من المضارع كامن لاسمية قلنا هذا اذا نظر الى افراد الحذف اما اذا
 نظر الى نفس الطبيعة فتبوتى والشارع قدس سره نظر الى افراد كما هو المتبادر
 الى مناسبة المضارع لماضى الواقع جزاء في الشق السابق فقلنا المضارع والفاء
 الجزائية تدخل على المضارع المثبت قال وهو في حكم الثابت ان قيل بما يجعلون
 المحذوف في حكم الثابت اذا كان الحذف لعله موجبة وليس الحذف ههنا
 لعله موجبة فينبى ان يجعل المحذوف فيه كالحذوف في يردوم اجيب بان
 المحذوف ههنا لعله قياسية مطردة فجعلوه كالحذوف لعله الموجبة
قوله فيبقى الحرف الهاء في مواضع منها اسم الى الترخير ما يوجب
 حذف حرفين منه يقال في اعلن وقاضون اعلى وقاضى منها اسم يبقى
 بعد المحذوف منه حرف اصل السكون كان مدغم في ذلك المحذوف
 وقبله الف نحو اسماء بكسر الهمزة او فتحها وهونبت فسيبوه
 يفتح الاخر وغيره مجيز الكسر ايضا وان لم يكن اصل السكون
 يرد الى اصل حركته ان لازم ساكنان نحو بالادون لم يلزم ساكنان فالنحاة
 يبقون الساكن على سكونه نحو يا محمدا الفراء يرد الى اصل حركته وهو الكسر
قال فيقال الفاء فصيحة اى اذا كان كذلك فيقم وعاصفة عطف الفعلية
 على الاسمية المؤولة بالفعلية كانهن في جعل المنادى ثابتا بجميع اجزاءه او الحروف ثابتة فيقم

الذی یؤتی فی الحیاة الدنیا و الاخریة و ینزل فی الدنیا و الاخریة و ینزل فی الدنیا و الاخریة

قوله اى اخر المندوب قد ليحى واخر غير المندوب قل قل اختلف اللب على الشيخ

الرضا المتحررا بالحركات الاعرابية لا يتحقق الا بالقدرة الاعرابية نحو واضرب

وَأَمَّا فِي الْمَسِيحِ ضَرْبُ الرَّجُلِ وَكَذَا التَّيْبَةُ بِالْحَرَكَاتِ الْبَنَائِيَّةِ الْأَعْنَادِ اللَّبْسِ وَالْمَصْرِ
وَالْأَطْرَافِ وَالْإِعْلَامِ وَأَوْدَانِ الرِّجْلِ وَالْإِعْلَامِ وَالْأَطْرَافِ وَالْإِعْلَامِ وَالْأَطْرَافِ

يتبعها ملء من جنسها ولا يغير حركة البناء إلّا ومها قال سيبويه تقول في تربية

باغلام باسقاط ياء الاضافة يا غلاما قال الشيخ الرضوي الاول ان يقي يا غلام محصور

اللبس بنزوة يا غلام بالضم قل ان اغلامك لم يكن المذروب فخطا بالحقبة

بل منفيها عليه جان ندية المضاف الى الخطاب ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك

بسم الله خطاب المصنف المضاف اليه ولا اشارة الى هذا مما يمثل بقولك واغلامك

قال وعلامه قال الشيخ الرضوي اخره سند وبارك ان ساء كما في ذلك السائر اما ثوبين و

مداء ويدر جسم او غيره اما النون في حذف للسالكين ويزاد الالف بها المدد فان

كانت الفاحزة كالنفس الحرة تتجو وأغار لما لاح لها المص وانه يقول السعدي

عمر الفلانی زید و ان کانت اذ او یوفان کانت محنة فیہا معقل محرم باقیم محرمی

وَأَمَّا إِذَا دُلَّ بِبَيِّنَاتٍ فَلَمْ يَسْتَوْفِ الْيَأْسَ فَيَقُولُ يَا أَلَمِيَّةُ إِنَّ أَصْلَهَا

عن أبي بصير يقول يا أمة إن من يلين لواء أولياء أصل في الحق فان كانتا

[illegible]

فصل في بيان ما يجب من العلم بالدين والدار الآخرة

العاشرة في بيان ما كان عليه حاله من الفقر والحرارة والمرض والضعف

[illegible][illegible]

اخرى واما ما ذكره من ان

[illegible]

بعد اما اللتان حارفتا في الجملة الاستغفال ودنالد المذبة واما الفاء المد قبلها واولا ياء
 للبس اما الساكن غير هذه الاشياء فيقيم وليحقه الف نحو يا منافي المسمى **بقول** لسانها
 ولا سيما الالف تخفأها واذا اجئت بعدها بياء ساكنة تنبتت كاتين بها نحو حركة وهذه
 الهاء تحذف وصلا وها تثبت والشعر اما مكسورة ومضمومة اجزاء الوصل مجزى الوقف
قال المعروف وجب ان يكون المنذر وبمعرفه سواء كان قبل المذبة او بعدها ووجبا ليعضد
 يكون التفعيم عليه مشهورا بذكر الحاصم على ان او غير علم نحو وامس قلبه باخبره واما ما حكاه
 الكوفيون من قوله راجلا مسبوها نشاذ **قول** لان اتصاله بالصفة ليس اتصال المضاف
 بالمضاف اليه ولهذا جاز الفصل غير الظرف **بـ** بالصفة والموصوف في السعة دون المضاف
 والمضاف اليه وقوله ابن ابي عمير قتل اولادهم وشركائهم وارادة على المشرذ وكذا ليلكا اتصال
 الموصول بالصلة **قول** لا نداء له لم يذكر فيه ان هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم
 وليس كذلك فليحذف الحذف من المذبة ولا نحرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان
 المنادى مقبلا عليه تنبيها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة وكما في المعرفة المتعقبة
 بحرف النداء اذ هو ان حرف تعريف في تعريف التعريف لا تحذف ما تعرف بها حق لا يظن
 بقاءه على اصل التذكير **قوله** لانه كاسم الجنس ولانه موضوع
 في الاصل لما يشار اليه الخطاب وبين كون الاسم مشار اليه وكونه
 منادى اي مخاطبا تافرا ظاهرا فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل
 اجتمع الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي

قوله لا يرد مقالة الشيخ رضي من المصير لم يذكر لفظ الله فيه لا يجوز منه الحوزي
 منه لانه لا يجوز منه الامم ابدال الميم منه في اخره قال نحو يوسف عري وقيل
 عري واعتزض عليه بانه لو كان عرياً لصرف اذ ليس فيه الا العلية وقد يدغم بانه
 يجوز ان يكون معد لا عن يوسف بكسر السين **قوله** ولفظ اى اذ وصف بذكر اللام
 فانها وان كانت اسم جنس متصرفاً بالتداء الا ان المقصود بالتداء لما كان وصفه كما
 تقدم وهو معرفة قبل النداء جازية **قوله** والضم الى اى معرفة عطفاً **قوله**
 لفظ اى **قوله** صريحاً او ادخل في الصباح **قوله** ولله امر آتاه في القيسر قلب
 اصبحوا اخذت منه الطلاق هو مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل استعارة يعمى
قوله الشخص صامداً الخ على غلظ النفس من الورطة الشديدة **قال** واطرف
 كراطراف خاموش بكون وجهه يمشي فكذلك وسر زركون **قوله** هي رقية اذا
 سمعها تكذب بالارض فيلقى عليه ثوب فيصا صامداً لا من تكلف وقد تواضع من هو اشرف
 منه **قوله** والمعنى ان النعام اهتيل معناه ان ذكر الحمارى يكون طويل المعنى فيراد
 اخفض عنقك المصير فان اطول منك اعناقاً وهي النعام قد اصابته **قوله** بخلاف
 قوله لا يسجدوا لبندى الارام في قوله نعم وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن
 السبيل فهم لا يهتدون الا يسجدوا والمعنى فهم لا يهتدون لان
 يسجدوا ويحيون ان يقال انه بدل من السبيل اى فصدهم عن السبيل
 وكان اشارة على التقديرين ويحيون ان يقال انه بدل من اعمالهم اى زين
 لهم الشيطان ان لا يسجدوا او لتعليل اى زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا او
 فصدهم عن السبيل لئلا يسجدوا **قوله** اى مفعول به او مطلقاً وعلى
 الاول يجوز تخصيص الاسم في قوله كل اسم بالمفعول به والا لم يكن التعريف

قوله لا يرد مقالة الشيخ رضي من المصير لم يذكر لفظ الله فيه لا يجوز منه الحوزي
 منه لانه لا يجوز منه الامم ابدال الميم منه في اخره قال نحو يوسف عري وقيل
 عري واعتزض عليه بانه لو كان عرياً لصرف اذ ليس فيه الا العلية وقد يدغم بانه
 يجوز ان يكون معد لا عن يوسف بكسر السين **قوله** ولفظ اى اذ وصف بذكر اللام
 فانها وان كانت اسم جنس متصرفاً بالتداء الا ان المقصود بالتداء لما كان وصفه كما
 تقدم وهو معرفة قبل النداء جازية **قوله** والضم الى اى معرفة عطفاً **قوله**
 لفظ اى **قوله** صريحاً او ادخل في الصباح **قوله** ولله امر آتاه في القيسر قلب
 اصبحوا اخذت منه الطلاق هو مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل استعارة يعمى
قوله الشخص صامداً الخ على غلظ النفس من الورطة الشديدة **قال** واطرف
 كراطراف خاموش بكون وجهه يمشي فكذلك وسر زركون **قوله** هي رقية اذا
 سمعها تكذب بالارض فيلقى عليه ثوب فيصا صامداً لا من تكلف وقد تواضع من هو اشرف
 منه **قوله** والمعنى ان النعام اهتيل معناه ان ذكر الحمارى يكون طويل المعنى فيراد
 اخفض عنقك المصير فان اطول منك اعناقاً وهي النعام قد اصابته **قوله** بخلاف
 قوله لا يسجدوا لبندى الارام في قوله نعم وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن
 السبيل فهم لا يهتدون الا يسجدوا والمعنى فهم لا يهتدون لان
 يسجدوا ويحيون ان يقال انه بدل من السبيل اى فصدهم عن السبيل
 وكان اشارة على التقديرين ويحيون ان يقال انه بدل من اعمالهم اى زين
 لهم الشيطان ان لا يسجدوا او لتعليل اى زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا او
 فصدهم عن السبيل لئلا يسجدوا **قوله** اى مفعول به او مطلقاً وعلى
 الاول يجوز تخصيص الاسم في قوله كل اسم بالمفعول به والا لم يكن التعريف

قوله لا يرد مقالة الشيخ رضي من المصير لم يذكر لفظ الله فيه لا يجوز منه الحوزي
 منه لانه لا يجوز منه الامم ابدال الميم منه في اخره قال نحو يوسف عري وقيل
 عري واعتزض عليه بانه لو كان عرياً لصرف اذ ليس فيه الا العلية وقد يدغم بانه
 يجوز ان يكون معد لا عن يوسف بكسر السين **قوله** ولفظ اى اذ وصف بذكر اللام
 فانها وان كانت اسم جنس متصرفاً بالتداء الا ان المقصود بالتداء لما كان وصفه كما
 تقدم وهو معرفة قبل النداء جازية **قوله** والضم الى اى معرفة عطفاً **قوله**
 لفظ اى **قوله** صريحاً او ادخل في الصباح **قوله** ولله امر آتاه في القيسر قلب
 اصبحوا اخذت منه الطلاق هو مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل استعارة يعمى
قوله الشخص صامداً الخ على غلظ النفس من الورطة الشديدة **قال** واطرف
 كراطراف خاموش بكون وجهه يمشي فكذلك وسر زركون **قوله** هي رقية اذا
 سمعها تكذب بالارض فيلقى عليه ثوب فيصا صامداً لا من تكلف وقد تواضع من هو اشرف
 منه **قوله** والمعنى ان النعام اهتيل معناه ان ذكر الحمارى يكون طويل المعنى فيراد
 اخفض عنقك المصير فان اطول منك اعناقاً وهي النعام قد اصابته **قوله** بخلاف
 قوله لا يسجدوا لبندى الارام في قوله نعم وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن
 السبيل فهم لا يهتدون الا يسجدوا والمعنى فهم لا يهتدون لان
 يسجدوا ويحيون ان يقال انه بدل من السبيل اى فصدهم عن السبيل
 وكان اشارة على التقديرين ويحيون ان يقال انه بدل من اعمالهم اى زين
 لهم الشيطان ان لا يسجدوا او لتعليل اى زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا او
 فصدهم عن السبيل لئلا يسجدوا **قوله** اى مفعول به او مطلقاً وعلى
 الاول يجوز تخصيص الاسم في قوله كل اسم بالمفعول به والا لم يكن التعريف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن كتاباً مبيناً
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
وبعد فقد بلغنا من كتابنا هذا ما كنا نرجو
من الله تعالى أن يكون من المفيد
والمراد من هذا الكتاب هو بيان
الأسرار والحقائق التي فيها
الهدى والبرهان على صحة الدين
والتصديق بالقرآن الكريم
والاعتماد على ما جاء في كتابه
العزيز والجليل من الأحكام
والشريعة التي لا تتغير ولا تتبدل
والتي هي الأساس في بناء الأمة
والتقدم في كل شأن من شأنها
والله اعلم بالصواب

الحمد لله الذي جعل القرآن كتاباً مبيناً
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
وبعد فقد بلغنا من كتابنا هذا ما كنا نرجو
من الله تعالى أن يكون من المفيد
والمراد من هذا الكتاب هو بيان
الأسرار والحقائق التي فيها
الهدى والبرهان على صحة الدين
والتصديق بالقرآن الكريم
والاعتماد على ما جاء في كتابه
العزيز والجليل من الأحكام
والشريعة التي لا تتغير ولا تتبدل
والتي هي الأساس في بناء الأمة
والتقدم في كل شأن من شأنها
والله اعلم بالصواب

الرضي فلو قال وبعد كلمة الاستفهام كما نأشئ لعمرو قال ومعه الاستفهام يصح ما ذكره قيس
قول فلا يكفي فيه تقدير الفعل مع جواز التلفظ به والسرفي ذلك على ما ذكره أهل
طالبة للفعل فإذا لم تجز فعلا تسلمت عنه كما في هل زيد خارج وإذا وجدت فعلا
نذكرت الصحة القديمة فلا ترضى إلا بان تعاقبه ولهذا قيل هل زيد خرج **قال** إذا
الشرطية كما ذهب إليه سيبويه والأخفش خلافا للكوفيين فإنه يخرجها إلى أن حكمها
حكموا في وقوع الجملة بعد ما خلا للبر فإنه ذهب إلى أن حكمها حكم الشرطية
في أن يدخلوها على الفعلية **قول** الدالة على الجواز لكم ما قصرة عن فادتها
أذ ليس مدخولها على خطر الوجود بل قطع المصو **قال** وحيث دون
حيثما فأن حكمها حكم **قال** الذي هو ماقم الفعل فيه أنه لا ينبت المدح بحج تقدير فعل
رافع فيقيد إذا زيد يقتله إذا قتل زيد يقتله ويمكن أن يقرأ الأولى مطابقة المفسر
وفيه فوات ذلك **قال** عند نحو لبس عطف على قوله في الأهرامنا في بلفظ النحوق
لمفرد به تحقيق اللبس توهه فإن الأولى لما يكون عند تساوي الاحتمال وترفعه
واجب الثاني عند محال البعض رفعه في كذا نحو في ذلك اللفظ إذا زبر كونه خبرا

الذي هو ماقم الفعل فيه أنه لا ينبت المدح بحج تقدير فعل

أن يرفع كونه مصدرا يرجح أن قوله تقدير خبر على كونه متعلقا بخلقنا لأنه ينفيد فائدة تامة وهو أن الرجح كونه خبرا
فإنه لا يرفع كونه مصدرا يرجح أن قوله تقدير خبر على كونه متعلقا بخلقنا لأنه ينفيد فائدة تامة وهو أن الرجح كونه خبرا
قول فلو قال وبعد كلمة الاستفهام كما نأشئ لعمرو قال ومعه الاستفهام يصح ما ذكره قيس
الشرطية كما ذهب إليه سيبويه والأخفش خلافا للكوفيين فإنه يخرجها إلى أن حكمها
حكموا في وقوع الجملة بعد ما خلا للبر فإنه ذهب إلى أن حكمها حكم الشرطية
في أن يدخلوها على الفعلية **قول** الدالة على الجواز لكم ما قصرة عن فادتها
أذ ليس مدخولها على خطر الوجود بل قطع المصو **قال** وحيث دون
حيثما فأن حكمها حكم **قال** الذي هو ماقم الفعل فيه أنه لا ينبت المدح بحج تقدير فعل
رافع فيقيد إذا زيد يقتله إذا قتل زيد يقتله ويمكن أن يقرأ الأولى مطابقة المفسر
وفيه فوات ذلك **قال** عند نحو لبس عطف على قوله في الأهرامنا في بلفظ النحوق
لمفرد به تحقيق اللبس توهه فإن الأولى لما يكون عند تساوي الاحتمال وترفعه
واجب الثاني عند محال البعض رفعه في كذا نحو في ذلك اللفظ إذا زبر كونه خبرا

الشرطية كما ذهب إليه سيبويه والأخفش خلافا للكوفيين فإنه يخرجها إلى أن حكمها
حكموا في وقوع الجملة بعد ما خلا للبر فإنه ذهب إلى أن حكمها حكم الشرطية
في أن يدخلوها على الفعلية **قول** الدالة على الجواز لكم ما قصرة عن فادتها
أذ ليس مدخولها على خطر الوجود بل قطع المصو **قال** وحيث دون
حيثما فأن حكمها حكم **قال** الذي هو ماقم الفعل فيه أنه لا ينبت المدح بحج تقدير فعل
رافع فيقيد إذا زيد يقتله إذا قتل زيد يقتله ويمكن أن يقرأ الأولى مطابقة المفسر
وفيه فوات ذلك **قال** عند نحو لبس عطف على قوله في الأهرامنا في بلفظ النحوق
لمفرد به تحقيق اللبس توهه فإن الأولى لما يكون عند تساوي الاحتمال وترفعه
واجب الثاني عند محال البعض رفعه في كذا نحو في ذلك اللفظ إذا زبر كونه خبرا

لغة ابن سبيل قبل السند على ما في ابي طاهر قول رسول الله صلى الله عليه وسلم

قوله **قوله** في زيد عرف كانه الكبرى مفصوله باعتبار كنهه الذي هو الضمير قال ابن
حرف الشرط وما في حكمه من الاسماء الراسخه في الشرطية **قوله** والبال تشديد وجوب
الخليل فيها التخفيف **قوله** لوجود دخولها على الفعل قال الشيخ الرضا لا شك ان التخصيص
والعرض الاستفهام والنفي الشرط والتمني معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص
حرفها بالافعال لان بعضها بقيت على ذلك الاصل كحروف التخصيص وبعضها اختص
بالاحمية كليت ولها وبعضها استعملت في القيلتين مع اوليتهن بالافعال كقوله استغفر الله
ولا النفي بعضها اختلفت اختصاصها كاللغرض وكذا ان الشرطية فان المرفوع وان
امرؤ هاتك يتجوز ان يكون عند الاحتش مبتدأ **قوله** فانه وان صدق عليه اه قال الشيخ
الرضي ما حاصله ان ليس الفعل الواقعة بعدة مشتق لانه بضميره لان معنى الاشتغال
عنه بالضمير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير ههنا مرفوع المحل يتجوز
نصبه باعتبار اسناد ذهب الى المصدر المدلول عليه به حتى يكون المعنى ذهب
الذهاب به ضعيف لعدم اختصاص المصدر المدلول عليه بالفعل بغيره ان يكون
المصدر النائب من الفاعل مخصوصا **قوله** فيكون تقديره زيدا لا بابه الذهاب به
الاظهر ان يقبل لا بابه زيدا لذهابه وفي هذا المثال ملائمة الصفة للموصوف في
الثاني ملائمة مبدأ الصفة لموصوفها **قوله** مع اتحاد اسناديه قال الشيخ
الاسم الذي قدر عامله بشرط التفسير يقع من عامله وقع الاسم المشتغال به عن المصدر
متعلق بالاختصاص من الذي انما يتجوز فيقال زيدا لا بابه انما يقال زيدا لا بابه لان الاختصاص من مرفوعه

قوله **قوله** في زيد عرف كانه الكبرى مفصوله باعتبار كنهه الذي هو الضمير قال ابن
حرف الشرط وما في حكمه من الاسماء الراسخه في الشرطية **قوله** والبال تشديد وجوب
الخليل فيها التخفيف **قوله** لوجود دخولها على الفعل قال الشيخ الرضا لا شك ان التخصيص
والعرض الاستفهام والنفي الشرط والتمني معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص
حرفها بالافعال لان بعضها بقيت على ذلك الاصل كحروف التخصيص وبعضها اختص
بالاحمية كليت ولها وبعضها استعملت في القيلتين مع اوليتهن بالافعال كقوله استغفر الله
ولا النفي بعضها اختلفت اختصاصها كاللغرض وكذا ان الشرطية فان المرفوع وان
امرؤ هاتك يتجوز ان يكون عند الاحتش مبتدأ **قوله** فانه وان صدق عليه اه قال الشيخ
الرضي ما حاصله ان ليس الفعل الواقعة بعدة مشتق لانه بضميره لان معنى الاشتغال
عنه بالضمير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير ههنا مرفوع المحل يتجوز
نصبه باعتبار اسناد ذهب الى المصدر المدلول عليه به حتى يكون المعنى ذهب
الذهاب به ضعيف لعدم اختصاص المصدر المدلول عليه بالفعل بغيره ان يكون
المصدر النائب من الفاعل مخصوصا **قوله** فيكون تقديره زيدا لا بابه الذهاب به
الاظهر ان يقبل لا بابه زيدا لذهابه وفي هذا المثال ملائمة الصفة للموصوف في
الثاني ملائمة مبدأ الصفة لموصوفها **قوله** مع اتحاد اسناديه قال الشيخ
الاسم الذي قدر عامله بشرط التفسير يقع من عامله وقع الاسم المشتغال به عن المصدر
متعلق بالاختصاص من الذي انما يتجوز فيقال زيدا لا بابه انما يقال زيدا لا بابه لان الاختصاص من مرفوعه

[illegible]

مقدر فصلا منفصلا **قوله** وارى ان هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه والا
ان يقال هو بتقدير اياك بعد تاخير العامل **جاء** اجتمع ضميرى الفاعل والمفعول
واحد اذا كان احدهما منفصلا **قوله** ولا يخفى الى قوله غير صحيح يمكن ان يضمن
في اتق معنى التبعيد ليكون التقدير اتق مبعدا نفسك ولا يخفى ان في تقدير اتق
مع تبعيد معنى التبعيد تأخير ليس في تقدير بعد **قوله** لانه لا يقال تقيت زيدا
من الاسرار معنى لا نقله به زيد لا به زيد ان يدان **قوله** فالصواب ان يقال يمكن
ان يقال اردت قد يرتق ونحوه **قوله** فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذي فيه تأمل
لان نفسك محذرة منه لا محذرة فليعم القول بان المعنى بعد نفسك مما يؤذي في العلم
الا ان يقال انقاء الشخص نفسه والتحرر منها ليس الا ليقاها الشخص في ضرر
فالتحرر منه في الحقيقة هو الضرر هو حرمة بالمال فلا انظر الى المال صح هذا المعنى
قوله لان حذف حرف الجر الى اخره لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها كونها
مع الجملة التي بعدها في تاويل اسم فلما طال لفظها هو في الحقيقة اسم واحد
اجاز واياه التخصيف كما يحذف حرف الجر **قال** ولا نقول اياك لاسرار ما قبل
الشعر واياك اياك المرء فانه فلضرورة الشعر وان اياك اياك من بالاسرار
لاسرار المرء منصوب بمثل ترك او احذر او لان المرء في تاويل ان تماري **قوله**
فلم يثبت الا نادى **قال** ابو على في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما قولت
لتعلمهم قلت اى **قلت قال** المفعول فيه اى منه المفعول فيه او هداية
المفعول فيه او المفعول فيه هو كذا وهو فصل على الاخير وصل استينائية
على الاولين **قال** ما فعل فيه اى في مسماة او في نفسه مسماة او اسم ما فعل فيه
قوله اى حدث وهو الفعل الغوي **قال** مذكوراى مودى **قوله**
تضمن الى قوله او مطابقة كانه اراد بالمطابقة الدلالة على المقصود بالاصالة
لأن قوله وهم باطل من عند الخلق ان اول الترحيم يكون ثلاثا **قوله** وهو بعض الغفر

[illegible][illegible][illegible]

قوله ما يقابلها فيقدر به في المذكور المستعمل في المعنى لا التزامي وماله
 لم الى معنى قوله اذا كان العلم مصدر او ما معناه قوله فلو اعتبر في التعريف
 قيد الحيثية او فيه تامل اذ لو اريد من قوله فاعل فيه ما نسلبه الفعل بكرة
 في لم يحج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي لا تجري الحيثية
 لفعلا ان هذا المعنى يصير قيدا وهو لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل اليه بكرة في لعم
 يصير قيدا من اعتبارها قوله ولا يخفى انه لا يقصد بقيد ضمنى الاحتراز عن شيء ولم
 يقصد به الاحتراز عما يخرج القيد الصريح قال من زمان او مكان قد يحذف
 المصدر حينما يحذف المضاف ويجعل المصدر مجازا عن الحين لا اشتراكها في
 مدلولية الفعل وعلاقة المظهر وفيه والظرفية وقد يجعل العين مكانا نحو جعلت
 في الشمس في مكانها اذا اريد بالشمس النور او في مكان اثارها اذا اريد بها الجرم
 قوله اشارة الى قسمي المفعول فيه اشارة الى ان قوله من زمان ليس قيدا احترازيا
 بناء على ان في محموله على الظرفية الحقيقية فليس كل محمول مفعول في قوله مبهم كان
 الزمان او مجرد اتفق الغوم على ان المبهم من الزمان مالم يعتد به حدا ونهاية كالحين
 ولعمرو وما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل والشهر والسنة قال فظروف المكان ان
 كان المكان جعل الضمير اجمالا الى المكان ولا كوجوب ان يقول ان كانت ولما كانتا
 الظرف الى المكان بياضه لم يخرج الجملة الواقعة خبرا الى عائد لان عائد المبين عائد
 المبين قال فسر للمبهم بالمهمات الست هذا تفسير اكثر المتقدمين واما تفسير غيرهم
 فمنهم من قال ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو المعرفة وفيه ان نحو
 خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكذ دفعه بانه ملحق بالنكرة لا بهما او بانه
 نكرة حقيقة لما قاله الفاضل الهندي في الارشاد من ان الجهات الست
 لا تتعرف بالاضافة كما لا تتعرف مثلها ومنهم من فسرهم بامتثال فاعلمهم والمعين من الزمان

قوله ما يقابلها فيقدر به في المذكور المستعمل في المعنى لا التزامي وماله
 لم الى معنى قوله اذا كان العلم مصدر او ما معناه قوله فلو اعتبر في التعريف
 قيد الحيثية او فيه تامل اذ لو اريد من قوله فاعل فيه ما نسلبه الفعل بكرة
 في لم يحج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي لا تجري الحيثية
 لفعلا ان هذا المعنى يصير قيدا وهو لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل اليه بكرة في لعم
 يصير قيدا من اعتبارها قوله ولا يخفى انه لا يقصد بقيد ضمنى الاحتراز عن شيء ولم
 يقصد به الاحتراز عما يخرج القيد الصريح قال من زمان او مكان قد يحذف
 المصدر حينما يحذف المضاف ويجعل المصدر مجازا عن الحين لا اشتراكها في
 مدلولية الفعل وعلاقة المظهر وفيه والظرفية وقد يجعل العين مكانا نحو جعلت
 في الشمس في مكانها اذا اريد بالشمس النور او في مكان اثارها اذا اريد بها الجرم
 قوله اشارة الى قسمي المفعول فيه اشارة الى ان قوله من زمان ليس قيدا احترازيا
 بناء على ان في محموله على الظرفية الحقيقية فليس كل محمول مفعول في قوله مبهم كان
 الزمان او مجرد اتفق الغوم على ان المبهم من الزمان مالم يعتد به حدا ونهاية كالحين
 ولعمرو وما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل والشهر والسنة قال فظروف المكان ان
 كان المكان جعل الضمير اجمالا الى المكان ولا كوجوب ان يقول ان كانت ولما كانتا
 الظرف الى المكان بياضه لم يخرج الجملة الواقعة خبرا الى عائد لان عائد المبين عائد
 المبين قال فسر للمبهم بالمهمات الست هذا تفسير اكثر المتقدمين واما تفسير غيرهم
 فمنهم من قال ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو المعرفة وفيه ان نحو
 خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكذ دفعه بانه ملحق بالنكرة لا بهما او بانه
 نكرة حقيقة لما قاله الفاضل الهندي في الارشاد من ان الجهات الست
 لا تتعرف بالاضافة كما لا تتعرف مثلها ومنهم من فسرهم بامتثال فاعلمهم والمعين من الزمان

قوله ما يقابلها فيقدر به في المذكور المستعمل في المعنى لا التزامي وماله
 لم الى معنى قوله اذا كان العلم مصدر او ما معناه قوله فلو اعتبر في التعريف
 قيد الحيثية او فيه تامل اذ لو اريد من قوله فاعل فيه ما نسلبه الفعل بكرة
 في لم يحج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي لا تجري الحيثية
 لفعلا ان هذا المعنى يصير قيدا وهو لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل اليه بكرة في لعم
 يصير قيدا من اعتبارها قوله ولا يخفى انه لا يقصد بقيد ضمنى الاحتراز عن شيء ولم
 يقصد به الاحتراز عما يخرج القيد الصريح قال من زمان او مكان قد يحذف
 المصدر حينما يحذف المضاف ويجعل المصدر مجازا عن الحين لا اشتراكها في
 مدلولية الفعل وعلاقة المظهر وفيه والظرفية وقد يجعل العين مكانا نحو جعلت
 في الشمس في مكانها اذا اريد بالشمس النور او في مكان اثارها اذا اريد بها الجرم
 قوله اشارة الى قسمي المفعول فيه اشارة الى ان قوله من زمان ليس قيدا احترازيا
 بناء على ان في محموله على الظرفية الحقيقية فليس كل محمول مفعول في قوله مبهم كان
 الزمان او مجرد اتفق الغوم على ان المبهم من الزمان مالم يعتد به حدا ونهاية كالحين
 ولعمرو وما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل والشهر والسنة قال فظروف المكان ان
 كان المكان جعل الضمير اجمالا الى المكان ولا كوجوب ان يقول ان كانت ولما كانتا
 الظرف الى المكان بياضه لم يخرج الجملة الواقعة خبرا الى عائد لان عائد المبين عائد
 المبين قال فسر للمبهم بالمهمات الست هذا تفسير اكثر المتقدمين واما تفسير غيرهم
 فمنهم من قال ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو المعرفة وفيه ان نحو
 خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكذ دفعه بانه ملحق بالنكرة لا بهما او بانه
 نكرة حقيقة لما قاله الفاضل الهندي في الارشاد من ان الجهات الست
 لا تتعرف بالاضافة كما لا تتعرف مثلها ومنهم من فسرهم بامتثال فاعلمهم والمعين من الزمان

قوله على ان لا يخرج العطف عليه قوله فاسم المعية لان في المعية زيادة اجتماع قول
 اي وجد جعل كان تأمة نقول للمظاهر واحال ويجعل ان يكون انصبة ولا ولا الى
 تأمل وتعرف قوله لوجوب العطف انما وجب العطف فيه لان الاصل في هذه الواو
 العطف وانما يعدل عنه نصا على المراد من المصاحبة وفي المثال المفروض يمكن
 التخصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف لكونه لا يصلح ان يكون قاذرا
 في المثال المذكور وليس مفعولا معه وكلامنا في هذا لا حاجة الى قوله لم يجب الخروج
 قلنا كان الكلام ههنا لا يختص به ولا لم يقل بعد ذلك تعين العطف **قوله** فان
 العطف فيه فمتنع ذهب الجمهور الى ان العطف في الصيغة المذكورة قبيح ولهذا
 قوا فيه بان النصب مختار **قوله** حيث لا يحمل على العمل العامل المعنوي بلا حاجة قال
 الشيخ الرضا الحاجة ثابتة وهي التخصيص على المصاحبة ولهذا جاز القوم النصب
 مع اختيار العطف قال ولا ولي ان يقران قصد النص على المصاحبة وجب
 النصب لا فلا **قوله** لان العطف على الضمير المحرور قال الشيخ الرضا لكونه
 يجوزونه في السعة والبصريون الضرورة وانما في السعة فيجوزونه بتكلف و
 ذلك باصا حروف الجر مع انه لا يعمل مقدرا لقال لا ندس يجوز العطف على ضعف
 ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو امر مما قاله المصنف لوردة في القرارة قوله
 تسألون به والارحام بالجر في القرارة **قوله** وانما حكى بمعنوية الفعل الشعر المعنى
 الفعل في المثالين الاولين لا يستفهم وحرف الجر الطالبان للفعل في الاخيرين شيان
 كلمة لا استفهام والشان الذي بمعنى المصدر يعني الفعل والصنعة ولا شعاع على المعنى الفعل
 في هذه الامثلة قوي لتعاضدها من بخلاف نحو هذا لك واياك ونحوه انت وزيدا
 فان الاشعاع فيهما ضعيف لغوات معاضدة حرف الجر بالاستفهام
 في المثال الاول لغوات معاضدة الاستفهام بامر اخر في المثال الثاني

افضل الله تعالى واما بعد
 في الكلام على قوله لا يخرج العطف عليه قوله فاسم المعية لان في المعية زيادة اجتماع قول
 اي وجد جعل كان تأمة نقول للمظاهر واحال ويجعل ان يكون انصبة ولا ولا الى
 تأمل وتعرف قوله لوجوب العطف انما وجب العطف فيه لان الاصل في هذه الواو
 العطف وانما يعدل عنه نصا على المراد من المصاحبة وفي المثال المفروض يمكن
 التخصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف لكونه لا يصلح ان يكون قاذرا
 في المثال المذكور وليس مفعولا معه وكلامنا في هذا لا حاجة الى قوله لم يجب الخروج
 قلنا كان الكلام ههنا لا يختص به ولا لم يقل بعد ذلك تعين العطف **قوله** فان
 العطف فيه فمتنع ذهب الجمهور الى ان العطف في الصيغة المذكورة قبيح ولهذا
 قوا فيه بان النصب مختار **قوله** حيث لا يحمل على العمل العامل المعنوي بلا حاجة قال
 الشيخ الرضا الحاجة ثابتة وهي التخصيص على المصاحبة ولهذا جاز القوم النصب
 مع اختيار العطف قال ولا ولي ان يقران قصد النص على المصاحبة وجب
 النصب لا فلا **قوله** لان العطف على الضمير المحرور قال الشيخ الرضا لكونه
 يجوزونه في السعة والبصريون الضرورة وانما في السعة فيجوزونه بتكلف و
 ذلك باصا حروف الجر مع انه لا يعمل مقدرا لقال لا ندس يجوز العطف على ضعف
 ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو امر مما قاله المصنف لوردة في القرارة قوله
 تسألون به والارحام بالجر في القرارة **قوله** وانما حكى بمعنوية الفعل الشعر المعنى
 الفعل في المثالين الاولين لا يستفهم وحرف الجر الطالبان للفعل في الاخيرين شيان
 كلمة لا استفهام والشان الذي بمعنى المصدر يعني الفعل والصنعة ولا شعاع على المعنى الفعل
 في هذه الامثلة قوي لتعاضدها من بخلاف نحو هذا لك واياك ونحوه انت وزيدا
 فان الاشعاع فيهما ضعيف لغوات معاضدة حرف الجر بالاستفهام
 في المثال الاول لغوات معاضدة الاستفهام بامر اخر في المثال الثاني

قوله لا يخرج العطف عليه قوله فاسم المعية لان في المعية زيادة اجتماع قول
 اي وجد جعل كان تأمة نقول للمظاهر واحال ويجعل ان يكون انصبة ولا ولا الى
 تأمل وتعرف قوله لوجوب العطف انما وجب العطف فيه لان الاصل في هذه الواو
 العطف وانما يعدل عنه نصا على المراد من المصاحبة وفي المثال المفروض يمكن
 التخصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف لكونه لا يصلح ان يكون قاذرا
 في المثال المذكور وليس مفعولا معه وكلامنا في هذا لا حاجة الى قوله لم يجب الخروج
 قلنا كان الكلام ههنا لا يختص به ولا لم يقل بعد ذلك تعين العطف **قوله** فان
 العطف فيه فمتنع ذهب الجمهور الى ان العطف في الصيغة المذكورة قبيح ولهذا
 قوا فيه بان النصب مختار **قوله** حيث لا يحمل على العمل العامل المعنوي بلا حاجة قال
 الشيخ الرضا الحاجة ثابتة وهي التخصيص على المصاحبة ولهذا جاز القوم النصب
 مع اختيار العطف قال ولا ولي ان يقران قصد النص على المصاحبة وجب
 النصب لا فلا **قوله** لان العطف على الضمير المحرور قال الشيخ الرضا لكونه
 يجوزونه في السعة والبصريون الضرورة وانما في السعة فيجوزونه بتكلف و
 ذلك باصا حروف الجر مع انه لا يعمل مقدرا لقال لا ندس يجوز العطف على ضعف
 ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو امر مما قاله المصنف لوردة في القرارة قوله
 تسألون به والارحام بالجر في القرارة **قوله** وانما حكى بمعنوية الفعل الشعر المعنى
 الفعل في المثالين الاولين لا يستفهم وحرف الجر الطالبان للفعل في الاخيرين شيان
 كلمة لا استفهام والشان الذي بمعنى المصدر يعني الفعل والصنعة ولا شعاع على المعنى الفعل
 في هذه الامثلة قوي لتعاضدها من بخلاف نحو هذا لك واياك ونحوه انت وزيدا
 فان الاشعاع فيهما ضعيف لغوات معاضدة حرف الجر بالاستفهام
 في المثال الاول لغوات معاضدة الاستفهام بامر اخر في المثال الثاني

[illegible][illegible]

تخرج الجملة الثانية في كبد يدرك كونه علامة اذا لم يجعلها حالا وحالها كذا
اسم عن غير حدث يجر مفعول مضمون جملة وقولنا غير حدث احتراز عن غير جملة
قوله اي من حيث هو فاعل ومفعول به في جملة الحال على ان مدلولها كلام يتقيد
بوقت حصول مضمونه الحدث الذي في تلك المقام هيئة للفاعل والمفعول من حيث
انه فاعل ومفعول نحوي تامل نعم انها تدل على هيئة الفاعل والمفعول في زمان
تعلق الفعل بهما قوله اجم اذا توافق حال لفاعل والمفعول جازا للتعريف كقوله
ضربت راكبا زيدا راكبا والجمع كقوله راكبين واذا اختلفا كان هناك قرينة يفسر
بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت هذا مصعدا منجذرة و
ان لم تكن فالاولى جعل كل واحد منهما بحسبه نحو لقيت منجذرا زيدا مصعدا
ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بحسبه وتأخير حال الفاعل ليقع احدا لئلا يحجب
صاحبه هكذا قال الشيخ الرضي قال بعضهم ارجح الفصل في الحال المعروفة ان ترتب على حال
ترتيب صلحها قال لفظا ومعنى تمييز عن الفاعل والمفعول وحال عنهما او خبر لكان اللفظ
كما اشار اليه في الشرح قوله اي لفظيا بان كونه اشارة الى هذا تفصيل العامل قوله
فكانه الفاعل والمفعول فان تعلق فعل شخصي مفهومان علامة اتحادهما اذا قوله فكان
الحال للصلح قوله لا للاحوال والذات في حكم الذات قوله لو قرئ اه هذا موافق لما له
بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلات ويل والجهود
جواز الحال عنهما كالتاويلهما بالفاعل والمفعول به ولا يخفى انه لو قرئ
كذلك لمن جواز الحال عن المفعول فيه قال ويدل في الدار قائما مثال
اللفظ المفوظ حركما هذا توجيه جيد كن المصنف
جعل في شرحه مثالا للفاعل المعنوي ويبيحه عليه ان فاعل الظرف
فاعل لفظي لان عامله مقدر في نظم الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبر

قوله في قوله لا يجر مفعول مضمون جملة وقولنا غير حدث احتراز عن غير جملة
قوله اي من حيث هو فاعل ومفعول به في جملة الحال على ان مدلولها كلام يتقيد
بوقت حصول مضمونه الحدث الذي في تلك المقام هيئة للفاعل والمفعول من حيث
انه فاعل ومفعول نحوي تامل نعم انها تدل على هيئة الفاعل والمفعول في زمان
تعلق الفعل بهما قوله اجم اذا توافق حال لفاعل والمفعول جازا للتعريف كقوله
ضربت راكبا زيدا راكبا والجمع كقوله راكبين واذا اختلفا كان هناك قرينة يفسر
بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت هذا مصعدا منجذرة و
ان لم تكن فالاولى جعل كل واحد منهما بحسبه نحو لقيت منجذرا زيدا مصعدا
ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بحسبه وتأخير حال الفاعل ليقع احدا لئلا يحجب
صاحبه هكذا قال الشيخ الرضي قال بعضهم ارجح الفصل في الحال المعروفة ان ترتب على حال
ترتيب صلحها قال لفظا ومعنى تمييز عن الفاعل والمفعول وحال عنهما او خبر لكان اللفظ
كما اشار اليه في الشرح قوله اي لفظيا بان كونه اشارة الى هذا تفصيل العامل قوله
فكانه الفاعل والمفعول فان تعلق فعل شخصي مفهومان علامة اتحادهما اذا قوله فكان
الحال للصلح قوله لا للاحوال والذات في حكم الذات قوله لو قرئ اه هذا موافق لما له
بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلات ويل والجهود
جواز الحال عنهما كالتاويلهما بالفاعل والمفعول به ولا يخفى انه لو قرئ
كذلك لمن جواز الحال عن المفعول فيه قال ويدل في الدار قائما مثال
اللفظ المفوظ حركما هذا توجيه جيد كن المصنف جعل في شرحه مثالا للفاعل المعنوي ويبيحه عليه ان فاعل الظرف
فاعل لفظي لان عامله مقدر في نظم الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبر

قوله في قوله لا يجر مفعول مضمون جملة وقولنا غير حدث احتراز عن غير جملة
قوله اي من حيث هو فاعل ومفعول به في جملة الحال على ان مدلولها كلام يتقيد
بوقت حصول مضمونه الحدث الذي في تلك المقام هيئة للفاعل والمفعول من حيث
انه فاعل ومفعول نحوي تامل نعم انها تدل على هيئة الفاعل والمفعول في زمان
تعلق الفعل بهما قوله اجم اذا توافق حال لفاعل والمفعول جازا للتعريف كقوله
ضربت راكبا زيدا راكبا والجمع كقوله راكبين واذا اختلفا كان هناك قرينة يفسر
بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت هذا مصعدا منجذرة و
ان لم تكن فالاولى جعل كل واحد منهما بحسبه نحو لقيت منجذرا زيدا مصعدا
ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بحسبه وتأخير حال الفاعل ليقع احدا لئلا يحجب
صاحبه هكذا قال الشيخ الرضي قال بعضهم ارجح الفصل في الحال المعروفة ان ترتب على حال
ترتيب صلحها قال لفظا ومعنى تمييز عن الفاعل والمفعول وحال عنهما او خبر لكان اللفظ
كما اشار اليه في الشرح قوله اي لفظيا بان كونه اشارة الى هذا تفصيل العامل قوله
فكانه الفاعل والمفعول فان تعلق فعل شخصي مفهومان علامة اتحادهما اذا قوله فكان
الحال للصلح قوله لا للاحوال والذات في حكم الذات قوله لو قرئ اه هذا موافق لما له
بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلات ويل والجهود
جواز الحال عنهما كالتاويلهما بالفاعل والمفعول به ولا يخفى انه لو قرئ
كذلك لمن جواز الحال عن المفعول فيه قال ويدل في الدار قائما مثال
اللفظ المفوظ حركما هذا توجيه جيد كن المصنف جعل في شرحه مثالا للفاعل المعنوي ويبيحه عليه ان فاعل الظرف
فاعل لفظي لان عامله مقدر في نظم الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبر

[illegible]

في الحديث لا يجرى في الصلاة الا بالنية والنية هي التوكل على الله تعالى في العمل بما يشاء من الاعمال والنية هي التوكل على الله تعالى في العمل بما يشاء من الاعمال والنية هي التوكل على الله تعالى في العمل بما يشاء من الاعمال

في الحديث لا يجرى في الصلاة الا بالنية والنية هي التوكل على الله تعالى في العمل بما يشاء من الاعمال والنية هي التوكل على الله تعالى في العمل بما يشاء من الاعمال والنية هي التوكل على الله تعالى في العمل بما يشاء من الاعمال

تمام نار سيدك وسيراب ناشدن شتر قول اولان جمع اثن خمادة قوله
يردم العطن قال قدس سره في الحاشية العطن محمول نحوض البيمين مبارك الابل
والمبرك المناسه يعني حاشي شتر خوا بانيدن قال حررت به وحده قال قدس سره في الحاشية
الوحد مصدر واحد يقال محله واحد كونه واحد عددا وادعاء انه تعالى الشين
الرضي وحده لا ردم الاورد والتذكير الاضافة الى المضمرة لا ردم التصديق في مواضع
مخصوصة قيل يجوز ان يقرب اصله التاء ثم حذفت لقيام المضافة اليه مقامها
كما قيل في اقام الصلوة قوله مثل ثعلبته جهرك لصيغة الخطا قبل قدس سره في
الحاشية الجهره بها بضم الجيم والهمزة الجهره بضمها الاحتكاك وقال الفراء هو فتح
الجيم المشقة وبضمها الطاقه قال متاوالي كل واحد منها او نوعها قوله وتاويلها
على وجهين قال الشيخ الرضي الحال المعرفة ظاهر ان كانت مصدرا كان تعريفها باضافة
او بالهمزة وتاويلها على الوجهين وان كانت غير مصدرا كان تعريفها ايضا كذلك وتاويلها
انها في معنى المنكرة نحو حرمت بهم البحر الغفيراى كثير اسائر ابتكرتهم وجه الارض ونحو
دخلوا الاول قالوا لا تأ ولا فاولا ونحو جلاء الرجال ثلثتهم وكن الاربعتهم
الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة
في الجواز على الحال لوقوعها بموقع الزكرة اى مجتمعين في الجمع وتأكيدها
لما قبلها في تميم قوله احدها انها مصدرة لا فعلا اول صفات اى معتركة
ومنفردة والحرف غير واجب في المثال الاول وواجب في الثاني على

في الحديث لا يجرى في الصلاة الا بالنية والنية هي التوكل على الله تعالى في العمل بما يشاء من الاعمال والنية هي التوكل على الله تعالى في العمل بما يشاء من الاعمال والنية هي التوكل على الله تعالى في العمل بما يشاء من الاعمال

في الحديث لا يجرى في الصلاة الا بالنية والنية هي التوكل على الله تعالى في العمل بما يشاء من الاعمال والنية هي التوكل على الله تعالى في العمل بما يشاء من الاعمال والنية هي التوكل على الله تعالى في العمل بما يشاء من الاعمال

قاعدة الشيخ الرضوي **قوله** معارف موضوعه موضع النكرات يعني ان اللام
 للعمد الذهني او زائدة **قال** فان كان صاحبها نكرة والحال مفردا ولو كانت جملة
 وجب ان يكون التقدير **قوله** ولو لم يكن الحال مشتركة نحو جاء رجل ويذكر البين
قوله تختص فيه ان الحال ما عن الفاعل او عن المفعول به وكل منهما مختص بالحكم
 المتقدم فلا حاجة الى تخصيص آخر اللهم الا ان يقال ان الحكم اخذ لا يحدرى
 التخصيص حاصل بالقياس الى حكم آخر **قوله** ولا تكتب بالصفة فيه ان هذا لا يكتب
 لو كان محذورا للوجه التقدير وان كانت النكرة مخصوصة لتحقيق الالتباس
قال ولا تقدم على العامل المعنوي دون اللفظ فان تقديمها عليه جائز الا لما لم يصد
 بالواو امر اعادة اصلها وهو العطف وعدم تصرف في الافعال كفعل التجو وتصدير
 عاملها بحروف المصداق او لام الموصوح ون سائر الموصولات نحو الذي راكبا جدد
قوله فيما عدا مثل يدقائم كهموقا على الدلالة على حدثين فصاعدا قد يدل
 على حدثين معينين نحو ضاربك يد عمرو وضاربك يد عمرو ويضرب من
 عمرو وقد يدل على غير معينين نحو يد كهموقا فان التشبيه يدل على حدث
 مشترك بين المشبه والمشببه لكن لا يدل على خصوصية حدث وعلى كلا
 التقديرين يجوز اختلاف الحدثين بوجه كالمكان والزمان والمتعلق
 او الحال الى غير ذلك واذا اختلفا باهر وهما لم يتميزا بالعبارة حتى يلى
 كلا منهما ما يتعلق به التزامان يلزم للمتلصص ان يترك الحديث للصرح به

قوله في قوله لا تكتب بالصفة فيه ان هذا لا يكتب
 لو كان محذورا للوجه التقدير وان كانت النكرة مخصوصة لتحقيق الالتباس
 قال ولا تقدم على العامل المعنوي دون اللفظ فان تقديمها عليه جائز الا لما لم يصد
 بالواو امر اعادة اصلها وهو العطف وعدم تصرف في الافعال كفعل التجو وتصدير
 عاملها بحروف المصداق او لام الموصوح ون سائر الموصولات نحو الذي راكبا جدد
 قوله فيما عدا مثل يدقائم كهموقا على الدلالة على حدثين فصاعدا قد يدل
 على حدثين معينين نحو ضاربك يد عمرو وضاربك يد عمرو ويضرب من
 عمرو وقد يدل على غير معينين نحو يد كهموقا فان التشبيه يدل على حدث
 مشترك بين المشبه والمشببه لكن لا يدل على خصوصية حدث وعلى كلا
 التقديرين يجوز اختلاف الحدثين بوجه كالمكان والزمان والمتعلق
 او الحال الى غير ذلك واذا اختلفا باهر وهما لم يتميزا بالعبارة حتى يلى
 كلا منهما ما يتعلق به التزامان يلزم للمتلصص ان يترك الحديث للصرح به

قوله في قوله لا تكتب بالصفة فيه ان هذا لا يكتب
 لو كان محذورا للوجه التقدير وان كانت النكرة مخصوصة لتحقيق الالتباس
 قال ولا تقدم على العامل المعنوي دون اللفظ فان تقديمها عليه جائز الا لما لم يصد
 بالواو امر اعادة اصلها وهو العطف وعدم تصرف في الافعال كفعل التجو وتصدير
 عاملها بحروف المصداق او لام الموصوح ون سائر الموصولات نحو الذي راكبا جدد
 قوله فيما عدا مثل يدقائم كهموقا على الدلالة على حدثين فصاعدا قد يدل
 على حدثين معينين نحو ضاربك يد عمرو وضاربك يد عمرو ويضرب من
 عمرو وقد يدل على غير معينين نحو يد كهموقا فان التشبيه يدل على حدث
 مشترك بين المشبه والمشببه لكن لا يدل على خصوصية حدث وعلى كلا
 التقديرين يجوز اختلاف الحدثين بوجه كالمكان والزمان والمتعلق
 او الحال الى غير ذلك واذا اختلفا باهر وهما لم يتميزا بالعبارة حتى يلى
 كلا منهما ما يتعلق به التزامان يلزم للمتلصص ان يترك الحديث للصرح به

۲۶۱

الذی نحن فخرنا

فمن الواو والواو

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل العلم منارة للهدى

المصنف المسمى "الحق في معرفة ما لا يعلم"

والمسلمين في كل مكان

عقود و مبادلات

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
ما كنا لنهتدي لہ
ما كنا لنهتدي لہ

فی الواقع

پیشو بہار

اول الامر لانها في الاصل للجمع مع السابق فهي اعمية النظر السابق **قال** المضارع للمثبت
 بالضمير قد يسم بالواو وذلك لانها بكلمة وان شابهت المفرد ولاه خبر مبتدأ محذوف و
 تشتهط في المضارع الواقع كما خلوه عن حرف الاستفهام كالسبيل **ولن** نحو **ما قول**
 استتمه على المضارع لمنفي من كان بلا خلاف لان لا نسق فانه قال لا بد فيه من الواو
 وان كان مع الضمير **قال** السبع الرضى اذا انتفى لمضارع بلفظ ما لم يدخله الواو واذا انتفى
 لمضارع بلا زونه الضمير لا دخل تجزئه عن الواو **قول** ليدل اهل التحقيق ما ذكره الشيل للشر
 قدس سره والفقوه ههنا كلام بعيد من التحقيق فحوى ان لا يذكره **قال** يجوز حذف العامل
 في قوله ساق مواضع منها اذ ليدل على ان الحذف في الشر او غير مقرونة بالفاء او ثم **فقول** في
 التمتع يدوم فصاعدا او ثم اذ في هذا التخصيص اذ او ثم ذهب للشر في هذا الاختلاف فلهذا
 وقول في غير الشر **قوله** كل يوم جزء من القرآن فصاعدا او ثم اذ في اى ذهب القرع في كل يوم
 الياذة والصع **قوله** هي اى الحال المؤكدة اى هي اى المنقرض مضمون الخبر وناكدة واما
 لا السد لعل على مضمونه على سبيل ضم المخوف **قوله** المتعذر بقدر العامل بخلاف المؤكرك قالها
 ليست قدر مخصوصا للعامل في القول بل في الحال مطلقا قيد للعامل غير صحيح لان يراد انها
 قديره بحسب العبارة والتصو **قال** احقة اذ ذلك التقدير من سبويه **قال** الشيخ الرضى فيه
 نظرا لا معنى بقولك تبقت لا بد عرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه
 عطوفا فهو مفعولان لا حال ثم قال ولا اى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان
 العامل معنى الجملة كما تاتي في المصدر المؤكرك نفسه او لغيره فكانه قال يعطو عليك
 انون عطوفا واذ ذلك المعنى يتولد من نسبة الخبر الى المبتدأ فكان العامل
 فيها معنويا وبهذا لا يتقدم المؤكدة على جزئ الجملة ولا على احدهما **قوله** ويعنى
 اشبه معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون لاحق منشعبا معنيين التحقيق والاحتيا
 كة حق مجرد معنى وهو التحقيق ولما بين المعنى اللغوى لهما اراد ان يبين ان متعلق
 لا يثبت له الا بكونه يكون المعنى زيا لفظك عليك طوفا فيعطو فاصدا لا قاله مولانا ع

[illegible][illegible]

٣٤٢
 في المحقق في الصورتين ومتعلق به بنيت في الصورة الاخيرة وهو ان تب من حيث انه ب
 لاذ انه اذ معنى ليقينه واتباهه فقال ي تحقق ابوته لانه قوله في شرط وجوب
 حرف عام لها او شرط في وجوب حرفه دلها بما درت ههنا هو ان تب من حيث انه ب
 لان الحق ان حال ابوبكر قد يكون كونه بغيره كونه له نعم ولا تغتواني في ان تب من حيث انه ب
 اي تقدره ومن خصص الموكلة بالجملة الا نسبة يتولى مثاله باسمه در فعل قوله
 مفسدين بمعنى الفساد وكما انما يحكي صيغة صفة مقام مصدر قال انه ب
 ويقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر السين وفتح الهمزة وفتح اللام لان التفسير
 من بين الاجناس رفع الابهام قال بغيره كونه له نعم ولا تغتواني في ان تب من حيث انه ب
 جنس ذكر لتعيين مبهم صلم لاجناس مختلف متقاض
 التعيين واحد منها بالذكر والاصل فيه التذكير لان
 التعريف نزل على الغرض منه واجاز ان يكون في تعريفه باللام والاضافة
 نحو عن رايه والربطه وسفه نفسه الى غير ذلك وعند البصريين ان غير ذلك
 بمعنى عن رايه وان الربطه مضمرة في شكواون سفه نفسه بمعنى سفه في نفسه
 او بمعنى سفه بالتشديد لان الاصل سفهت نفسه فلما حوّل الفعل الى الضمير انحصر
 ما بعده بوقوع الفعل عليه فصاعب سفه بالتشديد قوله في المعنى الموضوع به مرتبة
 انه موضوع له لعل الوضع شامل للوضع النوعي المجاز لان اسماء العدد والكيل في موضع
 اذا يلزم المعاني الحقيقية وهي العدد والكيل في الورد لا تسترعي تمييزا وانما تسترعي
 اذا يلزم العدد والكيل في الورد لا تسترعي تمييزا وانما تسترعي
 الى الكامل نعم لما ذكره الشيخ الرضي من لفظ المستقر لا يدل على الثبات المطلق و
 يمكن ان يدغم ايضا بان الثابت قد يقر في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث
 الطاري والمراد من هذا هو الوضع الثاني قوله لكنه غير مستقر بحسب الوضع و

۳۶۳
قرآن علی صوفی
مدنیہ کائنات

قوله تباركنا في ستمال
المطلق على المعنى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

نور احمدی المصمودی
محمد قزوینی

میں نے یہاں کیا حکومت کیا حکومت

چند ملاقات
از کتب ایام بقیه
در جلای ۱۳۴۱
مؤلفان

لهذا يكون حقيقة في كل واحد منها من معانيها بخلاف العشرين فلان اطلاقه على
خصوصية منه مجاز قول وكذا يبقيه الاحتراز عن اوصاف المبهكات التي يمكن
ان يقع في التوابع كلها خارجة لذكرها فيما بعد لا يقتضي لاحاجة الى ذكر المستقلة وصفت
المشتركة قد خرجت بذلك لا نقول يجوز ان يقال ان ذكر المستقلة خارج القرائن
الاخر المعينة لما يراد من المشترك قول لا يهاهم في هذا المفهوم ان قلت هذا يقتضي
ان لا يصح التمييز عن اسم لاشارة مع ان كثير منهم ذهبوا الى ان مثالي في قولهما اذا
ادخل الله بهما مثلاً تمييز عن ذلك لعل عنه وكذا الحال في جلا في جلا قلنا لعل
هذا منهم مني على الدادة مبهم من اسم لاشارة كما في ربه رجلا ونعم جلا قول لا يهاهم
فيه لا من حيث ذاته فيه مساهلة اذ ذات الرطل بالمعنى المذكور وهو الصنعة ولا
يهاهم فيها انما لا يهاهم فيا يوزن بها كما اشرنا اليه وسيتشيرا اليه ندرس سورة قول لا
من حيث وصفة هذا بالحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول راجع بالحقيقة الى
الوزن قول فانه في قوة قولنا طامثي مفسوب الى يد قال الشيخ الرضوي لذات المقدرة
اما مضاف الى ما انتصت عنه اذا صح اضافة التمييز اليه كما في طلب زيد نفسا وعلم او اما
غير المضاف اليه اذ لم يصح اضافة التمييز اليه فنقول كفي يد رجلا وشهيد كفي
شيء زيد على ان يكون زيد لا من شيء او عطفية لان قال الحق السيد الشريف قدس سره انما
المقدرة في هذين المثالين ايضا مضاف لكذلك اذ قلت كفي يد كان هناك ايهاهم في
ان الكافي من زيد ما هو جوليته او شهادته واذا قلت رجلا او شهيدا كان الكافي
كفي رجوليته او شهادته فقول لا يرفع عن مفرد جعل عن صلة للرفع
كما ينساق اليه الفهم وقال الشيخ الرضوي ان عن في مثله يفهم ان
ما بعد هاء مصدر وسبب لما قبلها كما يقال فعلت عن امرك اي بسبب امرك
فالتمييز صادر عن المفرد اي المفرد لا يهاهم سبب له او عن نسبة في جملة اي

[illegible]

فوق كلفه ايدان بالعباس

الدرقا سہ
میں غبارِ دنیا و مولا نا
و اما قل فیما کونہ
فانزلنا الشیلان عنہا
وما ضل من امری ذوقوا لیسوا
من الخسیر کان قوادحہ

كرمه من الغنم
 بالاشتهاء الشائع
 الغنم منها لا يعرف المقصود
 فان من الغنم من المفرد
 فليس الى سائر الغنم
 حاشية عبد الغفور
 ان لا ايسر من غنم
 على النسيب وما راها في
 مشقة بان يكون الفوق
 فليس الا ان لا يخرج
 حيث قال لا ريب في
 الى النسيب في النسيب
 من الغنم وهو غنم
 وعلل هذا باعتبار ما هو
 انشا في غنم وهو ما في
 الخصوص بالبلد
 واما

[illegible]

[illegible]

۴۲
 لک قوله قبل منزلنا
 به بیان انابت الی قایم
 ستمت همان الانضات
 فی الاستقامه
 ع قوله کان مغاهی
 مغاه الیه استقامه
 ع قوله معناه لم یجد
 فالكلام علی صفق المعنی
 فی الاسم و الخبر
 ع قوله بیل سر با دة
 الجارح
 ع قوله لا یلقی القوی
 آیه یعنی ان المقصود ببلایا
 مطلق الشئ المادیان علیه السلام
 صوب اذ كان
 بنسب

[illegible]

هذه قوائم من الكتب التي
البلد فافضل ان يخرج
المصنفات ومن قوله في
سوى القصر على ما علم من
الاطلاق فانها قد ذكره
بما يكون بعد الادراك
اي في كل سنة من ايامه
اربع واراد ان يصيب على
ولا يفرق

المعنى يقتضي قوة العاقل لا ضرورة له لان يستقيم معنى وهو استثناء
 من مفهوم الكلام اي كالمعنى على حسب المعامل في الموضع في وقت من اوقات الكلام
 وقت استقامة المعنى فانه معين للمعنى في كل وقت من اوقات المعنى وان التبعيض لا يظهر في المعنى
 وانما لا يمكن الدليل لا يفيد ذلك ان يقرب في المعنى فيفيد بوجوه اثبات وفي فائدة بحث قوله
 لان معنى انتهى ثباته مستلزم لاثباته كانه عينه فان تصور في المعنى يتوقف
 على تصور المعنى في تصور لاثباته لا يتوقف عليه فهو ليس به **قال** ما جعل في
 من اسرار كمثل بالياء المتبادر كذا في غير الواجب نحو ليس بدين في وهل لا يدين في
 استيفاء التصور لا يلزم التي تحل فيها على الهمد على الفطركان **اول قوله** وهو
 يجوز ان يكون زيدا **المعنى** المستقيم في المعنى او يجوز نصيبه على الاستثناء كانه ضعيف في
 انه بدل محمول على لفظه واضعف منه في المنصب نصيب كانه لا الله لا العامل فيه
 وهو خبر لا يجوز انما قيل استثناء او غيره وكذا في ذلك **قوله** قيل انما وصفه به
 لولم يوصف به لصح ايضا يجوز ان يراد بالتعبير التحقير **قال** لان الاستعراقة انما
 قد يها لان من قد يكون زائدا في الواجب عند الاحتشاش للمعنى استعراقة **قوله**
 لانها التاكيد للمعنى اي في وجودها سواء باشهرتها او بخوضها من رجل اخر
قال لا يقدر ان اي لا يفهم من قوله صلاتين تميزا وجمال ومفعول ثان بضمين معنى
الحاصل **قال** لانها على المعنى يعني انه على وجهها على الذين ان وجوه العلة في علمها
 بانتهائه ينتهي العلة **قوله** وهو مفعول على انه انما الواجب اذا دخلت على المبتدأ والخبر
 غلبتهما كمن يقي قديهما انما اذا كان العامل حرفا لضعفه شواذا كان
 العامل حرفا لا يفيد معنى جازا اعتبار ذلك للمقدور بلا ضرورة لا نحو ان زيدا
 قاتلوه ووردان غير المعنى فلا يعتد ذلك للمقدور لا اذا اضطر اليه كما في
 فيه **قال** المنقضى بمعنى المعنى اي استفاضه فهو مصداق مجهول **قوله**

المعنى يقتضي قوة العاقل لا ضرورة له لان يستقيم معنى وهو استثناء
 من مفهوم الكلام اي كالمعنى على حسب المعامل في الموضع في وقت من اوقات الكلام
 وقت استقامة المعنى فانه معين للمعنى في كل وقت من اوقات المعنى وان التبعيض لا يظهر في المعنى
 وانما لا يمكن الدليل لا يفيد ذلك ان يقرب في المعنى فيفيد بوجوه اثبات وفي فائدة بحث قوله
 لان معنى انتهى ثباته مستلزم لاثباته كانه عينه فان تصور في المعنى يتوقف
 على تصور المعنى في تصور لاثباته لا يتوقف عليه فهو ليس به **قال** ما جعل في
 من اسرار كمثل بالياء المتبادر كذا في غير الواجب نحو ليس بدين في وهل لا يدين في
 استيفاء التصور لا يلزم التي تحل فيها على الهمد على الفطركان **اول قوله** وهو
 يجوز ان يكون زيدا **المعنى** المستقيم في المعنى او يجوز نصيبه على الاستثناء كانه ضعيف في
 انه بدل محمول على لفظه واضعف منه في المنصب نصيب كانه لا الله لا العامل فيه
 وهو خبر لا يجوز انما قيل استثناء او غيره وكذا في ذلك **قوله** قيل انما وصفه به
 لولم يوصف به لصح ايضا يجوز ان يراد بالتعبير التحقير **قال** لان الاستعراقة انما
 قد يها لان من قد يكون زائدا في الواجب عند الاحتشاش للمعنى استعراقة **قوله**
 لانها التاكيد للمعنى اي في وجودها سواء باشهرتها او بخوضها من رجل اخر
قال لا يقدر ان اي لا يفهم من قوله صلاتين تميزا وجمال ومفعول ثان بضمين معنى
الحاصل **قال** لانها على المعنى يعني انه على وجهها على الذين ان وجوه العلة في علمها
 بانتهائه ينتهي العلة **قوله** وهو مفعول على انه انما الواجب اذا دخلت على المبتدأ والخبر
 غلبتهما كمن يقي قديهما انما اذا كان العامل حرفا لضعفه شواذا كان
 العامل حرفا لا يفيد معنى جازا اعتبار ذلك للمقدور بلا ضرورة لا نحو ان زيدا
 قاتلوه ووردان غير المعنى فلا يعتد ذلك للمقدور لا اذا اضطر اليه كما في
 فيه **قال** المنقضى بمعنى المعنى اي استفاضه فهو مصداق مجهول **قوله**

المعنى يقتضي قوة العاقل لا ضرورة له لان يستقيم معنى وهو استثناء
 من مفهوم الكلام اي كالمعنى على حسب المعامل في الموضع في وقت من اوقات الكلام
 وقت استقامة المعنى فانه معين للمعنى في كل وقت من اوقات المعنى وان التبعيض لا يظهر في المعنى
 وانما لا يمكن الدليل لا يفيد ذلك ان يقرب في المعنى فيفيد بوجوه اثبات وفي فائدة بحث قوله
 لان معنى انتهى ثباته مستلزم لاثباته كانه عينه فان تصور في المعنى يتوقف
 على تصور المعنى في تصور لاثباته لا يتوقف عليه فهو ليس به **قال** ما جعل في
 من اسرار كمثل بالياء المتبادر كذا في غير الواجب نحو ليس بدين في وهل لا يدين في
 استيفاء التصور لا يلزم التي تحل فيها على الهمد على الفطركان **اول قوله** وهو
 يجوز ان يكون زيدا **المعنى** المستقيم في المعنى او يجوز نصيبه على الاستثناء كانه ضعيف في
 انه بدل محمول على لفظه واضعف منه في المنصب نصيب كانه لا الله لا العامل فيه
 وهو خبر لا يجوز انما قيل استثناء او غيره وكذا في ذلك **قوله** قيل انما وصفه به
 لولم يوصف به لصح ايضا يجوز ان يراد بالتعبير التحقير **قال** لان الاستعراقة انما
 قد يها لان من قد يكون زائدا في الواجب عند الاحتشاش للمعنى استعراقة **قوله**
 لانها التاكيد للمعنى اي في وجودها سواء باشهرتها او بخوضها من رجل اخر
قال لا يقدر ان اي لا يفهم من قوله صلاتين تميزا وجمال ومفعول ثان بضمين معنى
الحاصل **قال** لانها على المعنى يعني انه على وجهها على الذين ان وجوه العلة في علمها
 بانتهائه ينتهي العلة **قوله** وهو مفعول على انه انما الواجب اذا دخلت على المبتدأ والخبر
 غلبتهما كمن يقي قديهما انما اذا كان العامل حرفا لضعفه شواذا كان
 العامل حرفا لا يفيد معنى جازا اعتبار ذلك للمقدور بلا ضرورة لا نحو ان زيدا
 قاتلوه ووردان غير المعنى فلا يعتد ذلك للمقدور لا اذا اضطر اليه كما في
 فيه **قال** المنقضى بمعنى المعنى اي استفاضه فهو مصداق مجهول **قوله**

[illegible]

انه بمعنى الحق لان ذلك فيه عارض قال في غير صفة غير مبتدأ وما بعدها خبر ان له
قوله باعتبار قيام معنى المغايرة بينهما سواء كان بحسب الذات او بحسب الوصف لكن
 قال الشيخ الرضوي ان استعمال الغير لا اعتبار الثاني بحال **قوله** في ذلك لا اشتراك كل
 منهما اه يعني انه استعير غير لغوي لا اشتراك كل منهما في المغايرة فان غير ذلك على
 مغايرة مجرورها لموصوفها اذا او وصفوا لا تدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها
 في الحكم فجاز استعمال كل منهما في معنى الاختلاف المشابهة **قوله** مذكورا انما انقطع
 ذلك ليكون اظهر في كونها صفة **قوله** نحو ما جاء في جلال الاريد قال الشيخ
 الرضوي لا يجوز الاستثناء المتصل لان الحكم عليه اثنان من هذا الجنس وليس
 اثنان منه **قوله** وانما قلت اهذه الزيادة قد فهمت شبهة وهي ان مناط حمل الاعلى
 الصفة تعذر الاستثناء واذا كرم من الضابط لا يجوز التعذر واستفادوا لا يوجب
 عدم التعذر فلا يكون الضابط مطرد او لا منعك افوجه ان يقول لجمع غير معلوم
 تناوله المستثنى ولا علمه وقد يتكلف بان المراد بغير المحصور غير المعلوم لتلازم
 بينهما غالباً **قوله** في الآية صفة فالسيبويه لا يجوز هذا الوصف يعني لم
 يجز البذل لانه لا يكون الا في غير الموجب قال المصنف ولا يعتبر النفي المستفاد من
 كون النفي المعنوي ليس كلفظ في قولنا اقل ان في متصرفاته وصرح بذلك الغير
 الشيخ رضي الله عنه لا يجوز ان يستثنى **قوله** يجب ان لا يتعدى الالهة اي يجب
 ان لا يكون اله الا الله لان التعارض يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزمة للفناء
 انتفاء اللازم مستلزم انتفاء للزومات كلها لان اثبات الملازم مستلزم لاثبات
 اللوازم كلها **قوله** اي بناء على ظرفيتهما قال الشيخ الرضوي ما حاصله ان سوي في
 الاصل صفة ظن مكان هو مكان قال الله نعم مكانا سويا اي مستويا ثم حذف
 الموصوف والظن الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصاح
 عقده واستركا بالمراد لا يشركه الا

كما في انما لا يكون الا في غير الموجب

قوله لان ذلك فيه عارض قال في غير صفة غير مبتدأ وما بعدها خبر ان له
 والمعنى انما يتعدى الالهة اي لا يجوز ان يستثنى
 قوله في ذلك لا اشتراك كل منهما اه يعني انه استعير غير لغوي لا اشتراك كل منهما في المغايرة فان غير ذلك على
 مغايرة مجرورها لموصوفها اذا او وصفوا لا تدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها
 في الحكم فجاز استعمال كل منهما في معنى الاختلاف المشابهة
 قوله مذكورا انما انقطع ذلك ليكون اظهر في كونها صفة
 قوله نحو ما جاء في جلال الاريد قال الشيخ الرضوي لا يجوز الاستثناء المتصل لان الحكم عليه اثنان من هذا الجنس وليس
 اثنان منه
 قوله وانما قلت اهذه الزيادة قد فهمت شبهة وهي ان مناط حمل الاعلى
 الصفة تعذر الاستثناء واذا كرم من الضابط لا يجوز التعذر واستفادوا لا يوجب
 عدم التعذر فلا يكون الضابط مطرد او لا منعك افوجه ان يقول لجمع غير معلوم
 تناوله المستثنى ولا علمه وقد يتكلف بان المراد بغير المحصور غير المعلوم لتلازم
 بينهما غالباً
 قوله في الآية صفة فالسيبويه لا يجوز هذا الوصف يعني لم
 يجز البذل لانه لا يكون الا في غير الموجب قال المصنف ولا يعتبر النفي المستفاد من
 كون النفي المعنوي ليس كلفظ في قولنا اقل ان في متصرفاته وصرح بذلك الغير
 الشيخ رضي الله عنه لا يجوز ان يستثنى
 قوله يجب ان لا يتعدى الالهة اي يجب ان لا يكون اله الا الله لان التعارض يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزمة للفناء
 انتفاء اللازم مستلزم انتفاء للزومات كلها لان اثبات الملازم مستلزم لاثبات
 اللوازم كلها
 قوله اي بناء على ظرفيتهما قال الشيخ الرضوي ما حاصله ان سوي في الاصل صفة ظن مكان هو مكان
 قال الله نعم مكانا سويا اي مستويا ثم حذف الموصوف والظن الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء
 فصاح عقده واستركا بالمراد لا يشركه الا

قوله في ذلك لا اشتراك كل منهما اه يعني انه استعير غير لغوي لا اشتراك كل منهما في المغايرة فان غير ذلك على
 مغايرة مجرورها لموصوفها اذا او وصفوا لا تدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها
 في الحكم فجاز استعمال كل منهما في معنى الاختلاف المشابهة
 قوله مذكورا انما انقطع ذلك ليكون اظهر في كونها صفة
 قوله نحو ما جاء في جلال الاريد قال الشيخ الرضوي لا يجوز الاستثناء المتصل لان الحكم عليه اثنان من هذا الجنس وليس
 اثنان منه
 قوله وانما قلت اهذه الزيادة قد فهمت شبهة وهي ان مناط حمل الاعلى
 الصفة تعذر الاستثناء واذا كرم من الضابط لا يجوز التعذر واستفادوا لا يوجب
 عدم التعذر فلا يكون الضابط مطرد او لا منعك افوجه ان يقول لجمع غير معلوم
 تناوله المستثنى ولا علمه وقد يتكلف بان المراد بغير المحصور غير المعلوم لتلازم
 بينهما غالباً
 قوله في الآية صفة فالسيبويه لا يجوز هذا الوصف يعني لم
 يجز البذل لانه لا يكون الا في غير الموجب قال المصنف ولا يعتبر النفي المستفاد من
 كون النفي المعنوي ليس كلفظ في قولنا اقل ان في متصرفاته وصرح بذلك الغير
 الشيخ رضي الله عنه لا يجوز ان يستثنى
 قوله يجب ان لا يتعدى الالهة اي يجب ان لا يكون اله الا الله لان التعارض يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزمة للفناء
 انتفاء اللازم مستلزم انتفاء للزومات كلها لان اثبات الملازم مستلزم لاثبات
 اللوازم كلها
 قوله اي بناء على ظرفيتهما قال الشيخ الرضوي ما حاصله ان سوي في الاصل صفة ظن مكان هو مكان
 قال الله نعم مكانا سويا اي مستويا ثم حذف الموصوف والظن الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء
 فصاح عقده واستركا بالمراد لا يشركه الا

في قوله لا بد من العلم بالشيء
 في قوله لا بد من العلم بالشيء
 في قوله لا بد من العلم بالشيء
 في قوله لا بد من العلم بالشيء
 في قوله لا بد من العلم بالشيء
 في قوله لا بد من العلم بالشيء
 في قوله لا بد من العلم بالشيء
 في قوله لا بد من العلم بالشيء

بمعنى مكان فقط لم يستعمل اللفظ مكان في أفادة معنى البدل نقول انت امكان
 على ما يدل لان البدل كانه مكان البدل منه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستعمال
 لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد فادرك زيد الماهاتك ثم جرد عن معنى البدل
 لطلاق الاستعمال فيسوي في الاصل مكان مستوفى صا معنى مكانا ثم بمعنى بدل ثم
 بمعنى الاستعمال وظهور من هذا التحقيق انه ظرف بحسب الاصل غير ظرف بحسب المعنى
 المراد فابصرون نظروا الى معناه لا يحصل الا في الموضع في اعماب صفات الظرف بعد
 حذف موصوفاتها ذلك مقتضاها النصيب الكوفيين نظروا الى المعنى المراد فاجلوا
 في حكمه الغير قوله والمراد بعدية المسند لا بد باسمها وخبرها ما يصير اسمها وخبرها
 ولا يظهر في العبارة ان يقع المراد بعدية المسند لدخولها ان يكون اسنادا واقعا
 بعد دخولها قوله فلا سند الواقعيين بحراء الخ لا يقال كذلك الاسناد الواقعيين
 والاسم بناء على انها تدخل الجملة الاسمية لا تفوق لك الاسناد فغير بدخولها
 قال كمر خبر يبتدأ في فساكه قال المشير الرضى ما حاصله ان خبره قد تحقق بعض
 الاحكام منها ان خبره ان يكون ماضيا عند ابن درستويه واما عند الجمهور فيجب
 ان يكون ماضيا لامر قد ظاهر او مقدره وكذا قالوا في صميم واسمى واضع وطل و
 بات وكذا ينبغي ان يمنعوا في يصير بد يقول اخواته والا ولا جد هب عليه بركات
 تجوز وقوع خبرها ماضيا لا بد فلا يقال وهما في قوله تعهوان لا قبضه قد ومنع
 ان ملك وهو الحق من مضى خبر صار وليس ولام وكل ما كان ماضيا من مازال و
 لانزال و مراد فاتها ما صار فكونها ظاهرة في الاشغال في الزمن الماضي الى حالة
 مستمرة وان جاز مع القرينة ان لا يستمر حال المتشغليها واما ما زال واخواتها
 فلا تامة مستمرة لا بد الاستعمال في اللفظ والصفة الماضية لانه يضارع اسم الفاعل
 اما ما دام فلا تامة المدة المدة الماضية الى معنى الاستعمال غالب واما ليس في الماضي مطلقا
 فيكون خبرا في الماضي لان من قوله

يكون الخبر في الماضي
 في قوله لا بد من العلم بالشيء
 في قوله لا بد من العلم بالشيء
 في قوله لا بد من العلم بالشيء
 في قوله لا بد من العلم بالشيء
 في قوله لا بد من العلم بالشيء
 في قوله لا بد من العلم بالشيء
 في قوله لا بد من العلم بالشيء
 في قوله لا بد من العلم بالشيء

في قوله لا بد من العلم بالشيء

اليوم ومن امر الله فان حرفي ايجر صلتان للمصدر واسم الفاعل وهما الايمان بدرو صلتها
فتكونان شبهتين بالمضاف مع انها مبنيان على الفتح اجيب عن الاول بان الجار وال
مع مجرور وخبر واليوم ظرف لعامله او بالعكس وعن الثاني بان قوله اليوم خبر اى لا محذور
خاصم اليوم ومن امر الله منعلق بما دل عليه لا خاصم يعنى لا يعصم من امر الله يخبر
عنه كما جعل الجار فى الصورة الاولى خبر لان حرف الجر الذي هو صلة المصدر جاز
ان يجعل خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيًا ولا يصح تقديره بارتعلق به
الجار والمجرور التضمنه ضمير المصدر واما حرف الجر الذي هو صلة الاسم الفاعل لم
يجز ان يجعلا خبرا عن اسم الفاعل فلا نقول بك ما على ان بك خبر عن قوله
سند الله بعد رخصتها يعنى ان ضمير كان راجع اليه لا الى المنصوب كما يتوهم

ولا الهمزة المرفوعة ضمنا كما قيل ان ذلك اظهر **قوله** في الكسر في جمع المثنى السالبة
خلافه لما زنى فانه يبينه على الفتح **قوله** ولا لتون لانه وان لم يكن للتمكين مشابها له
فسم من الدخول على المبني ومنهم من يبينه على الكسر مع لتون قياسا لاسما عا
نظرا الى ان لتون لم يقابل **قوله** في ابياء منهم من قال هذه الياء اعراب لا للمثنى
الجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه اللذين جعلوا اسما واحدا وقد مر في باب البناء
انه مضارع للمضاف **قوله** لانه جواب لانه نص في الاستغراق والنفي يدور من
الاستغراقية لا يفيد التخصيص الا ترى ان ما جاء في رجل لا يفيد الاستغراق ولذا جار
بال جلات او رجال بخلاف ما جاء في من رجل **قوله** في الاضافة الاضافة الى الاسم الصحيح
ترجم جانبها لاسمية فان المضاف الى الاسم الصحيح لا يكون في الاضافة الا في نحو خمسة عشر
ونحوه قال والتكرير وكذا وجب التكرير في النكرة المتصلة بلا الاغبت
عليها لان القرينة على ارادة نفى الجنس نصب الاسم او بناء وقد انشأ فلان
من التكرير ثلثية عليها **قوله** لكن مطلقا لا بعينه يعني اراد

فإنها ترجع جانب البناء **فأقول** للتنبؤ على كونها في الجنس لأن نفس الجنس كمرئيتها في الحقيقة ١٢

[illegible][illegible]

فان بدو صلواتها
 فور بان الجا لود
 يوم خبراي لا حود
 من امر لله لا خبر
 لمة المصدا جان
 لدا ياتعلق به
 لاسم الفاعل لم
 خبر عفار قول
 نصوصك يتوهم
 نعم المؤنث السالم
 للممكن مشابها
 قيا سلا ساعا
 اء اعراب لان المتذو
 وقد مر فبالنداء
 والنفي بدو من
 ستغراق ولذا جار
 نامة الاسم الصحيح
 را نحو خمسة عشر
 سلة بلا الخ الغبت
 ه وقد انتفيا فلا
 عليه يعني اراد
 شفي في الحقيقة ١٢

مدد واسم الفاعل وهما لا
بيان على الفتح اجيب عن
كسر وعن الثاني بان قوله
بنيته بها صوب يعنى لا يصير
من حرف الجر الذي هو ص
كان او منفي ولا يص
حرف الجر الذي هو ص
يقول بان ما على ان
يركان راجع اليه لا الى
ظهر قوله والكسر في
بالا قسوين لانه وان لم يكن
بنيته على الكسر مع لتتوين
منهم من قال انه في اليه
الذين جعلوا اسما واحدا
لانه نص في الاستغراق
ما جاء في رجل لا يفيد
جمل قوله لا ضافة الى
الصريح لا يكون ضمنا لان
التكرير في التكررة المت
س نصب الاسم او بناء
قوله لكن مطلقا لا
لانه الجنس لان في
واحد في
سواء كان على
قوله كان
الضمير يعود على
الضمير يعود على

فان حرفي انجوصلتان للمبتدئين بالمضاف مع انها مبتدئان في اليوم ظرف ليعامله او بالعامية ان امرالله منعلق بما دل على ان في الصورة الاولى خبر الا ان ذلك للمصدر مثبتا وانما ضمير المصدر واما بعد اعراضا عن الفاعل فلا يعود دونه يعني ان ضمير يوم ضمنا كما قيل ان ذلك فانه يبينه على الفهم **قول** لعل على المبنى منهم من يوفى بالمقابل **قول** وايضا عطوف والعطوف عليه مضاف **قول** لانه جواب لا يفيد التخصيص الا ترى ان رجال بخلاف ما جاء في من نسمة فان المضاف الى الاسم **ال** والتكرير وكذا وجه رنية على ارادة نفى الجحد كسر للتثنية عليها **البناء** **قال** قوله للتبعية على

اليوم من امر الله
فتكونان مشبهين
مع مجرور الخبر
ما صواب يوم ومرو
عنه كما جعل الج
التي جعل خبر
الجاء والجور ل
يجزى بجاء
سندايه
ولا ال سمه الم
خلاف الما في
فسم من الزخو
نظر الى ان الت
الجمع في حكم الم
انه مضارع للم
الاستغراقية ك
بل جلان او
ترجم جانباه
ونحو
عليه لان الق
من الت
فانها ترجع جانب

يعمل فيه من الاسم او الفعل لتكون متعينة بقوتها في مركزها او مشتركة بين الاسم والفعل
قوله نافية متوكدة لان النفي على نفيها لا يجازى وفيه من هذا يخالف ما قالوه من انه لا
يجوز الجمع بين حرفين متفقين المعنى لا مقصودا بينهما **قال** وانتقض النفي لا قبل عن بولس
يغير الاعمال لا تنقضها لا واشد في ذلك وما لا دهر لا منجونا باهله وما طالب
الحاجات لا معذبا وما وجيب بان المضاف محذوف من الاول وان منجونا وان
معذبا مصدر كقولهم قد مررت بكم كل ممرق فيها مثل قولك ما زيد لا سيرا **قوله** او تقدم
الخبر او تقدم ما ليس يظن على الاسم المتقدم على الخبر ولا يجوز ما زيد لا سيرا بل بخلاف ما اذا
كان ظرفا نحو قوله نعم فما منكم من احد عنه ساجدين **قوله** اي على خبرها منصوبا كان
او مجرورا بالباء الزائدة **قوله** حكم المخطون الرقم حلالا على الحل قال الشيخ عبد القاهر
مبتدأ محذوف اي بل هو مسافر ولكن هو قاعد قليل عطف على سبيل التوهيم اذ كثيرا ما
يقع خبر ما هو فعند النزهة عن العمل **قوله** يعني الجريان للواقع في التوهيم **قوله**
لفظا او تقديره ليقال **قوله** لان المصدر كقسام العرب **قوله** بل بحيثية كونه مضافا
اليه كما مر في بيان اقسام الاعراب وإنما قيل بدل قوله على علم المضاف اليه على علم
الاضافة لانه قصد ان ياخذ لاحق كلامه اعني قوله والمضاف اليه كل اسم اهجر
سابقه مع ان المراد بمبين **قوله** لكن المشغل على علامته اعومنه لجواز ان يتحقق
علاقة الشيء بحدوث ذلك الشيء **قال** والمضاف اليه اي الظاهر موضع
الضمير للتخصيص على المراد ولا احتمال انه اراد بالمضاف اليه ههنا غير المضاف
اليه المذكور او لان يكون اعومن للمضاف اليه حقيقة ومما يشبهه نحو كفى
بالسبغ لاف المضاف اليه المذكور ههنا فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة
قوله اي ملفوظا كان اشكال ان قوله لفظا خبر كان المقدور وجاز تقوله
لانها انما كثر وقوعه ولا خفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في

قوله لا تنقضها لا واشد في ذلك وما لا دهر لا منجونا باهله وما طالب
الحاجات لا معذبا وما وجيب بان المضاف محذوف من الاول وان منجونا وان
معذبا مصدر كقولهم قد مررت بكم كل ممرق فيها مثل قولك ما زيد لا سيرا
قوله او تقدم الخبر او تقدم ما ليس يظن على الاسم المتقدم على الخبر ولا يجوز ما زيد لا سيرا بل بخلاف ما اذا
كان ظرفا نحو قوله نعم فما منكم من احد عنه ساجدين قوله اي على خبرها منصوبا كان
او مجرورا بالباء الزائدة قوله حكم المخطون الرقم حلالا على الحل قال الشيخ عبد القاهر
مبتدأ محذوف اي بل هو مسافر ولكن هو قاعد قليل عطف على سبيل التوهيم اذ كثيرا ما
يقع خبر ما هو فعند النزهة عن العمل قوله يعني الجريان للواقع في التوهيم قوله
لفظا او تقديره ليقال قوله لان المصدر كقسام العرب قوله بل بحيثية كونه مضافا
اليه كما مر في بيان اقسام الاعراب وإنما قيل بدل قوله على علم المضاف اليه على علم
الاضافة لانه قصد ان ياخذ لاحق كلامه اعني قوله والمضاف اليه كل اسم اهجر
سابقه مع ان المراد بمبين قوله لكن المشغل على علامته اعومنه لجواز ان يتحقق
علاقة الشيء بحدوث ذلك الشيء قال والمضاف اليه اي الظاهر موضع
الضمير للتخصيص على المراد ولا احتمال انه اراد بالمضاف اليه ههنا غير المضاف
اليه المذكور او لان يكون اعومن للمضاف اليه حقيقة ومما يشبهه نحو كفى
بالسبغ لاف المضاف اليه المذكور ههنا فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة
قوله اي ملفوظا كان اشكال ان قوله لفظا خبر كان المقدور وجاز تقوله
لانها انما كثر وقوعه ولا خفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في

قوله لا تنقضها لا واشد في ذلك وما لا دهر لا منجونا باهله وما طالب
الحاجات لا معذبا وما وجيب بان المضاف محذوف من الاول وان منجونا وان
معذبا مصدر كقولهم قد مررت بكم كل ممرق فيها مثل قولك ما زيد لا سيرا
قوله او تقدم الخبر او تقدم ما ليس يظن على الاسم المتقدم على الخبر ولا يجوز ما زيد لا سيرا بل بخلاف ما اذا
كان ظرفا نحو قوله نعم فما منكم من احد عنه ساجدين قوله اي على خبرها منصوبا كان
او مجرورا بالباء الزائدة قوله حكم المخطون الرقم حلالا على الحل قال الشيخ عبد القاهر
مبتدأ محذوف اي بل هو مسافر ولكن هو قاعد قليل عطف على سبيل التوهيم اذ كثيرا ما
يقع خبر ما هو فعند النزهة عن العمل قوله يعني الجريان للواقع في التوهيم قوله
لفظا او تقديره ليقال قوله لان المصدر كقسام العرب قوله بل بحيثية كونه مضافا
اليه كما مر في بيان اقسام الاعراب وإنما قيل بدل قوله على علم المضاف اليه على علم
الاضافة لانه قصد ان ياخذ لاحق كلامه اعني قوله والمضاف اليه كل اسم اهجر
سابقه مع ان المراد بمبين قوله لكن المشغل على علامته اعومنه لجواز ان يتحقق
علاقة الشيء بحدوث ذلك الشيء قال والمضاف اليه اي الظاهر موضع
الضمير للتخصيص على المراد ولا احتمال انه اراد بالمضاف اليه ههنا غير المضاف
اليه المذكور او لان يكون اعومن للمضاف اليه حقيقة ومما يشبهه نحو كفى
بالسبغ لاف المضاف اليه المذكور ههنا فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة
قوله اي ملفوظا كان اشكال ان قوله لفظا خبر كان المقدور وجاز تقوله
لانها انما كثر وقوعه ولا خفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في

قوله لا تنقضها لا واشد في ذلك وما لا دهر لا منجونا باهله وما طالب
الحاجات لا معذبا وما وجيب بان المضاف محذوف من الاول وان منجونا وان
معذبا مصدر كقولهم قد مررت بكم كل ممرق فيها مثل قولك ما زيد لا سيرا
قوله او تقدم الخبر او تقدم ما ليس يظن على الاسم المتقدم على الخبر ولا يجوز ما زيد لا سيرا بل بخلاف ما اذا
كان ظرفا نحو قوله نعم فما منكم من احد عنه ساجدين قوله اي على خبرها منصوبا كان
او مجرورا بالباء الزائدة قوله حكم المخطون الرقم حلالا على الحل قال الشيخ عبد القاهر
مبتدأ محذوف اي بل هو مسافر ولكن هو قاعد قليل عطف على سبيل التوهيم اذ كثيرا ما
يقع خبر ما هو فعند النزهة عن العمل قوله يعني الجريان للواقع في التوهيم قوله
لفظا او تقديره ليقال قوله لان المصدر كقسام العرب قوله بل بحيثية كونه مضافا
اليه كما مر في بيان اقسام الاعراب وإنما قيل بدل قوله على علم المضاف اليه على علم
الاضافة لانه قصد ان ياخذ لاحق كلامه اعني قوله والمضاف اليه كل اسم اهجر
سابقه مع ان المراد بمبين قوله لكن المشغل على علامته اعومنه لجواز ان يتحقق
علاقة الشيء بحدوث ذلك الشيء قال والمضاف اليه اي الظاهر موضع
الضمير للتخصيص على المراد ولا احتمال انه اراد بالمضاف اليه ههنا غير المضاف
اليه المذكور او لان يكون اعومن للمضاف اليه حقيقة ومما يشبهه نحو كفى
بالسبغ لاف المضاف اليه المذكور ههنا فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة
قوله اي ملفوظا كان اشكال ان قوله لفظا خبر كان المقدور وجاز تقوله
لانها انما كثر وقوعه ولا خفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في

التعليق

مجلسه

سبح فوكون

چند روز بعد از آنکه از کربلا مراجعت فرموده و در کربلا

المساواة في العمل

فی جنس و اموالکم و ملککم و عیالکم

ادامہ علی بن ابی طالب علیہ السلام

مجلس بلایاتکلف

منه على قوافل

4

المضاف الحقيقي مقبولة عن الثنتين والنون لاجل الاضافة **قوله** لا يضاف معنى الى افعالها
ما قابلهما الغير وهو معنى التعريف والتخصيص اراد باللفظ المذكور في المدعى ما يقابل
اللفظ **قوله** علامتها انما قد رها اذا لم يصح حمل قوله ان يكون له على الاضافة المعنوية
لا **نحو** **قوله** نسبة شيء الى شيء بواسطة حرف الجر فقد يلزم ابرائها معنى ومن البين
امتناع الحمل وانما يقل فعلا المعنوية ان يكون الكلام مسوق للاضافة للعلو
لا لعلامتها **قوله** لا يحسن الفاعل له والمنسوب **قوله** ولما مساوكا والمراد بالسأوة المساواة
الشاملة للدرجة والمساواة **قوله** لا اعلم مطلقا كاحد اليوم فان الاحاد هو يوم واحد **قوله** ولا
يصح اظهار الالام فيه لانه لم يستعمل يوم الاحد وكل الاحال في الباقين وفي مسجد الجامع
وطور سيناء ولا سماء اللازمة الاضافة مثل عند ودون ولارى ولما لم تستعمل مقطوعة
فاذا قطعت **واوجب** تناقرا لانه غير انوس **قوله** لا يحتاج فيه الى التكاليف اه قيل
في تصحيح اضافة كل الى اجل ان كل الاحاطة جزئيات كل اضيف هو اليه وضافة
الجزئي الى الكلي بمعنى الالام لكن يمتنع اظهار الالام الا بعد التاويل للجزئيات او لا فراحتملا
والا لزم فك كل من الاضافة وذلك لا يجوز وفيه بحث لان كل الاحاطة والجزئي والفرع
ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تنظر في الميزان **تصحيح** اضافة الجزئي الى الكلي ما لا
يجزى في تصحيح اضافة كل الى الجزئي او الفرع **قوله** فان معنى ضرب اليوم اه يعني
ان هذه الاضافة بادنى ملاسة ويكفي في الاضافة بمعنى الالام ادنى ملاسة نحو
كوكب الخرقاء سهيل اى كوكب له اختصاص بالمرءات الخرقاء للملاسة انها تشرع
في التمتع لاسباب الشتاء عند طلوعه لاقبله كما هو شأن النساء لمدبرية الهيئة لا لادنى
في احيائها **قوله** ولما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة وايضا لما كثرت لزوم ارتكاب
مجاز كثير وذلك لان الاضافة بادنى ملاسة مجاز **قوله** كما لا يخفى الا
ترى لفن نسبة الفعل الى فاعله المعين لا تستلزم معهودية الفعل وتعرفه

لطفه کل الاحاطه وان الامر من جانبها یات کما یرید
 ان کان من فی خادته الا ان لا یراد الا اجزاء
 قائم و اما ان یقال ان کل
 یکر من امره و لکن من اجل ان کل
 وان لکن من مضاده الی امره و قد اوردوا
 ما یسبب فی وجوب عاده کرا و غیره
 و من و ان یقال ان کل فی خادته من
 من و ان یقال ان کل فی خادته من
 و اما عاده من کل فی خادته من

[illegible]

القول بالجوهر الى الربياني والمبرد في احد قوليه وجوابه قال لا يحل
او كمالية لم يستعمل جملة مفعول له للفعل المعلوم اي جواز وجعل قول لا يحل
الضارب زيدا به بقى على هذا التقدير دور التعليل السابق شئ وهو انه لم يحل الضارب
زيد على ضارب زيد كما جعلوا الضاربك على ضاربك وانما قلنا دون التقدير السابق
اذ حاصله احزاف التنوين في باب ضاربك ليس الاضافة بل الاتصال المصير لان
التنوين اتصال المصير ما يتأنيان سواء كان المصير منصوبا او مجرورا فاذا لم يكن في ذلك
الباب لنظر الخفة لم يبالوا بانقضاء التحفيف في الضاربك لانه نظيره وجاز
باب ضارب زيد فان التحفيف في باب منطوفيه ازلت يد على هذا التفسير
نقض لقاعدة المعلومة من السابق وهي ان الاضافة للمقطعة تقيد التحفيف
قلنا العمل المصير بضم هذا القول وقال بان التنوين قد باتصال المصير فان
اتصال المصير بما ياتي في التنوين لفظا شرحت من التقدير بعد اعتبار الاضافة
كما في حواج بيت الله ان قلت فعل هذا ينبغي ان لا يجوز الضاربك للحل على ضاربك كما
لا يجوز الضاربك للحل على ضاربك زيد قلنا بغير المثالين فرب ذلك لان الضاربك

مشابه لضاربك في ان حذف تنوينهما الفظا قبل الاضافة وليس الضارب زيد مشابها
 لضاربك زيد ذلك **قوله** حصل التحفيف من جانب الضاء ومن جانب اللضاء والياء كما ترى
قوله ويرد على القاعدة الاولى هـ ذهب الكوفيون الى جواز اعادة لموصوف الى الصفة
 وبالعكس للتحفيف مع اضافة التعريف او التخصيص متمسكين بمسجد الجامع واخواته ووجد
 قطيفة وامثاله فان اصل مسجد الجامع اضيف للتحفيف بخلاف الهم وكسب التعريف
 من المضاف اليه لان المسجد هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسنا
 ان كان هو الوجه حقيقة لكن جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستكن وقصر عليه
 اخواته وان اصل مجرد قطيفة قطيفة مجرد قد م مجرد عليه اضيف حقيقة بمثل التنوين
 والتخصيص وقصر عليه لخصاله واجاب البصريون بالتاويل كما اشار اليه بقوله ومسجد الجامع
قوله متاويل بمسجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كما هذا الوقت جامع
 للمناسك في مسجد للصلوة فاضافته كاضافة سيف شجاع **قوله** وثانيهما الخ قال
 الشيخ الرضوي يجوز عند يمينه ان يجعل الجامع مسجد اثني عشر
 المسجد والجنب والصلوة والبقعة المحتملة الى هذه المختصة لفائدة
 التخصيص وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العامل الى
 المتخاص وكذا اقياس سائر الامثلة فيكون تلك الامثلة كاضافة طول
 سينا وصلوة التور وبقعة الحجة وجانب اليمين **قوله** متاويل بصلو
 السانة الاولى وهي اول سانة بعد الزوال الشمس **قوله** وبقعة الحجة الحصة فاما
 نسبها الى الحجة لانهما تنبت في حياض السيول مواط الاقدام قال المشهور قطيفة قال
 في الحانية مجرد خرد ريشه از كهنك وفرسوك انتهي قطيفة جادرد يچيد صبر
قال اسم من اهل المضاف اليه في العموم والخصوص اذ المشابهة في شمول الاطلاق
 وعدمه كليت اسد فاطلق عليه الاسد يطلق عليه الليث والعكس يطلق عليه الاسد

قوله ويرد على القاعدة الاولى هـ ذهب الكوفيون الى جواز اعادة لموصوف الى الصفة
 وبالعكس للتحفيف مع اضافة التعريف او التخصيص متمسكين بمسجد الجامع واخواته ووجد
 قطيفة وامثاله فان اصل مسجد الجامع اضيف للتحفيف بخلاف الهم وكسب التعريف
 من المضاف اليه لان المسجد هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسنا
 ان كان هو الوجه حقيقة لكن جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستكن وقصر عليه
 اخواته وان اصل مجرد قطيفة قطيفة مجرد قد م مجرد عليه اضيف حقيقة بمثل التنوين
 والتخصيص وقصر عليه لخصاله واجاب البصريون بالتاويل كما اشار اليه بقوله ومسجد الجامع
قوله متاويل بمسجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كما هذا الوقت جامع
 للمناسك في مسجد للصلوة فاضافته كاضافة سيف شجاع **قوله** وثانيهما الخ قال
 الشيخ الرضوي يجوز عند يمينه ان يجعل الجامع مسجد اثني عشر
 المسجد والجنب والصلوة والبقعة المحتملة الى هذه المختصة لفائدة
 التخصيص وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العامل الى
 المتخاص وكذا اقياس سائر الامثلة فيكون تلك الامثلة كاضافة طول
 سينا وصلوة التور وبقعة الحجة وجانب اليمين **قوله** متاويل بصلو
 السانة الاولى وهي اول سانة بعد الزوال الشمس **قوله** وبقعة الحجة الحصة فاما
 نسبها الى الحجة لانهما تنبت في حياض السيول مواط الاقدام قال المشهور قطيفة قال
 في الحانية مجرد خرد ريشه از كهنك وفرسوك انتهي قطيفة جادرد يچيد صبر
قال اسم من اهل المضاف اليه في العموم والخصوص اذ المشابهة في شمول الاطلاق
 وعدمه كليت اسد فاطلق عليه الاسد يطلق عليه الليث والعكس يطلق عليه الاسد

وهو من قولهم
 المشمول في قولهم
 المشمول في قولهم
 المشمول في قولهم

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

الرجل الموصوف فان ذكره جعل الوصف حاضرا قال يزيد هذا قال الشيخ
اسم لاشارة ويقوم وصف العلم والمضاف الى المضمرة والى العلم والى اسم لاشارة لان
الموصوف لاخصر ومسا واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة قوله والوصف
الاخر التي لا تدل اي لا يقصد بذلك هذه المعنى قوله لا المعرفة لا تعرف بلام
لا يشير بها الى احد بعينه لان تعريفه لفظي قوله التي هي في حكم النكرة لعدم
لاشارة الى معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة لانها والمعرفة من اقسام
الذات والاسم وفي قوله في حكم النكرة اشارة الى توجيه قولهم ان النعت يعاين
للمنوع تعريفيا وتأكيدا من ان الجملة قد تكون نعتا وليس بمعرفة ولا نكرة ويمكن
تخصيص الحكم بالنعت المفرد وتوجيهه بان الجملة في تاويل النكرة كما قاله الشيخ
من ان قام رجل اذهب ابوه في تاويل اذهب ابوه وابوه لا يدري في تاويل كان ابو
زيد قوله لان الدلالة على معنى اذهب سوى الشيخ رضى به في نعت المفرد والجملة النكرة
ان المفرد اصل العمل وجهه ان الجملة التي لها محل من الاعراب غائبة في تاويل المفرد
قوله لان الاشابة لا تقع صفة لا الصفة يبين ان يكون مضمونها معلوما لخاصة في حكمها
حقيقة في تأويلها من يعرف الخاطب الموصوف للبهيم يكون معلوما لاشابة لا يكون
مضمونها معلوما لخاصة في حكمها وكذا حكم الصلة قوله لا يتاويل بعين ذلك في الطلب المحكية
بقول محمد بن كوفيه جازا ايت هذا الذي ايت هذا مقول عنده هذا القول
يكون في محال في المفعول لثاني من ايت مثل جازا النسخة بقوله واذ المذكر فيها
تقدير الفعل عن ذلك وان الله قوله جازا واذ جازا في محال في الطلبية حال ان معلومته هي في محال في الطلبية

الرجل الموصوف فان ذكره جعل الوصف حاضرا قال يزيد هذا قال الشيخ
اسم لاشارة ويقوم وصف العلم والمضاف الى المضمرة والى العلم والى اسم لاشارة لان
الموصوف لاخصر ومسا واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة قوله والوصف
الاخر التي لا تدل اي لا يقصد بذلك هذه المعنى قوله لا المعرفة لا تعرف بلام
لا يشير بها الى احد بعينه لان تعريفه لفظي قوله التي هي في حكم النكرة لعدم
لاشارة الى معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة لانها والمعرفة من اقسام
الذات والاسم وفي قوله في حكم النكرة اشارة الى توجيه قولهم ان النعت يعاين
للمنوع تعريفيا وتأكيدا من ان الجملة قد تكون نعتا وليس بمعرفة ولا نكرة ويمكن
تخصيص الحكم بالنعت المفرد وتوجيهه بان الجملة في تاويل النكرة كما قاله الشيخ
من ان قام رجل اذهب ابوه في تاويل اذهب ابوه وابوه لا يدري في تاويل كان ابو
زيد قوله لان الدلالة على معنى اذهب سوى الشيخ رضى به في نعت المفرد والجملة النكرة
ان المفرد اصل العمل وجهه ان الجملة التي لها محل من الاعراب غائبة في تاويل المفرد
قوله لان الاشابة لا تقع صفة لا الصفة يبين ان يكون مضمونها معلوما لخاصة في حكمها
حقيقة في تأويلها من يعرف الخاطب الموصوف للبهيم يكون معلوما لاشابة لا يكون
مضمونها معلوما لخاصة في حكمها وكذا حكم الصلة قوله لا يتاويل بعين ذلك في الطلب المحكية
بقول محمد بن كوفيه جازا ايت هذا الذي ايت هذا مقول عنده هذا القول
يكون في محال في المفعول لثاني من ايت مثل جازا النسخة بقوله واذ المذكر فيها
تقدير الفعل عن ذلك وان الله قوله جازا واذ جازا في محال في الطلبية حال ان معلومته هي في محال في الطلبية

الرجل الموصوف فان ذكره جعل الوصف حاضرا قال يزيد هذا قال الشيخ
اسم لاشارة ويقوم وصف العلم والمضاف الى المضمرة والى العلم والى اسم لاشارة لان
الموصوف لاخصر ومسا واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة قوله والوصف
الاخر التي لا تدل اي لا يقصد بذلك هذه المعنى قوله لا المعرفة لا تعرف بلام
لا يشير بها الى احد بعينه لان تعريفه لفظي قوله التي هي في حكم النكرة لعدم
لاشارة الى معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة لانها والمعرفة من اقسام
الذات والاسم وفي قوله في حكم النكرة اشارة الى توجيه قولهم ان النعت يعاين
للمنوع تعريفيا وتأكيدا من ان الجملة قد تكون نعتا وليس بمعرفة ولا نكرة ويمكن
تخصيص الحكم بالنعت المفرد وتوجيهه بان الجملة في تاويل النكرة كما قاله الشيخ
من ان قام رجل اذهب ابوه في تاويل اذهب ابوه وابوه لا يدري في تاويل كان ابو
زيد قوله لان الدلالة على معنى اذهب سوى الشيخ رضى به في نعت المفرد والجملة النكرة
ان المفرد اصل العمل وجهه ان الجملة التي لها محل من الاعراب غائبة في تاويل المفرد
قوله لان الاشابة لا تقع صفة لا الصفة يبين ان يكون مضمونها معلوما لخاصة في حكمها
حقيقة في تأويلها من يعرف الخاطب الموصوف للبهيم يكون معلوما لاشابة لا يكون
مضمونها معلوما لخاصة في حكمها وكذا حكم الصلة قوله لا يتاويل بعين ذلك في الطلب المحكية
بقول محمد بن كوفيه جازا ايت هذا الذي ايت هذا مقول عنده هذا القول
يكون في محال في المفعول لثاني من ايت مثل جازا النسخة بقوله واذ المذكر فيها
تقدير الفعل عن ذلك وان الله قوله جازا واذ جازا في محال في الطلبية حال ان معلومته هي في محال في الطلبية

[illegible]

قوله لا يخلو المقصود من متبوعاتها وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه و
توضيح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه وتبين بالتاكيد ان المنسوب اليه يحسب
الظهور المنسوب اليه في الحقيقة لا غير لم يقع غلط ولا جهل في النسبة وان المذكور
بلفظ العموم باق على عمومته ولا شك انك اذا بينت شيئا بشئ فالمقصود هو المبين
والبيان فرعه **قوله** اجيب بان المراد اذ فيه ان بدل الغلط ثلاثة اقسام احدها
انك غطت بالبدل منه بحسب الواقع سبق للسان وثانيها انك توهم انك غلط
به بمثل هذا انجو بدرا شمس والثالث انك نسبت البدل فذكرت البدل منه من غير
سبق للسان ثم تداركته ولا شبهة في ان البدل منه في تلك الاقسام يقطع
فيدخل بدل الغلط في حواله العطف لولم يكن قوله يتوسط اخلافيه وقد يجازي
بان المراد يكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة ان يكون مقصود
باصل النسبة المدركة على فهم واحد من افشاء الادراك اعني الحكم والتردد وغير
ذلك سواء بقى القصدان او لا فاعتبار اصل النسبة دخل المعطوف بلا ولكن
لاشتراك المعطوفين بهما معساقية في اصل النسبة وان اختلفا لهما واسلا
وباعتبار كونهما على فهم من الادراك الذي دخل فيه المعطوف باوولهما وام لا النسبة
في كل من المعطوف والمعطوف عليه بها على فهم واحد وهو التردد ولعل اشتراط
بقاء القصد دخل فيه المعطوف بل ان المتبوع قصد ابتداء ثم بدله فاعرض
عنه بل وقصد التام **قوله** ولما لم يحركه احتمل معنيين احدهما ان قوله يتوسط
حكم خارج عن التعريف واخر المثل عنه اعني قوله مثل قلم زيد وعمرو ولا يتوجب
زيادة توضيح فكاكه من ممتعة التعريف لانه قصد تمثيل الحكم ايضا وثانيهما المدخل في
التعريف كما ينساق اليه الفهم ويؤيد تأخير المثال لكن ليس له دخل في المنع والجمع كما
من نظير في تعريف الاعراب **قال** يتوسط بينه الاظهر يقيم فكأنه تجريد **قال** اذا عطف

قوله لا يخلو المقصود من متبوعاتها وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه و

في قوله لا يخلو المقصود من متبوعاتها وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه و
توضيح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه وتبين بالتاكيد ان المنسوب اليه يحسب
الظهور المنسوب اليه في الحقيقة لا غير لم يقع غلط ولا جهل في النسبة وان المذكور
بلفظ العموم باق على عمومته ولا شك انك اذا بينت شيئا بشئ فالمقصود هو المبين
والبيان فرعه **قوله** اجيب بان المراد اذ فيه ان بدل الغلط ثلاثة اقسام احدها
انك غطت بالبدل منه بحسب الواقع سبق للسان وثانيها انك توهم انك غلط
به بمثل هذا انجو بدرا شمس والثالث انك نسبت البدل فذكرت البدل منه من غير
سبق للسان ثم تداركته ولا شبهة في ان البدل منه في تلك الاقسام يقطع
فيدخل بدل الغلط في حواله العطف لولم يكن قوله يتوسط اخلافيه وقد يجازي
بان المراد يكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة ان يكون مقصود
باصل النسبة المدركة على فهم واحد من افشاء الادراك اعني الحكم والتردد وغير
ذلك سواء بقى القصدان او لا فاعتبار اصل النسبة دخل المعطوف بلا ولكن
لاشتراك المعطوفين بهما معساقية في اصل النسبة وان اختلفا لهما واسلا
وباعتبار كونهما على فهم من الادراك الذي دخل فيه المعطوف باوولهما وام لا النسبة
في كل من المعطوف والمعطوف عليه بها على فهم واحد وهو التردد ولعل اشتراط
بقاء القصد دخل فيه المعطوف بل ان المتبوع قصد ابتداء ثم بدله فاعرض
عنه بل وقصد التام **قوله** ولما لم يحركه احتمل معنيين احدهما ان قوله يتوسط
حكم خارج عن التعريف واخر المثل عنه اعني قوله مثل قلم زيد وعمرو ولا يتوجب
زيادة توضيح فكاكه من ممتعة التعريف لانه قصد تمثيل الحكم ايضا وثانيهما المدخل في
التعريف كما ينساق اليه الفهم ويؤيد تأخير المثال لكن ليس له دخل في المنع والجمع كما
من نظير في تعريف الاعراب **قال** يتوسط بينه الاظهر يقيم فكأنه تجريد **قال** اذا عطف

منه السطوات المذكورة
في قوله لا يخلو المقصود من متبوعاتها وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه و
توضيح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه وتبين بالتاكيد ان المنسوب اليه يحسب
الظهور المنسوب اليه في الحقيقة لا غير لم يقع غلط ولا جهل في النسبة وان المذكور
بلفظ العموم باق على عمومته ولا شك انك اذا بينت شيئا بشئ فالمقصود هو المبين
والبيان فرعه **قوله** اجيب بان المراد اذ فيه ان بدل الغلط ثلاثة اقسام احدها
انك غطت بالبدل منه بحسب الواقع سبق للسان وثانيها انك توهم انك غلط
به بمثل هذا انجو بدرا شمس والثالث انك نسبت البدل فذكرت البدل منه من غير
سبق للسان ثم تداركته ولا شبهة في ان البدل منه في تلك الاقسام يقطع
فيدخل بدل الغلط في حواله العطف لولم يكن قوله يتوسط اخلافيه وقد يجازي
بان المراد يكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة ان يكون مقصود
باصل النسبة المدركة على فهم واحد من افشاء الادراك اعني الحكم والتردد وغير
ذلك سواء بقى القصدان او لا فاعتبار اصل النسبة دخل المعطوف بلا ولكن
لاشتراك المعطوفين بهما معساقية في اصل النسبة وان اختلفا لهما واسلا
وباعتبار كونهما على فهم من الادراك الذي دخل فيه المعطوف باوولهما وام لا النسبة
في كل من المعطوف والمعطوف عليه بها على فهم واحد وهو التردد ولعل اشتراط
بقاء القصد دخل فيه المعطوف بل ان المتبوع قصد ابتداء ثم بدله فاعرض
عنه بل وقصد التام **قوله** ولما لم يحركه احتمل معنيين احدهما ان قوله يتوسط
حكم خارج عن التعريف واخر المثل عنه اعني قوله مثل قلم زيد وعمرو ولا يتوجب
زيادة توضيح فكاكه من ممتعة التعريف لانه قصد تمثيل الحكم ايضا وثانيهما المدخل في
التعريف كما ينساق اليه الفهم ويؤيد تأخير المثال لكن ليس له دخل في المنع والجمع كما
من نظير في تعريف الاعراب **قال** يتوسط بينه الاظهر يقيم فكأنه تجريد **قال** اذا عطف

بالحواذ والحق اللفظ بالموافقة بخلاف السببية فإنه لا يستثنى قوله بل يجعلها على
حازف المضائق حتى يكون من باب العطف على معمول واحد قال التاكيد جاء
بالهزة وبالواو واعتقب به العطف لا العاطف وهو ثم والغاء قد يراد في التاكيد اللفظ
كما يقال الله ثم والله وكقولهم كما سوف تعلمون ثم كما سوف تعلمون وقولهم لا تخجلين
بفرحون بما اتوا ويعجوبون ان يحمدوا ايمانهم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفظة قوله ^ش حالة
وشأنه نقول اهمل المتبوع في النسبة أو شمول كقولك شأنك في العلوى في باب العلوى
اعطى من ان يوصف وامري في الفقر ^ش في باب الفقر ظاهر قل في النسبة تمييز
عن الذات المذكورة او المقدرة وكأنه ارادنه تمييز مجسمين عن الذات المذكورة
اذا كانت الاخر بمعنى الشيء وعن الذات المقدرة اذا كان بمعنى الشأن قوله
يعنى يجعل حاله اى حالة المفهومة منه بطريق من طرق الدلالة كما ان نفسه
في جاء زيد نفعة مفهومة من زيد وكان الاحاطة مفهومة من جاء القوم كالهم
لانك اشترت بالقوم الى جماعة معينة فيكون حقيقة في عموم قوله اى في كونه منسوبا
اياه ولذا طلع النسبة قوله ^ش ذلك درهم يكون تنكير اللفظ لا التكرار للمعنى فإنه غير نافع

الاستاذ المحترم

روزه منسوب به روزهو الیید موزن که نه شامدا بحسب اجزاء اولان فرسالمیفته یوزده من ایله منسبه اولماشول و قدر ح بهرکات فی ارضی فرانسی تطبییه و القوم اولاهودوت و تمیز القوم اولان الفرس فی طایفه

[illegible]

اظهر قال السيد قدس سره في حاشية الرضي قال المصنف في اخراج الصفة المؤكدة مثل
 نفخة واحدة ان تقريرهم المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن
 واحدة لا تدل على معنى النفخة اذ لا دلالة فيها على النفي صلا وايضا واحدة لا تقر
 معنى نسبة ولا شمول ثم اعترض بان واحدة تدل على معنى الوحدة التي هي دلالة
 للنفخة واجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة ضمنا لا قصدا لانها اعترض
 الشيخ الرضي على هذا الجواب بان المدلول اعم فان اجمعون في قوله جاء الرجال
 اجمعون يقر مدلول الرجال ضمنا لمطابقة لان كونهم مجتمعين في الجمعي بمعنى
 انه لا يشترط فيهم احد مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معر فبالا لام المشار بها
 الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة وقد صرح بان اجمعون يدل على الاحاطة
 دون كونهم متصفين بالفعل في حالة واحدة خلافا للزجاج والمهرج كما قال في قوله
 فنجهد المداكره كما هم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود
 في حالة واحدة قال وهو لفظي ومعنوي ولا يجوز ان يؤكد النكرة بال تأكيد اللفظ
 الا اذا كانت تلك النكرة محكوما بها ولا تؤكد بالمعنوي مطلقا عند البصريين واما
 الكوفيون فيجوزون التأكيد بكل واجمع دون نفسه وعينه اذ كانت النكرة معلومة
 المقابلة كره يوم وشهر قال الشيخ الرضي ذلك ليس بعيد قوله اي تكرر اللفظ
 الاول او ما به تكرر اللفظ الاول قيل جاز ان يكون الضمير في قوله وهو لفظي ومعنوي
 واجعا الى المعنى المصدرى للتأكيد بطريق الاستحسان ولا يخفى بعده واعترض
 عليه بان صاحب الفصل ذهب الى ان زيد في قولك يا زيد زيدان يدل على ان
 ان يكون بدلا مع صدق هذا الحد عليه واجيب بان زيد يجوز ان يدل على انه
 مقرر كما هو الظهور يكون تأكيدا قطعيا ويجوز ان يذكر ليدل على انه توطئة لذكر
 غيره ثم يدل على انه يقصد به غيره فذكرنا ثانيا بهذا الطريق وهو ان زيد الثاني يدل على ان

۱۲۰۰
 ۱۲۰۱
 ۱۲۰۲
 ۱۲۰۳
 ۱۲۰۴
 ۱۲۰۵
 ۱۲۰۶
 ۱۲۰۷
 ۱۲۰۸
 ۱۲۰۹
 ۱۲۱۰
 ۱۲۱۱
 ۱۲۱۲
 ۱۲۱۳
 ۱۲۱۴
 ۱۲۱۵
 ۱۲۱۶
 ۱۲۱۷
 ۱۲۱۸
 ۱۲۱۹
 ۱۲۲۰
 ۱۲۲۱
 ۱۲۲۲
 ۱۲۲۳
 ۱۲۲۴
 ۱۲۲۵
 ۱۲۲۶
 ۱۲۲۷
 ۱۲۲۸
 ۱۲۲۹
 ۱۲۳۰
 ۱۲۳۱
 ۱۲۳۲
 ۱۲۳۳
 ۱۲۳۴
 ۱۲۳۵
 ۱۲۳۶
 ۱۲۳۷
 ۱۲۳۸
 ۱۲۳۹
 ۱۲۴۰
 ۱۲۴۱
 ۱۲۴۲
 ۱۲۴۳
 ۱۲۴۴
 ۱۲۴۵
 ۱۲۴۶
 ۱۲۴۷
 ۱۲۴۸
 ۱۲۴۹
 ۱۲۵۰
 ۱۲۵۱
 ۱۲۵۲
 ۱۲۵۳
 ۱۲۵۴
 ۱۲۵۵
 ۱۲۵۶
 ۱۲۵۷
 ۱۲۵۸
 ۱۲۵۹
 ۱۲۶۰
 ۱۲۶۱
 ۱۲۶۲
 ۱۲۶۳
 ۱۲۶۴
 ۱۲۶۵
 ۱۲۶۶
 ۱۲۶۷
 ۱۲۶۸
 ۱۲۶۹
 ۱۲۷۰
 ۱۲۷۱
 ۱۲۷۲
 ۱۲۷۳
 ۱۲۷۴
 ۱۲۷۵
 ۱۲۷۶
 ۱۲۷۷
 ۱۲۷۸
 ۱۲۷۹
 ۱۲۸۰
 ۱۲۸۱
 ۱۲۸۲
 ۱۲۸۳
 ۱۲۸۴
 ۱۲۸۵
 ۱۲۸۶
 ۱۲۸۷
 ۱۲۸۸
 ۱۲۸۹
 ۱۲۹۰
 ۱۲۹۱
 ۱۲۹۲
 ۱۲۹۳
 ۱۲۹۴
 ۱۲۹۵
 ۱۲۹۶
 ۱۲۹۷
 ۱۲۹۸
 ۱۲۹۹
 ۱۳۰۰
 ۱۳۰۱
 ۱۳۰۲
 ۱۳۰۳
 ۱۳۰۴
 ۱۳۰۵
 ۱۳۰۶
 ۱۳۰۷
 ۱۳۰۸
 ۱۳۰۹
 ۱۳۱۰
 ۱۳۱۱
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹
 ۱۳۲۰
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۵
 ۱۳۲۶
 ۱۳۲۷
 ۱۳۲۸
 ۱۳۲۹
 ۱۳۳۰
 ۱۳۳۱
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۹
 ۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰
 ۱۴۰۱
 ۱۴۰۲
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۴
 ۱۴۰۵
 ۱۴۰۶
 ۱۴۰۷
 ۱۴۰۸
 ۱۴۰۹
 ۱۴۱۰
 ۱۴۱۱
 ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳
 ۱۴۱۴
 ۱۴۱۵
 ۱۴۱۶
 ۱۴۱۷
 ۱۴۱۸
 ۱۴۱۹
 ۱۴۲۰
 ۱۴۲۱
 ۱۴۲۲
 ۱۴۲۳
 ۱۴۲۴
 ۱۴۲۵
 ۱۴۲۶
 ۱۴۲۷
 ۱۴۲۸
 ۱۴۲۹
 ۱۴۳۰
 ۱۴۳۱
 ۱۴۳۲
 ۱۴۳۳
 ۱۴۳۴
 ۱۴۳۵
 ۱۴۳۶
 ۱۴۳۷
 ۱۴۳۸
 ۱۴۳۹
 ۱۴۴۰
 ۱۴۴۱
 ۱۴۴۲
 ۱۴۴۳
 ۱۴۴۴
 ۱۴۴۵
 ۱۴۴۶
 ۱۴۴۷
 ۱۴۴۸
 ۱۴۴۹
 ۱۴۵۰
 ۱۴۵۱
 ۱۴۵۲
 ۱۴۵۳
 ۱۴۵۴
 ۱۴۵۵
 ۱۴۵۶
 ۱۴۵۷
 ۱۴۵۸
 ۱۴۵۹
 ۱۴۶۰
 ۱۴۶۱
 ۱۴۶۲
 ۱۴۶۳
 ۱۴۶۴
 ۱۴۶۵
 ۱۴۶۶
 ۱۴۶۷
 ۱۴۶۸
 ۱۴۶۹
 ۱۴۷۰
 ۱۴۷۱
 ۱۴۷۲
 ۱۴۷۳
 ۱۴۷۴
 ۱۴۷۵
 ۱۴۷۶
 ۱۴۷۷
 ۱۴۷۸
 ۱۴۷۹
 ۱۴۸۰
 ۱۴۸۱
 ۱۴۸۲
 ۱۴۸۳
 ۱۴۸۴
 ۱۴۸۵
 ۱۴۸۶
 ۱۴۸۷
 ۱۴۸۸
 ۱۴۸۹
 ۱۴۹۰
 ۱۴۹۱
 ۱۴۹۲
 ۱۴۹۳
 ۱۴۹۴
 ۱۴۹۵
 ۱۴۹۶
 ۱۴۹۷
 ۱۴۹۸
 ۱۴۹۹
 ۱۵۰۰
 ۱۵۰۱
 ۱۵۰۲
 ۱۵۰۳
 ۱۵۰۴
 ۱۵۰۵
 ۱۵۰۶
 ۱۵۰۷
 ۱۵۰۸
 ۱۵۰۹
 ۱۵۱۰
 ۱۵۱۱
 ۱۵۱۲
 ۱۵۱۳
 ۱۵۱۴

هذا محموله بضم الشقين والفتح فتح الانتظام القوي المتفظه الكسركم لا تكسر
لشفة السفلى المتلفظه والوقف فقال توقف النفس عن الجري **قوله** بالعكس يعني
بطلقن الرفع والنصب الجري على الحركات البنائية **قوله** المراد ان الحركات لا تدرسا
قبل من ان كلامه يدل على اختصاص الضم الفتح والكسر بالمبنى لعدم نهج فرك لا اختصاص
من قوله القابله لان لقب شئ مختص به فعل ما ذكره الشرح كان معناه ان تلك الامور القاب
لحركات المبنى لا بخصوصها **قوله** لا نهج كثيرا يطلقونها على الحركات لا عرابية و
يطلقون السكون على الجرم بجزء الحركات **قوله** حيث قال بالضمه دفعا قد يناقش
فيه بالفريقين معه التاء واليست معه **قوله** الكليات والادنى ان يقول و
بعض الكليات لان بعضها معرب كالكلام وفلانة **قال** ولا يموت قيد ايضا
ليست اسماء لانها ليست موضوعة كنهما بجرية جري كمن المنة والمنة فنهرا
عدها منها **قال** المصنوعة من ساكن المبنيات اذ ليس في شئ منه سركه نزاع
في مبانها وليس يضره فساد الالتباس على بناء احتججه بتصديره من كنى
عنه **قال** وضمه اى اسم وضع فلا يريد لنفسه متساكنا **قوله** من سركه منكم
فيه ان اياي مثل اياي من اضمير على القول المختار مع انه ليس بموضوعه للمتكلم من
حيث انه متكامل للمكى عنه مع قطع النظر عن حقيقة الكلام والخطاب الغيبة رانها
يفهم تلك الحيات من لواحقها بالاهم لان يتبين اياها من تلك الواحدة فهو
باعتبار تلك الواحدة موضوع لما ذكره ويمكن ان يحتاج ايضا بانه مشترك لفظ وتلك
الواحدة لتعين المراد لكنه بعيد **قوله** ويجوز بهذا القيد يعنى قوله به لفظ المتكلم و
المخاطب فهي ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما ولهذا اجمعت متكلم وانا
مخاطب وكذا يخرجان عن الجرح بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم والمخاطب
ذاتهما ولفظ المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم وبقيد الحينية هناك يخرج خبره

أذا عبر المسمى بزيد عن نفسه بتدريس عليه حال الخطاب في مفهوم من فسر قوله ما
وضعه لتكملة بقوله أي مادة أو بطريق الكناية وقال بهذا تحريم لفظ المتكلم في الخطاب
لأنهما موضوعان صيغة وصريحا ولعل أراد بالصيغة الهيئته الاستثنائية فلا يرد
أن لفظنا موضوع صيغة للمتكلم بناء على أن الصيغة مع النون قد تكون للشرط و
قد تكون للتحقيق **فقل** إذن الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للعطف يعني ما ليس
متكلماً مرجحاً به متكللاً بالخطاب من حيث أنه مخاطب لهما نقولاً بتمديد كلهم
نظراً إلى أصل المندادى يقول المسمى بزيد يضررت لا يقول بزيد يضررت إنما جازياً
تمديد كلهم لأن يادخل الخطاب ليس بزيد يضررت دليل لشك قوله ويجوز بهما التقيد
الأسماء الظاهرة أن قيل إذا ريد الوعظ بطريق الكناية تحريم الأسماء الظاهرة به فلم
يكن قوله تقدم داخل في البناء على ذلك التفسير فسمي بخرج به بعض الأسماء
الظاهرة مثل كم وكذا فلا بد منه **فقل** إذا تقدم اللفظ أعطان تقدير
المقدم اللفظي مذكراً يدل على أن جعل قول اللفظ موضوعاً من أقسام الأدل كحقيقة الأقسام
التقدم حقيقة متكللاً باللفظ **فقل** الأصل ما لا يتقدم جعله من أقسامه وبهذا اندفع اعتراض
الشيخ الرضى بأن تفسير التقدم اللفظي إلى التحقيق والتدريي خلاف دأبه فإن عادة
جعل اللفظ قسيم التقدم **فقل** حكم العرب سبب لأخبار بل يقول لقائل إن يقول
لأن جعل المعنى من أقسام التقدم حقيقة بناء على تفسير اللفظ لأنه جعل الحضور المعنى في عينه
قبل ذكر الضمير غير التذكير كخفاء في أن التحليل ليس في جعل العهد في حكم الذكر ولما تقدم
لحققيقه لا حاجة في جعل العهد في جعل الضمير لا جعل اللفظ في جعل الضمير لا جعل اللفظ في جعل الضمير
في التقدم بأن يقال مثلاً أنه مستقدم بحكم وضع الضمير واقتضائه فإنه يفصل ذلك
تقدم المرجح بل قد يخالف وضعه ومقتضاه **فقل** أما مفهوم من لفظ بعينه
سواء كان بطريق التضمن أو لا لزام ومنه من خصه بالرجل الثاني من باب السياق والأول
أنه تقدم بغيره من الضمير **فقل** من قوله من الضمير المعنوي من لفظ بعينه هو من اللفظ

لحق قولك إذا عرفت عليه حال الخطاب في مفهوم من فسر قوله ما
وضعه لتكملة بقوله أي مادة أو بطريق الكناية وقال بهذا تحريم لفظ المتكلم في الخطاب
لأنهما موضوعان صيغة وصريحا ولعل أراد بالصيغة الهيئته الاستثنائية فلا يرد
أن لفظنا موضوع صيغة للمتكلم بناء على أن الصيغة مع النون قد تكون للشرط و
قد تكون للتحقيق **فقل** إذن الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للعطف يعني ما ليس
متكلماً مرجحاً به متكللاً بالخطاب من حيث أنه مخاطب لهما نقولاً بتمديد كلهم
نظراً إلى أصل المندادى يقول المسمى بزيد يضررت لا يقول بزيد يضررت إنما جازياً
تمديد كلهم لأن يادخل الخطاب ليس بزيد يضررت دليل لشك قوله ويجوز بهما التقيد
الأسماء الظاهرة أن قيل إذا ريد الوعظ بطريق الكناية تحريم الأسماء الظاهرة به فلم
يكن قوله تقدم داخل في البناء على ذلك التفسير فسمي بخرج به بعض الأسماء
الظاهرة مثل كم وكذا فلا بد منه **فقل** إذا تقدم اللفظ أعطان تقدير
المقدم اللفظي مذكراً يدل على أن جعل قول اللفظ موضوعاً من أقسام الأدل كحقيقة الأقسام
التقدم حقيقة متكللاً باللفظ **فقل** الأصل ما لا يتقدم جعله من أقسامه وبهذا اندفع اعتراض
الشيخ الرضى بأن تفسير التقدم اللفظي إلى التحقيق والتدريي خلاف دأبه فإن عادة
جعل اللفظ قسيم التقدم **فقل** حكم العرب سبب لأخبار بل يقول لقائل إن يقول
لأن جعل المعنى من أقسام التقدم حقيقة بناء على تفسير اللفظ لأنه جعل الحضور المعنى في عينه
قبل ذكر الضمير غير التذكير كخفاء في أن التحليل ليس في جعل العهد في حكم الذكر ولما تقدم
لحققيقه لا حاجة في جعل العهد في جعل الضمير لا جعل اللفظ في جعل الضمير لا جعل اللفظ في جعل الضمير
في التقدم بأن يقال مثلاً أنه مستقدم بحكم وضع الضمير واقتضائه فإنه يفصل ذلك
تقدم المرجح بل قد يخالف وضعه ومقتضاه **فقل** أما مفهوم من لفظ بعينه
سواء كان بطريق التضمن أو لا لزام ومنه من خصه بالرجل الثاني من باب السياق والأول
أنه تقدم بغيره من الضمير **فقل** من قوله من الضمير المعنوي من لفظ بعينه هو من اللفظ

فإن تقدم بغيره من الضمير **فقل** من قوله من الضمير المعنوي من لفظ بعينه هو من اللفظ
فإن تقدم بغيره من الضمير **فقل** من قوله من الضمير المعنوي من لفظ بعينه هو من اللفظ
فإن تقدم بغيره من الضمير **فقل** من قوله من الضمير المعنوي من لفظ بعينه هو من اللفظ

[illegible]

Dr. P. G. P. P. P.

آدمی کا تہہ چاہا ہی نہیں تھا۔

۱۰۰

[illegible]

إذا دخلت عليهم لم يبقا مبتدأ وخبر أفكيف يصح قوله يتوسط المبتدأ والخبر قبل
 العوامل وبعد ما وجبت أن فيه جمعا بين الحقيقة والحجاز وذلك جائز عند المص
 وبأن فيه عموم الحجاز بأن يراد بالمبتدأ أمثلا الجزء الأول من التسمية وبأن الخبر الجزء
 الثاني منها وبأن المبتدأ والخبر على حقيقة كما أنه من قبيل آيت هذا الشاب فشباب
 وصباؤه وأنه حقيقة وفيه نظر لأن الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر و
 لهذا نرى الفقهاء على ذلك مسائل وما شخ فيه ليس من قبيل الوصف بالحاضر بل
 من قبيل الوصف بالغائب فظيرة رأيت شابا في شبابه وصباؤه لا رأيت هذا الشاب
 في شبابه وصباؤه **قال** صيغة مرفوعة إنما اتى للفصل بما هو في صورة الضمير لأنه غير
 صالح أن يوصف وإنما اختير صورة المرفوعة لتناسب الطرفين اعني المبتدأ والخبر
قال مطابق للمبتدأ لتشاكله وقد يجعل مطابقا للخبر كما قيل إن تذكر الضمير في
 المرفوعات هو باعتبار الخبر **قول** وتعلم وخطبا وغيبة وما وقع بلفظ العيبة
 بعد حاضر فقيما به مقام مضاف غائب **قال** يسمى فصلا عند بصيرين وعمداً عند
 الكوفيين لمكونه حافظا لما بعد حتى ليسقط عن خبرية **قول** وذلك التوسط
 ليفصل يعني أن قوله ليفصل علة غائية للتوسط فيكون قوله يسمى فصلا مخففة
 بين الغاية والمغيا وإنما يجعل علة للتسمية لأن حدوث الفصل لا يترتب على
 التسمية بل كون المقصود التسمية لقوله فإنه يفصل ولأنه فاصل وإنما لا يفصل لاختلاف
 الفصل بين الضمير والموضوع **الضمير** **قال** اتفاقا فيكون **حلا** **قال** الزيادة في الخبر
 محذورة **قال** في خبر لا يشترط الاشتراط لثبوت التماس في المبتدأ والخبر إذا كانا ذكرين
 قلت إنما لم يعتبر وذلك لأن صيغة الفصل تغييرا لتأكيد فإن قولك زيد هو القائل في
 معنى زيد نفس القائل وإذا كان تأكيد يلزم أن لا يقع بين التكررين لأن التكرار لا يولد الظاهر
 إنما اشترط ذلك لأن نقل الضمير لهذا المعنى خلاف القياس وهو على خلاف القياس

[illegible][illegible]

فَكَوْنُوا مِمَّنْ يَدْعُونَ إِلَى الْغَيْبِ وَالْأَمْرِ الْكَبِيرِ ۚ

[illegible]

جزء الجمل لم يكن لا بصله هذا هو الحق لكن لا وجه التخصيص لولدت ان جملة
فصله لم يكن لا بصله فلهذا صدر المصنف قدس سره الجزء الثامن عن ظاهر **قوله** والركن
بالصلة معناها لغوي كالنسب الى المصدر وفيه ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها
المتبادرة ولا تختلف في ان المتبادر معناها العربي قيل لوقال جملة خبرية وضمير له
لكن انحصروا ووضحوا لكنه سلك طريق الاجمال ولا التفصيل ثانيا او قصديا لان
المصطلح عليه لتلك الجملة والضمير وفيه ان مقام التعريف التفصيل لا الاجمال
فخر التفصيل في خارج التعريف وان ذلك القصد مناف لما نقل عنه من ان المراد
معناها لغوي فهو يجوز ان يقر انه قال ذلك اشارة الى وجه التسمية بالموصول مع
ان فيه موافقة ما مع النظم والمفظة لا يجرى اخل والصلة العرفية في تعريفه **قوله** لان
هذا القول مستلزم كانه لا يجرى اخل ان يكون لا خراب للموصول الحرفي وهو ما اولم
ما يليه من الجمل صدر فانه لا يحتاج الى عائد لان القول هو خارج عن التعريف قبل
ذكره لانه لا يكون جزءا اما اصلا نعم الجزء الثامن هو الموقول بالمصدر لا الحرف
للمصدر بل انضم اليه الجملة كما في الموصول الاسمي **قوله** ولتقابل ان يقول ان التقابل
يقول بل مجمل بقر ذلك ولازم نقص المحرر الشرطية لا يفي فاذن يلزم ان يكون
تعريف الموصول الاصطلاحي بالصلة الاصطلاحية كتعريف العالم بماله العلم
لا يجرى لما قيل من ان تعريف العالم بماله العلم جائز اذ ان العلم بعد ذلك كان يقال
مثلا العلم صفة فيجوز بها المذكور بل قامت هي بالانحفاء والعالم كما هو المشهور ليس
باعتبار الهيئته كاشتقاقية فالعلم معلومة لكل من يعلم اللغة بل باعتبار صفة فخر
العالم بماله العلم تعريف الشيء نفسه في الحقيقة على ان قوله وصلت جملة خبرية
ليس تعريفها اذ لازم التعريف بالاجمال لا نقول المراد بالموصول معناها
العربي وهو باعتبار هذا المعنى ليس ما اخذ من الصلة العرفية ولا يدل
واشبهه بغيره بالصلة لا يلزم تعريف الشيء بغيره بل يلزم تعريف الصلة بالموصول الى **قوله** لان

لكن قوله ان لا يجرى اخل في تعريفه بالصلة...
بالصلة معناها لغوي كالنسب الى المصدر...
المتبادرة ولا تختلف في ان المتبادر معناها العربي...
لكن انحصروا ووضحوا لكنه سلك طريق الاجمال...
المصطلح عليه لتلك الجملة والضمير وفيه ان مقام التعريف التفصيل لا الاجمال...
فخر التفصيل في خارج التعريف وان ذلك القصد مناف لما نقل عنه من ان المراد معناها لغوي...
فهو يجوز ان يقر انه قال ذلك اشارة الى وجه التسمية بالموصول مع ان فيه موافقة ما مع النظم...
والمفظة لا يجرى اخل والصلة العرفية في تعريفه قوله لان هذا القول مستلزم كانه لا يجرى اخل...
ان يكون لا خراب للموصول الحرفي وهو ما اولم ما يليه من الجمل صدر فانه لا يحتاج الى عائد...
لان القول هو خارج عن التعريف قبل ذكره لانه لا يكون جزءا اما اصلا نعم الجزء الثامن هو الموقول بالمصدر...
لا الحرف للمصدر بل انضم اليه الجملة كما في الموصول الاسمي قوله ولتقابل ان يقول ان التقابل يقول بل مجمل بقر ذلك...
ولازم نقص المحرر الشرطية لا يفي فاذن يلزم ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحى بالصلة الاصطلاحية...
كتعريف العالم بماله العلم لا يجرى لما قيل من ان تعريف العالم بماله العلم جائز اذ ان العلم بعد ذلك كان يقال...
مثلا العلم صفة فيجوز بها المذكور بل قامت هي بالانحفاء والعالم كما هو المشهور ليس باعتبار الهيئته...
كاشتقاقية فالعلم معلومة لكل من يعلم اللغة بل باعتبار صفة فخر العالم بماله العلم تعريف الشيء نفسه...
في الحقيقة على ان قوله وصلت جملة خبرية ليس تعريفها اذ لازم التعريف بالاجمال لا نقول المراد بالموصول معناها العربي...
وهو باعتبار هذا المعنى ليس ما اخذ من الصلة العرفية ولا يدل واشبهه بغيره بالصلة لا يلزم تعريف الشيء بغيره...
بل يلزم تعريف الصلة بالموصول الى قوله لان

۱۰۰ قولہ : ان معادن ومن
 ۱۰۱ قولہ : لا ادرکنا الترفیۃ
 ۱۰۲ قولہ : لا ادرکنا الترفیۃ
 ۱۰۳ قولہ : لا ادرکنا الترفیۃ
 ۱۰۴ قولہ : لا ادرکنا الترفیۃ
 ۱۰۵ قولہ : لا ادرکنا الترفیۃ
 ۱۰۶ قولہ : لا ادرکنا الترفیۃ
 ۱۰۷ قولہ : لا ادرکنا الترفیۃ
 ۱۰۸ قولہ : لا ادرکنا الترفیۃ
 ۱۰۹ قولہ : لا ادرکنا الترفیۃ
 ۱۱۰ قولہ : لا ادرکنا الترفیۃ

كانت او مقدره قوله بمعنى الذي وفرعيه وكذا في قوله بمعنى التي **قوله المنسوبة الى**
 بني على قلبت في التثنية احدى اليائين الفا والاخرى همزة تحوز عن الاجتماع
 بين الياءات **قال** ذابعد ما يجوز الكوفيين كون ذاو جميع اسماء الاشتاكة موصولة
 بعد ما الاستفهامية كانت اولها لم يجوز البصريون الا في ذابشرطكونه بعد ما ومن
 الاستفهامية ميتين اذ الميكن ذلك كما في قوله تع من ذا الذي يقرض الله اي من الذي
 فان ذان اذ اذ بعد موصول **قال** العائد للفعول سوى عائدا لالف واللام
 فانه لا يجوز حذفه كحذف موصولتيهما والضمير احدهما لكون موصولتيهما قال الشيخ
 الرضي لا يجوز حذف احد العائدين اذا جمعا في صلة نحو الذي ضربته في داره
 ن يدا اذ يستغنى عن ذلك الحذف بالباقي فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير او مضمون
 او مفعول او مجرور فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا ان
 الموصول لا يدل على ان العائد بعد الا وان يتصل بالفعل كالحرف وان كان مجرورا
 فيحذف بشرط ان يجوز اضافة صفة ناصبة له تقدير او يجوز حذف جر متعين كقوله
 نعم السجرات لما اذ امرنا اي به ويتعين حرف الجر قياسا اذ اجزا الموصول وموصوفه بحرف
 جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقة نحو **ر د ت** بالذي مررت او برنيد الذي مررت
 فهو زهبا لكسائي في مثله التذييل في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر او لاحق
 يتصل بالضمير بالفعل فيصير منصوبا يصح حذفه ويذهب سببوه ولا يخفى
 حذفهما مع الاستطالة واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ بشرط
 ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا فان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط اخر وان لم
 يكن في صلة في شرط استطالة الصلة كقوله **هو الله** في السماء الله وفي الارض الله
 حيث طالت الصلة بالعطف فقوله في السماء وقوله في الارض ظرف لغوي تعلق بقوله
 الله لانه في معنى معجوى اي الذي هو معجوى في السماء ومعجوى في الارض انتهى حاصل كلامه

قوله اذ بعد ما يجوز الكوفيين كون ذاو جميع اسماء الاشتاكة موصولة
 بعد ما الاستفهامية كانت اولها لم يجوز البصريون الا في ذابشرطكونه بعد ما ومن
 الاستفهامية ميتين اذ الميكن ذلك كما في قوله تع من ذا الذي يقرض الله اي من الذي
 فان ذان اذ اذ بعد موصول قال العائد للفعول سوى عائدا لالف واللام
 فانه لا يجوز حذفه كحذف موصولتيهما والضمير احدهما لكون موصولتيهما قال الشيخ
 الرضي لا يجوز حذف احد العائدين اذا جمعا في صلة نحو الذي ضربته في داره
 ن يدا اذ يستغنى عن ذلك الحذف بالباقي فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير او مضمون
 او مفعول او مجرور فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا ان
 الموصول لا يدل على ان العائد بعد الا وان يتصل بالفعل كالحرف وان كان مجرورا
 فيحذف بشرط ان يجوز اضافة صفة ناصبة له تقدير او يجوز حذف جر متعين كقوله
 نعم السجرات لما اذ امرنا اي به ويتعين حرف الجر قياسا اذ اجزا الموصول وموصوفه بحرف
 جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقة نحو ر د ت بالذي مررت او برنيد الذي مررت
 فهو زهبا لكسائي في مثله التذييل في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر او لاحق
 يتصل بالضمير بالفعل فيصير منصوبا يصح حذفه ويذهب سببوه ولا يخفى
 حذفهما مع الاستطالة واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ بشرط
 ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا فان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط اخر وان لم
 يكن في صلة في شرط استطالة الصلة كقوله هو الله في السماء الله وفي الارض الله
 حيث طالت الصلة بالعطف فقوله في السماء وقوله في الارض ظرف لغوي تعلق بقوله
 الله لانه في معنى معجوى اي الذي هو معجوى في السماء ومعجوى في الارض انتهى حاصل كلامه

قوله المنسوبة الى بني على قلبت في التثنية احدى اليائين الفا والاخرى همزة تحوز عن الاجتماع
 بين الياءات قال ذابعد ما يجوز الكوفيين كون ذاو جميع اسماء الاشتاكة موصولة
 بعد ما الاستفهامية كانت اولها لم يجوز البصريون الا في ذابشرطكونه بعد ما ومن
 الاستفهامية ميتين اذ الميكن ذلك كما في قوله تع من ذا الذي يقرض الله اي من الذي
 فان ذان اذ اذ بعد موصول قال العائد للفعول سوى عائدا لالف واللام
 فانه لا يجوز حذفه كحذف موصولتيهما والضمير احدهما لكون موصولتيهما قال الشيخ
 الرضي لا يجوز حذف احد العائدين اذا جمعا في صلة نحو الذي ضربته في داره
 ن يدا اذ يستغنى عن ذلك الحذف بالباقي فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير او مضمون
 او مفعول او مجرور فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا ان
 الموصول لا يدل على ان العائد بعد الا وان يتصل بالفعل كالحرف وان كان مجرورا
 فيحذف بشرط ان يجوز اضافة صفة ناصبة له تقدير او يجوز حذف جر متعين كقوله
 نعم السجرات لما اذ امرنا اي به ويتعين حرف الجر قياسا اذ اجزا الموصول وموصوفه بحرف
 جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقة نحو ر د ت بالذي مررت او برنيد الذي مررت
 فهو زهبا لكسائي في مثله التذييل في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر او لاحق
 يتصل بالضمير بالفعل فيصير منصوبا يصح حذفه ويذهب سببوه ولا يخفى
 حذفهما مع الاستطالة واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ بشرط
 ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا فان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط اخر وان لم
 يكن في صلة في شرط استطالة الصلة كقوله هو الله في السماء الله وفي الارض الله
 حيث طالت الصلة بالعطف فقوله في السماء وقوله في الارض ظرف لغوي تعلق بقوله
 الله لانه في معنى معجوى اي الذي هو معجوى في السماء ومعجوى في الارض انتهى حاصل كلامه

قوله المنسوبة الى بني على قلبت في التثنية احدى اليائين الفا والاخرى همزة تحوز عن الاجتماع
 بين الياءات قال ذابعد ما يجوز الكوفيين كون ذاو جميع اسماء الاشتاكة موصولة
 بعد ما الاستفهامية كانت اولها لم يجوز البصريون الا في ذابشرطكونه بعد ما ومن
 الاستفهامية ميتين اذ الميكن ذلك كما في قوله تع من ذا الذي يقرض الله اي من الذي
 فان ذان اذ اذ بعد موصول قال العائد للفعول سوى عائدا لالف واللام
 فانه لا يجوز حذفه كحذف موصولتيهما والضمير احدهما لكون موصولتيهما قال الشيخ
 الرضي لا يجوز حذف احد العائدين اذا جمعا في صلة نحو الذي ضربته في داره
 ن يدا اذ يستغنى عن ذلك الحذف بالباقي فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير او مضمون
 او مفعول او مجرور فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا ان
 الموصول لا يدل على ان العائد بعد الا وان يتصل بالفعل كالحرف وان كان مجرورا
 فيحذف بشرط ان يجوز اضافة صفة ناصبة له تقدير او يجوز حذف جر متعين كقوله
 نعم السجرات لما اذ امرنا اي به ويتعين حرف الجر قياسا اذ اجزا الموصول وموصوفه بحرف
 جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقة نحو ر د ت بالذي مررت او برنيد الذي مررت
 فهو زهبا لكسائي في مثله التذييل في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر او لاحق
 يتصل بالضمير بالفعل فيصير منصوبا يصح حذفه ويذهب سببوه ولا يخفى
 حذفهما مع الاستطالة واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ بشرط
 ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا فان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط اخر وان لم
 يكن في صلة في شرط استطالة الصلة كقوله هو الله في السماء الله وفي الارض الله
 حيث طالت الصلة بالعطف فقوله في السماء وقوله في الارض ظرف لغوي تعلق بقوله
 الله لانه في معنى معجوى اي الذي هو معجوى في السماء ومعجوى في الارض انتهى حاصل كلامه

ان قلت فلا معنى لتخصيص العائد بالمفعول وتعليم المفعول لتحقيق الاستثناء قلنا قد
 مر غير مرّة ان الحذف لا يجوز الا مع القرينة وامتناع الحذف في صورة التبعي بالضمير
 وكون العائد بعد الالف ليس كالالتشبيه على انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول
 وكذا في صورة الاتصال بالحرف فلانه قلنا يحذف في واما قوله لا معنى لتقدير
 العائد بالمفعول فنقول فيه ان العائد الجور وان كان حرفه بعد جمله منصوبا
 فلا اشكال وان كان قبله فنقول المفعول عمر من ان يكون بلا واسطة وان كان
 مرفوعا فقد عرفت انه على اطلاقه لا يصح حرفه بخلاف المفعول فانه على اطلاقه
 يصح الحذف وهذا هو المراد وايضا قد عرفت ان حرفه للاستعالة والكلام في
 حذف العائد من حيث انه عائد يعجز عن ذلك الجوابان في الجواب ايضا قوله
 ثم من المتعلم او تجرته القوم التاكيد والتدريب قول وتذكير ايها كما يتذكر
 مثلا معرفه ان الحال والتقدير لا يخبر عنهم انه يجب تذكيرها ومعرفة ان الجور
 مجتمعي كان التشبيه لا يخبر عنهم انها لا يقع مضمرة قوله لان الذي خبر عنها
 اي بحسب الذكر واما ذات الخبر عنه فهو زيد في المثال المذكور ولذا قال فلذا
 انصرت عن زيدا وانما اعتبر بهذا الوصف بالقياس الى زيد چون الذي معرته
 الخبر عنه بحسب الظاهر لان شأن الخبر عنه ان يكون مرفوعا عنه وبالحجة الاولى
 مدها عن مرفوع عنها دون الموصول قوله اي وقعت كلمة الذي اهلا المطلق
 ان يخبر عن الموصول والخبر عنه الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبة المصدر قال جعلت
 اهلا المطلوب ان يصف الموصول بالوصف الذي كان لذلك الخبر عنه بالتقدير
 شئ من الجملة الاولى لم يمكن ان يكون الموصول مكان الخبر عنه لتصديقه مبتدأ
 فلا بد ان يكون نائبا وهو الضمير العائد اليه مكانه قال خروته لانه خبر وحق الخبر
 التأخير قال في الجملة الفعلية خاصة ان قلت اسم الفاعل والمفعول قد يكونان مع

[illegible]

معمونها وهو غير مد كونه صريحاً فكان في حكمه المقتطوع عن الإضافة وقال
 الشيخ الرضائي إنما التزم في قائل الإضافة لأن وضعها ليفيد بعضها من كل فإذا حذف
 المضاف إليه فإن لم يكن مقدر لم يعرب كما في المنداء وإن كان مقدر بقي على إعرابه قال
 إذا حذف صدر صلتها أن كان صلتها فعلية فالقيد بقي معها وإن كانت اسمية وحذف
 صدرها العنى المبتدأ بشرط أن يكون ذلك الصدر ضميراً راجعاً إلى
 فإن كان مضافاً بقي على الضم وإجارتسيبويه الإعراب وقال هذه لغة جيدة وإن لم يكن
 مضافاً فالأعراب أجاء بعضهم البناء قياساً لاسمها قوله فمن قرأ الضم دون الفتح
 وليس في قرأ الضم والوافق على أنها موصولة مبنية فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن
 أي هذه استفهامية معربة مرفوعة على الابتداء وخبره اشد في الجملة صفة شيعية
 على ضم الالقول إلى كل شيعية مقول فيهم هو اشد وقوله من كل شيعية معمول
 لنزع عن كل قول اكلت من كل طعام فيكون من التبعيض وقيل يجوز أن يكون النزع
 واقعاً على كل شيعية أي لنزع عن بعض كل شيعية فكان قاله قال من هو فليس إيهو
 شداي الذين هو اشد وقيل أن النزع معلق عن العمل وليس ينبغي لأن مفعوله ليس
 جملة ولا معلق يجب أن يكون مفعوله جملة قوله لا يكدر شبه الحرف أن قلت قد مر
 أن هذه الإضافة منافية للبناء فكان ينبغي أن لا يبنى مع حذف صدر صلتها
 فإن كثرة الاحتياج لا ترفع المنافاة وعلى تقدير رفع المنافاة كان ينبغي أن يبنى مع
 قطعها عن الإضافة لأدب الاحتياج قلنا أقدم أن لزوم الإضافة إلى المفرد منافي
 للبناء وإي إذا كانت مضافة وحذف صدر صلتها تبقى في صورة المضاف إلى
 الجملة أو قلنا أن المنافاة امر قياسي ببناء أو مضافاً عن حذف صدر صلتها كما على
قال في ماذا صنعت قال الشيخ الرضائي لا تجتمع موصولة ولا أداة الإعراب وما من
 الاستفهامية ولا أداة في ماذا هو من داخل منك الزيادة ويجوز على بعد أن تكون بمعنى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام و آله وصحبه
السلامة و آلهم الطيبين

الاسم فأنشأه من الحراب غير معهود فلا يزال الخبر حله وجه نعم المحض ان يقول القسم
 الثاني من المبتدأ أي قول بالأخرى الى انه مسند اليه لان فذلك اقاؤه يدين قوة ان
 صاحبها لقيام هون يدي لا يتصور ذلك في الفعل وما هو معناه ولهذا جعل العضم
 عامل الرفع في المبتدأ مطلقا كونه مسندا اليه **قوله** لان المعنى على الانشاء فيه المعنى
 لو كان على الانشاء هو محتوم يكن صيغة للماض على الحقيقة اذ المعنى على الماضي فالظن وجه
 بناء اسماء له فلهذا قال الشيخ الرضي هو انها بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو
 مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كما مضى في الامر خرج عنه كالمضارع فعل هذا
 لا حاجة الى العذر للمذكور **قال** مثل ويد يد يد الاصل تصغير اذ مصدر
 اذ وكذا في تصغير الترخيم اي في رفعها وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير
 ر و حصر الراء وسكون الواو بمعنى الرفع عدى الى المفعول به مصدرا واسم فعل لتعني
 الامهال وجعله معناه ونحو ويد يد يد لا يتحمل ان يكون اسم فعل في كتاب حرف وان
 يكون مصدرا مضافا الى الفاعل **قوله** اي مثل ما هو بمعنى الامر وهو متعدي مستعمل
 في نقل عنه ونحو ويد يد يد اي اولاده كل من الماشي التامعانه بمعنى الماضي لان غير
 مستعمل في نقل عنه ففي هذا المثالين اشارة الى اقسامها **قوله** في التامعانه قال الشيخ
 ففتح التامعانه الاصل حين كان مفعولا مطلقا جعل عن الفعل كسرت للسالكين و
 ختمت للتفتية بقوة الحركة على قوة معنى البعد لانه معناه ما البعد وكما القياس على تقدير
 ان البعد هي هيبة كثر لانه لا يوقف عليها الا بالهكاه لكن يوقف عليها والاكثر بالتاء
 تسميها على الحاقها بالافعال فكان تاء هاء تاء متوقفا على البعد النجاة ان مفتوحة التاء
 مفردة كقوة التاء والوقف على الهاء تاء مكسورة التاء فمفتوحة التاء مفردة تكسبات **قوله**
 عليها بالتاء ومضمومة التاء فتح الالف والهمزة في الوقف بلهاء والتاء **قوله** هو ان يسميها
 على لغة لصيغ الافعال والالف تدخل في بعضها والهمزة في بعضها وهو تنوين التكرار عند

قوله انشأه من الحراب غير معهود فلا يزال الخبر حله وجه نعم المحض ان يقول القسم
 الثاني من المبتدأ أي قول بالأخرى الى انه مسند اليه لان فذلك اقاؤه يدين قوة ان
 صاحبها لقيام هون يدي لا يتصور ذلك في الفعل وما هو معناه ولهذا جعل العضم
 عامل الرفع في المبتدأ مطلقا كونه مسندا اليه **قوله** لان المعنى على الانشاء فيه المعنى
 لو كان على الانشاء هو محتوم يكن صيغة للماض على الحقيقة اذ المعنى على الماضي فالظن وجه
 بناء اسماء له فلهذا قال الشيخ الرضي هو انها بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو
 مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كما مضى في الامر خرج عنه كالمضارع فعل هذا
 لا حاجة الى العذر للمذكور **قال** مثل ويد يد يد الاصل تصغير اذ مصدر
 اذ وكذا في تصغير الترخيم اي في رفعها وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير
 ر و حصر الراء وسكون الواو بمعنى الرفع عدى الى المفعول به مصدرا واسم فعل لتعني
 الامهال وجعله معناه ونحو ويد يد يد لا يتحمل ان يكون اسم فعل في كتاب حرف وان
 يكون مصدرا مضافا الى الفاعل **قوله** اي مثل ما هو بمعنى الامر وهو متعدي مستعمل
 في نقل عنه ونحو ويد يد يد اي اولاده كل من الماشي التامعانه بمعنى الماضي لان غير
 مستعمل في نقل عنه ففي هذا المثالين اشارة الى اقسامها **قوله** في التامعانه قال الشيخ
 ففتح التامعانه الاصل حين كان مفعولا مطلقا جعل عن الفعل كسرت للسالكين و
 ختمت للتفتية بقوة الحركة على قوة معنى البعد لانه معناه ما البعد وكما القياس على تقدير
 ان البعد هي هيبة كثر لانه لا يوقف عليها الا بالهكاه لكن يوقف عليها والاكثر بالتاء
 تسميها على الحاقها بالافعال فكان تاء هاء تاء متوقفا على البعد النجاة ان مفتوحة التاء
 مفردة كقوة التاء والوقف على الهاء تاء مكسورة التاء فمفتوحة التاء مفردة تكسبات **قوله**
 عليها بالتاء ومضمومة التاء فتح الالف والهمزة في الوقف بلهاء والتاء **قوله** هو ان يسميها
 على لغة لصيغ الافعال والالف تدخل في بعضها والهمزة في بعضها وهو تنوين التكرار عند

